2022 ANNUAL REPORT

مصرف الائتمان العراقي

Credit Bank of Iraq

كلمة رئيس مجلس الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الأفاضل مساهمو مصرف الائتمان العراقي المحترمون...

باسمي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أتقدم إليكم بالشكر الجزيل لتلبيتكم دعوتنا وحضوركم الاجتماع السنوي للهيئة العامة للمصرف ويسعدني أن أرحب بكم جميعاً وأضع بين أيديكم التقرير السنوي متضمناً البيانات المالية والحسابات الختامية للمصرف لعام (2022).

السادة المساهمون الكرام....

كما تعلمون أن الاقتصاد العالمي شهد تراجعاً ملحوظاً خلال هذا العام من جراء الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها السلبي على الاقتصاد العالمي إذ واجهت دول العالم موجة من الاضطرابات شملت قطاعات اقتصادية كثيرة وأثر كل ذلك على نمو الاقتصاد وتوقف عدد كبير من المشاريع الاستثمارية وتراجع النشاطات الاقتصادية المحلية.

إلا أن المصرف تعامل مع كل الظروف والصعوبات بكفاءة واحترافية إذ حافظ على التزاماته تجاه المساهمين والعملاء واعتمد خلال السنة الماضية سياسة ائتمانية متشددة للحفاظ على أموال المودعين وحماية حقوق المساهمين. وتبنى سياسة الاستثمار في أدوات الدين المتاحة من قبل الدولة والتي تعد الملاذ الآمن والذي يحقق عوائد ربحية مجزية و إيمانا بدور المصرف في دعم دور الدولة و تحقيق الأهداف المرجوة.

كما حافظ المصرف علي نسب سيولة تزيد عن النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية ويشهد السوق المصرفي في العراق لمصرفنا بنجاحه في الحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين.

وفي الوقت ذاته سعى المصرف إلى ترسيخ سياسة الامتثال لمتطلبات السلطات والجهات الرقابية. إضافة إلى تعزيز إدارة المخاطر وفق المعايير الدولية من خلال تطوير الآليات والإجراءات الرقابية والالتزام بقواعد الحوكمة المؤسسية وتبنى المصرف سياسة متشددة لمراقبة ومكافحة غسل الأموال وفق المعايير العالمية.

ويسعى المصرف في خطته إلى تعزيز قدراته وتطوير كفاءة المنتسبين بما يؤدي إلى تحسين الخدمات المصرفية والارتقاء بها ومواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية بما فيها

الإسراع في تطبيق تقنيات جديدة لتطوير الخدمات الرقمية والالكترونية مع ضمان السهولة والأمان في استخدام هذه التقنيات.

وفي الختام أتوجه باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة بالشكر لعملائنا على دعمهم وثقتهم التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا ونسجل شكرنا وتقديرنا للإدارة التنفيذية للمصرف وللموظفين كافة على جهودهم في القيام بدورهم على أتم وجه كما لا يفوتني أن أعبر عن التقدير والعرفان للبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية على مؤازرتهم المتواصلة وأتمنى لاجتماعكم النجاح.
والله ولي التوفيق...

نائب رئيس مجلس الادارة

وليد جمال الدين السيوفي

مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

تقرير مجلس الادارة

2022

مصرف الائتمان العراقي
Credit bank of Iraq

تقرير مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي السنوي

يهديكم مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي أطيب تحياته، ويسرنا أن نقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي عن أداء المصرف مرفقاً بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية كما في 31 كانون الأول 2022 وفقاً لأحكام المادتين (117، 134) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل والقاعدتين المحاسبيتين المرقمتين (6، 10) الصادرتين عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ولأحكام قانون المصارف 94 لسنة 2004 ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر سنة 2018 من قبل البنك المركزي العراقي.

نبذة مختصرة عن المصرف

أسس مصرف الائتمان العراقي في عام 1998 برأس مال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6 وتمكن من فتح أبوابه للعمل المصرفي في 1998/10/14.
منذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة 75% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من رأس مال المصرف في عام 2005، تبنى المصرف سياسة تتمثل في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته إسهاماً منه في تطوير الإقتصاد العراقي من خلال تقديم الخدمات المتميزة ولمختلف الأنشطة المصرفية والتجارية والإستثمارية التي تدخل تحت أحكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004. كما استمر المصرف في سياسته التوسعية في جميع أقسامه وأنشطته بما يتفق مع السياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات النافذة.
وخلال سنة 2014 زادت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني فاصبحت (84.3 %) من رأس المال في حين إنخفضت نسبة مؤسسة التمويل الدولية إلى (6.7 %) وتم إنتخاب مجلس إدارة جديد.

حصلت موافقة الهيئة العامة بتاريخ 2012/6/29 على زيادة رأس مال المصـرف ليصبح (150) مليار دينار عراقي؛ وقد إكتملت إجراءات الزيادة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 22735 في 2013/9/8 .

وتنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وإستنادا إلى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ 2013/10/1 بزيادة رأس مال المصرف من (150) مليار دينار عراقي إلى (250) مليار دينار عراقي, فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 2013/12/1 وإكتملت في أوائل شباط سنة 2014 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 3421 والمؤرخ في 2014/2/6 .

وخلال سنة 2019 أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (91.0%) من رأس المال بعد شراء كامل حصة أسهم مؤسسة التمويل الدولية البالغة 6.7%

نشاط و أهداف المصرف الرئيسية

يمارس المصرف نشاطاته المصرفية والإستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب قانونه رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وتعليماتهما؛ كما يمارس هذه النشاطات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 والتعليمات الصادرة بموجبه. ويسعى المصرف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية وهي:

- الربحية: إن مصرفنا يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن من خلال الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية و العمولات التي يتقاضاها نتيجة الخدمات التي يقدمها إضافة إلى ما يحققه من عوائد العملة الأجنبية وعوائد الإستثمار.
- أن سعي المصرف لتحقيق الأرباح ترافقه إجراءات تضمن عدم المخاطرة غير المحسوبة وتوفير السيولة للمودعين والوفاء بكل التزاماته تجاههم بيسر وسهولة.
- يحرص المصرف على توفير أكبر قدر ممكن من الأمان وذلك من خلال تجنب الدخول في المشروعات و الإستثمارات ذات المخاطر المرتفعة.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية بتوفير خدمات للعملاء

أهم إنجازات المصرف خلال عام 2022

قام مصرف الائتمان العراقي بانجازات عديدة خلال عام 2022 وكان من أهمها تحول المصرف الى الربحية بمقدار (10.7) مليار دينار عراقي مقابل خسارة بمقدار (4.9) مليار دينار عراقي في سنة 2021.وذلك عن طريق قيام المصرف بالاستثمار بمبلغ 200 مليار دينار عراقي في الاصدارية الثانية من سندات البناء الصادرة من وزارة المالية العراقية، بالاضافة لاستثمار المصرف مبلغ 5 مليون دولار امريكي في سندات الحكومة العراقية الدولية المتداولة بالدولار EURO BONDS.

كما قام المصرف خلال 2022 بمراجعة وتحديث عدد من سياسات واجراءات أقسام المصرف لتتماشى مع متطلبات العمل والمتطلبات الرقابية. بالاضافة الى بيع ونقل ملكية ثلاث عقارات غير مستغلة للعمل المصرفي وذلك حسب متطلبات البنك المركزي العراقي. كما تم نقل موقع خطة استمرارية الأعمال الى موقع المصرف من منطقة المنصور الى منطقة البياع.

إن مصرف الائتمان العراقي حريص على مواصلة الاهتمام بالبنية التحتية والتشغيلية وبتطوير خدمات تكنولوجية وامن المعلومات، لذا تم تطوير وتحديث خدمة Online Banking، كما تم إطلاق تطبيق جديد Mobile banking application. بالاضافة الى إستحصال المصرف على شهادة الامتثال لمعيار أمن صناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS) الخاصة بأمن البطاقات المصرفية.

التغيرات الجوهرية

أهم التغيرات الجوهرية التي طرأت خلال 2022 هو إستحصال موافقة البنك المركزي العراقي على دمج فرع المنصور بالفرع الرئيسي (العلوية).

جوانب من الخطة المستقبلية للمصرف خلال عام 2023

إن من أهم جوانب الخطة المستقبلية لمصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2023 كالتالي:

- تجديد وتطوير مبنى الإدارة العامة والفرع الرئيسي.
- استكمال تصفية وبيع العقارات المملوكة وغير المستخدمة للعمل المصرفي والبالغ عددها اثنان (2).
- اعادة تنظيم مخازن فرع البياع المخصصة للأرشفة الورقية.
- استكمال خطة تطبيق ضوابط الحوكمة و الإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات و الاتصالات (COBIT 2019) .
- اقتناء نظام إلكتروني لاعتماد تطبيق معيار IFRS 9.
- زيادة حجم الودائع بكافة أنواعها لتمويل الانشطة المصرفية الاخرى.

منتجات وخدمات المصرف

حرص مصرف الائتمان العراقي على ان يكون الخيار الاول للعملاء الراغبين في التعامل مع مؤسسة مالية قادرة على تقديم احدث الخدمات والمنتجات للزبائن وبما يتناسب مع متطلباتهم وتوقعاتهم حيث يوفر العديد من الخدمات منها خدمات التجارة والتي تشمل (الاعتمادات المستندية , خطابات الضمان الداخلية والخارجية) , خدمة الحوالات الداخلية (RTGS/ACH) والخارجية الصادرة والواردة، الصكوك المصدقة والسفاتج، بطاقات مصرفية Debit Card، والخدمات المصرفية عبر الانترنت والموبايل (Online Mobile Banking & Services) وخدمات بيع وشراء العملات حسب الاسعارالمتداولة محليا وعالميا بالاضافة الى خدمة توطين الرواتب للشركات.

.

أكبر خمسة مساهمين في المصرف

يلخص الجدول التالي أكبر خمسة (5) مساهمين في مصرف الائتمان العراقي ومقدار مساهمتهم في رأس المال لغاية 31 كانون الأول 2022:

ت	الاسم	عدد الاسهم	نسبتها الى رأس المال %
1	بنـــك الكويـــــت الوطـني	227,500,000,000	91.00 %
2	بان اياد سلمان عبدالوهاب	2,767,325,777	1.11 %
3	اراس حبيب محمد كريم	1,991,337,112	0.80 %
4	ياسر محمد عارف الكوفي	1,991,337,111	0.80 %
5	حكمت قيس حكمت كبة	1,875,000,000	0.75 %
	المجموع	236,125,000,000	%94.5

فروع المصرف

إن فروع مصرف الائتمان العراقي موزعة بالمناطق الشمالية والجنوبية والوسط وذلك لخدمة كافة الزبائن حيث ان للمصرف ثلاث فروع كما هو مبين أدناه عناوينهم وارقام الهواتف والبريد الالكتروني:

- الفرع الرئيسي والادارة العامة:

حيث يقع الفرع الرئيسي في الكرادة حي السعدون محلة 102 / شارع 9 بناية العلوية 187 ويمكن التواصل مع الفرع عن طريق رقم الهاتف والبريد الالكتروني:

+9647708451581

LaithIbrahim@creditbankofiraq.com.iq

- فرع البصرة:

يقع الفرع في البصرة شارع السعدي قريب ساحة الطيران ويمكن التواصل مع الفرع عن طريق رقم الهاتف والبريد الالكتروني:

+964 7707085372

AyadJasim@creditbankofiraq.com.iq

- فرع اربيل:

يقع الفرع في أربيل - المنارة الشارع الهلالي / وارش خلف مجلس وزراء كردستان ويمكن التواصل مع الفرع عن طريق رقم الهاتف والبريد الالكتروني:

+964 750 442 4684

DahamMeazer@creditbankofiraq.com.iq

قسم الموارد البشرية

بلغ عدد منتسبي المصرف (140) موظـــفا كما في نهـــــــاية سنة 2022/12/31 ويتقاضون رواتبهم حسب الفئتين المبينتين فيما يلي:

الشركة	الرواتب السنوية (بآلاف الدنانير)	عراقيون	غير عراقيين	المجموع
شركة مصرف الائتمان العراقي	2,681,851	135	5	140
المجموع	2,681,851	135	5	140

تصنيف الموظفين حسب الشهادات العلمية التي يحملها كادر المصرف:

ت	التحصيل العلمي	العدد
1	ماجستير	3
2	بكلوريوس	77
3	دبلوم	10
4	اعدادية	20
5	شهادة ابتدائية	30
	المجموع الكلي	140

بلغ عدد العاملين المشمولين بالضمان الاجتماعي (128) منتسباً وقد تم دفع مبلغ (187,156) الف دينار عراقي عن التزام المصرف تجاه الضمان الاجتماعي وبقية المنتسبين لا يخضعون للضمان.

أسماء خمس موظفين تقاضوا أعلى الرواتب خلال عام 2022:

ت	الاسم	العنوان الوظيفي
1	عمرو مصطفى الشناوي	المدير المفوض
2	مروان علي كندر	المدير التنفيذي للعمليات
3	جورج فكتور فرح	المدير التنفيذي للأعمال
4	لينا علي نمر الجزار	مستشار في قسم الرقابة الداخلية
5	علي نزار الحسني	مدير القسم المالي

الدورات التدريبية:

حرص مصرف الائتمان العراقي على تطوير وتنمية الموارد البشرية لديه وذلك لأهمية العنصر البشري في تنفيذ أعمال المصرف والوصول إلى أهدافه، وإمتثالا منه لمتطلبات البنك المركزي العراقي التي توصي جميع المصارف أن يكون لديها برنامج تدريبي متكامل. حيث بلغ عدد الدورات التدريبية خلال 2022 (41) دورة وكان عدد المشاركين 91 موظف، وإن أبرز المجالات التي قام المصرف بتدريب موظفيه هي كالتالي:

1- إدارة المخاطر (السوق ، الائتمان ، مؤشرات الانذار المبكر ، الاستعداد للطوارئ وادارة الازمات ، مخاطر تشغيلية وتركز ، مخاطر السيولة)
2- الحوكمة المؤسسية وبطاقة الاداء
3- حوكمة تقنية المعلومات (COBIT)
4- تنمية الموارد البشرية
5- المعايير المحاسبية واعداد التقارير المالية ونظام التقارير المصرفية BSRS
6- شهادة مراقب امتثال معتمد CCM
7- العمليات المصرفية
8- دورات داخلية لموظفي الفروع لاستخدام شاشات النظام المصرفي CIM
9- الإمتثال الضريبي الأمريكي (Foreign Account Tax Compliance Act, FATCA)
10- نظام الاستعلام الائتماني CBS

11- نظام Go AML الخاص بقسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب.
12- خطابات الضمان
13- نظام تسجيل حسابات الزبائن
14- مراكز النقد الاجنبي
15- الضوابط الرقابية الخاصة بتصنيف المصارف المحلية (D-SIBs) المهمة نظامياً
16- مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب
17- أمن المعلومات

بالاضافة الى دورات للمعينين حديثا وتنمية المهارات القيادية

الهيكل التنظيمي للمصرف :

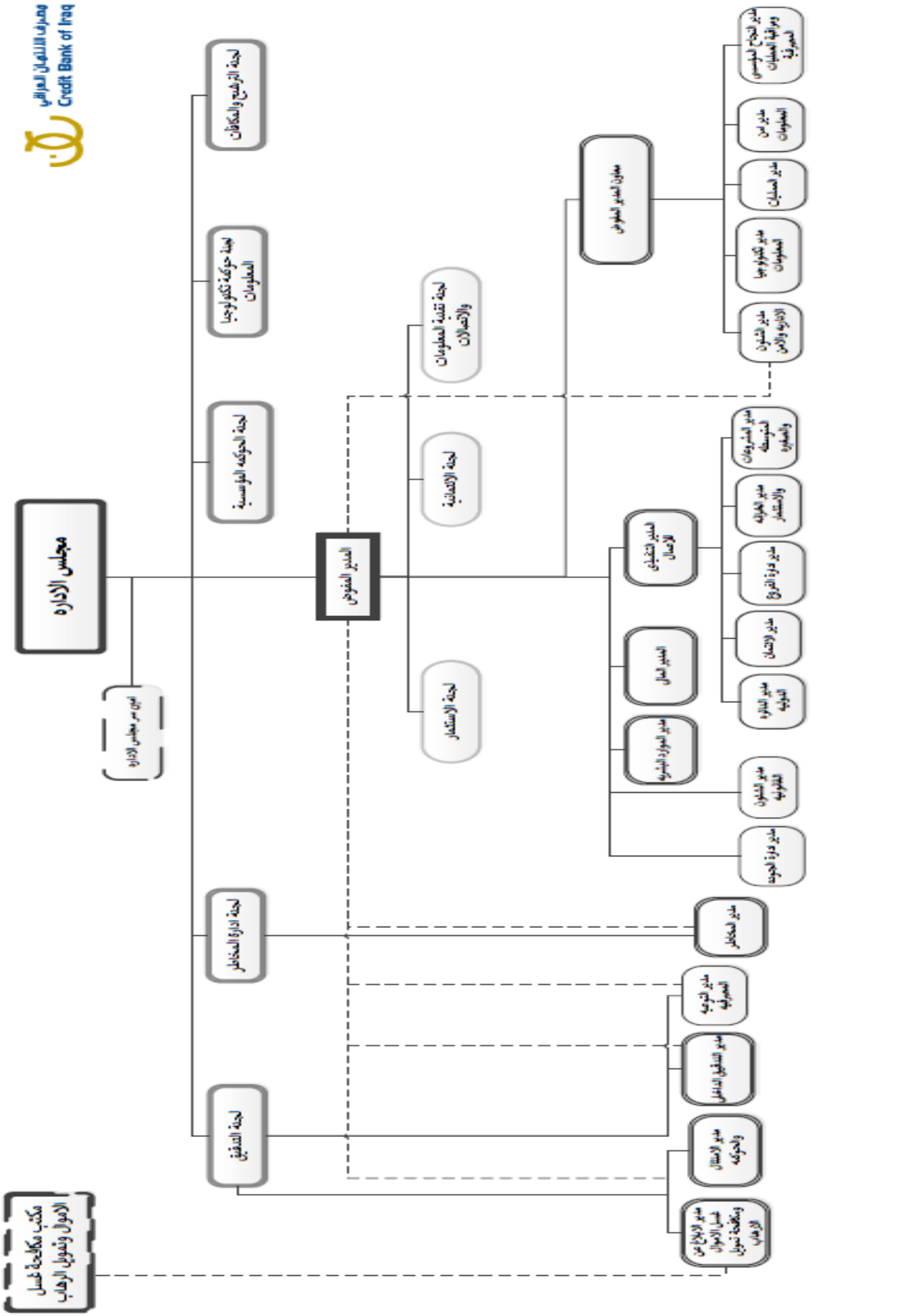

إدارة المخاطر:

يتبع المصرف استراتيجية شاملة في إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها (مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، اي مخاطر اخرى) وبما يحافظ على مكانة المصرف المالية وربحيته.

ويعتبر النظام العام لإدارة المخاطر في المصرف ومتابعتها والتخفيف منها والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية ولجنة بازل مسؤولية شاملة ومشتركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداء من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه .

أن مصرف الائتمان العراقي ملتزم بالمعايير الدولية، كما يعتمد على الأنظمة المحاسبية الحديثة والتي تنتج تقارير مناسبة عن المخاطر تتم الاستعانة بها لتحديد وقياس المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

مهام إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر وهي إدارة مستقلة ومتخصصة في المصرف بتركيز مهامها حسب سياسات إدارة المخاطر المتعددة في التعرف على المخاطر القائمة والمحتملة وكيفية التعامل معها وقياسها ورفع التقارير اللازمة بشكل دوري الى جانب تبني وتطبيق متطلبات لجنة بازل والبنك المركزي العراقي والقيام بأفضل الممارسات في مجال إدارة وقياس المخاطر كما وتقوم إدارة المخاطر بالمشاركة في تقييم قدرة المصرف وكفاية وتوزيع رأس ماله في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتحديد المتطلبات اللازمة والسيطرة على المخاطر المصاحبة من خلال:

1- قيام مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه بمراجعة واعتماد حدود المخاطر المقبولة (Risk Appetite) على كافة مستويات المخاطر وسياسات إدارة المخاطر لمواكبه كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته الى جانب ضمان تطبيق استراتيجيته.

2- تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤوله عن ضمان تطبيق توصيات ومعايير مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه في مجال إدارة المخاطر.

3- يعتبر مدير إدارة المخاطر المسؤول عن إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة به ضمن هيكل نشاطات المصرف ورفع التقارير الدورية إلى لجنة المخاطر والإدارة التنفيذية.

4- تطوير أنظمة إدارة المخاطر واتخاذ العديد من الخطوات والتدابير اللازمة لتطبيق المصرف لمتطلبات المعايير الدولية الجديدة ومن أهمها متطلبات بازل III ومتطلبات معيار IFRS9.

5- ادارة المخاطر تعتبر مسؤولية جميع موظفي المصرف.

6- دور إدارة المخاطر ضمن لجنة الاستثمار والائتمان هو التخطيط الامثل لراس المال والمراقبة المستمرة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق والائتمان.

قام مصرف الائتمان العراقي خلال عام 2022 بالعمل على مجموعة من الجوانب في مجال إدارة المخاطر منها على سبيل المثال لا الحصر:-

- تعيين مدير ومعاون مدير لقسم إدارة المخاطر.
- تطبيق الضوابط الرقابية لإدارة المخاطر حسب متطلبات البنك المركزي العراقي.
- وضع إطار عام لإدارة المخاطر
- وضع استراتيجية عامة لقسم المخاطر.
- تحديد حدود المخاطر المقبولة في المصرف (Risk Appetite).
- تحديث السياسات واجراءات العمل الخاصة بإدارة (مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة والتركز).
- تحديث إجراءات واختبار لخطة استمرارية الأعمال.
- مراقبة المخاطر في المصرف وتحليل الأثر على الأعمال من خلال مصفوفة المخاطر
- إعداد التقارير الدورية التي توضح مستوى المخاطر في المصرف والإنحراف عن الحدود والمعايير من قبل الإدارة العليا.
- دراسة البيئة الداخلية من خلال تحديد العوامل الاستراتيجية لنقاط القوة والضعف في المصرف، حيث تساهم في انجاز الأعمال بخبرة ومهارة واستغلال الفرص لمصلحة البنك من خلال محاور اساسية :

❖ **الهيكل التنظيمي:**

حيث يمثل مجموع العلاقات التنظيمية والأعمال والمهام المترتبة وفقاً لمستويات أهداف المصرف المبنية على متطلبات الاستراتيجية العامة, ادناه الرسم البياني الذي يوضح الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر :

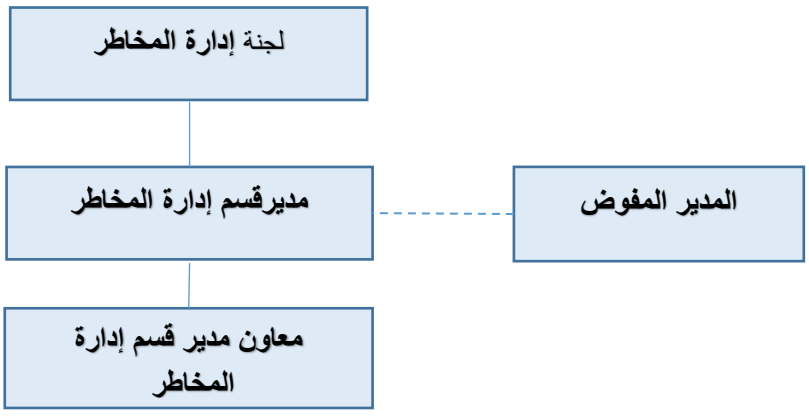

❖ **الثقافة التنظيمية :**

وتشمل معايير السلوك المقبول وغير المقبول داخل المصرف، فالثقافة التنظيمية تتبع الاستراتيجية التي يجب أن لا تتعارض معها أذا ما لزم إحداث تغيير في صياغتها بحيث تتلائم مع الاستراتيجية التي سيتم العمل بها.

❖ **الموارد المتاحة :**

تتم من خلال خلق حالة من التوازن بين الإمكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية والأنظمة الإدارية ونظم المعلومات الإدارية ذات الصلة بالبحث والتطوير المتوفرة لدى المصرف.

- دراسة البيئة الخارجية. من خلال رصد وتقييم ما يحدث من متغيرات إيجابية وسلبية للعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية وقوى المنافسة من أجل تحديد الفرص الموجودة ضمن المنطقة الخارجية وما يحدث من متغيرات إيجابية يمكن استغلالها لصالح المصرف ورصد المتغيرات السلبية ومدى تأثيرها على المصرف مثل (تغير معدل الفائدة، ظهور منتجات أو خدمات جديدة، تغير في قوانين العمل والأجور، درجة الاستقرار السياسي،..).

أن الاقتصاد العراقي يشهد نموا كبيراً خلال العام 2022 بالمقارنة مع عام 2021، حيث أن ارتفاع معدل كميات أنتاج وتصدير النفط والأسعار عالميا كان له دور كبير في هذه الزيادة بالإضافة إلى زيادة إنتاجية القطاع غير النفطي في العراق و الزيادة في الأيرادات العامة تمثل فرصة مهمة تدعم آفاق الاقتصاد العراقي المستقبلية نحو تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الاقتصاد العراقي ما يزال يعاني من مشاكل عديدة تبحث عن معالجات عاجلة لاستدامة القدرة على الصمود والنمو الاقتصادي، ومنها أزمة المياه والتحديات المناخية , ان سياسة الأقتصاد العراقي النقدية تسعى إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة، التقليدية وغير التقليدية، حيث ان مبادراته المختلفة التي تجاوز مبلغها (18) ترليون دينار عراقي، أسهمت بتوفير التمويل المناسب بشروط ميسرة للعديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لدعم القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي.

- تشمل المراجعة السنوية لإدارة المخاطر كافة الجوانب الخاصة بالمخاطر منها على سبيل المثال تحديث السياسات والإجراءات، تحديث خطة الطوارئ التمويلية، تحديث حدود تقبل المخاطر وفق الضوابط الرقابية لإدارة المخاطر لسنة 2021.

المهام الأساسية لإدارة مخاطر البيئة الداخلية والاجتماعية:

يهتم المعيار البيئي أو الاجتماعي بخلق فرص للعمل وتوليد الدخل والسعي للحد من الفقر وتعزيز النمو الأقتصادي وبناء علاقة سليمة بين الإدارة والموظفين وتعزيز الترابط والتكافل والمساواة من خلال التعامل المنصف والعادل مع الموظفين وتوفير ظروف العمل الأمنة والصحية.

ويمكن تلخيص أهم أهداف البيئة الداخلية والاجتماعية بالنقاط التالية:

- تعزيز الصحة والسلامة في العمل.
- تعزيز المعاملة العادلة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص في العمل.
- حماية الموظفين في المصرف.
- منع استخدام جميع اشكال العمل القسري.
- مساندة مبادئ حرية الاشتراك والتفاوض الجماعي للموظفين على نحو يتفق مع قانون العمل.
- توفير طرق للموظفين يمكنهم من خلالها مناقشة مشاكلهم المتعلقة بالعمل.

قسم الرقابة والتدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة وهي جزء من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى المصرف وعلى إجراءاته الداخلية، لتقييم مدى كفاية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة لدى المصرف وبالتالي تحسين أداء العمليات فيه.
إن مصرف الائتمان العراقي لديه أنظمة ضبط ورقابة داخلية يتم مراجعتها سنويا من قبل المدقق الداخلي بالتنسيق مع المدقق الخارجي (مراقب الحسابات) وذلك من خلال اجتماعات لجنة التدقيق والاجتماعات الدورية لمجلس الادارة.

الإستقلالية:

يتمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلالية عمله في مجال تدقيق النشاطات المختلفة في المصرف ويعمل تحت إشراف مجلس الإدارة ويتبع لجنة التدقيق المنبثقة عنهُ ويقدم تقاريرهُ بشكل مباشر اليها

نطاق العمل:

شمل نطاق عمل قسم التدقيق الداخلي جميع أقسام وفروع المصرف حيث قام بالاطلاع على مدى التزام تلك الوحدات بالتعليمات المعتمدة من قبل الإدارة وتم الاطلاع على عينات من مستندات العمل اليومي الخاصة بالفروع والأقسام التي تقوم بإجراء تلك العمليات المصرفية وقد لوحظ أن العمليات تتم بطريقة تحترم مبدأ فصل المهام والواجبات أي موظفين اثنين أحدهم يقوم بتنظيم مستند العملية وآخر يقوم بالمصادقة على تمرير العملية في النظام المعمول به في المصرف، من خلال المهام الرئيسية:

- التدقيق المالي الذي يهدف إلى تقويم مدى صحة وعدالة البيانات المالية ومدى الاعتماد على المعايير المحاسبية المعتمدة.
- التدقيق في مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة والسياسات والإجراءات الموضوعة من إدارة المصرف.
- تدقيق العمليات الهادفة إلى تقويم نوعية العمليات لملائمة باقي الأنظمة والإجراءات المتبعة في المصرف وتحليل الهيكلية الإدارية وتقييم مدى كفاءة الإجراءات الخاصة بالمهام والوظائف.
- التدقيق الإداري الذي يهدف إلى تقويم نوعية الأساليب المتبعة من الإدارة العامة لمراقبة المخاطر.

الصلاحيات:

بهدف أداء عمل الرقابة والتدقيق الداخلي فقد تم تخويل موظفي القسم:-

- سلطة كاملة غير مقيدة للاطلاع على جميع سجلات المصرف ومستنداته فضلاً عن أعمال الكادر الوظيفي في جميع الأنشطة والأقسام التي يجرى تدقيقها.
- الاتصال بجميع موظفي المصرف.
- الاتصال المباشر برئيس وأعضاء لجنة التدقيق، وإدارة الامتثال.
- الاتصال المباشر بالمدقق الخارجي للمصرف.

قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تمثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أولوية بالنسبة للمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم. وقد قامت جميع الدول بوضع تشريعات تجرم أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتفرض مشاركة المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات المهنية في منع هذه الأنشطة. لذا قام مصرف الائتمان العراقي بإنشاء قسم مستقل وهو قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الارهاب حيث يتبع مجلس الإدارة، لجنة التدقيق ومكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وهو المسؤول عن مراقبة ومتابعة وتنسيق التزام المصرف بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 والتعليمات والضوابط الرقابية ذات الصلة ومتابعة تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المصرف.

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعد سياسة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب احد الركائز الاساسية التي اتخذها مصرف الائتمان العراقي في مجال الرقابة المالية وفقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 والتعليمات والضوابط والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي العراقي ومكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وبتوصيات مجموعة العمل المالي FATF وتوصيات لجنة بازل ويتم التعامل بكل حزم وجدية مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي حيث يمتثل مصرف الائتمان العراقي لكافة القوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويقوم بأداء مهامه وفقاً لذلك ، والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل اقسام المصرف ويعتمد مصرف الائتمان العراقي سياسة فاعلة فيما يتعلق بمتطلبات اعرف عميلك KYC والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على العملاء والتحقق من هوية وبيانات العملاء والمستفيد الحقيقي . حيث تمنع هذه السياسة الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقة عمل جديدة ما لم يتم التعرف والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها. تمثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الركائز الاساسية بالنسبة للمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم, وتم وضع اسس سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق مبدأ أعرف عميلك ومعايير ومتطلبات العمل التي توجه انشطة العمل بهدف ضمان الالتزام الكامل بمكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CFT) والوفاء بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها والمطبقة على المصرف وأنشطته.

مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعاونه:

يعتبر هو مسؤول الالتزام المعين ويكون على مستوى الإدارة العليا وهو المسؤول عن تحديث وحفظ سياسات غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML / CFT وتطبيق مبدأ أعرف عميلك (KYC) بما يتماشى مع التشريعات والالتزامات الرقابية الصادرة.

يقوم القسم بمتابعة التزام المصرف بتعليمات البنك المركزي العراقي، والقرارات والقوانين وكذلك سياسات وضوابط وإجراءات المصرف بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل:

- مخاطر قنوات تقديم الخدمة في اعتماد مبدأ النهج المستند إلى المخاطر.

- ❖ الإحتفاظ بسياسات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب وتحديثها و تطبيق مبدأ أعرف عميلك وفقاً لتطور الإلتزامات القانونية والتنظيمية.
- ❖ القيام بدور قناة تواصل مع جميع الموظفين الذين لديهم معرفة أو إشتباه في أنشطة محتملة لغسل الأموال وذلك لتنفيذ الإجراءات اللازمة لنفي أو تأكيد الإشتباه.
- ❖ تقديم التوجيه والتوضيح للموظفين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ❖ تحري المعاملات المشبوهة وفق التقارير اليومية التي يستخرجها نظام مكافحة غسل الأموال والمتابعة مع مدير / موظف العلاقة المعني للتأكد من الحصول على جميع الوثائق المطلوبة المؤيدة للحالة قيد التحقيق.
- ❖ الاحتفاظ بقاعدة بيانات محدثة لجميع المعاملات / الحالات التي خضعت للتحقيق مع نتائج التحقيق في ملف غسل الأموال. ويتم فحص هذا الملف جيداً قبل بدأ أي تحقيق جديد. يتم اتخاذ قرار التحقيق في أي معاملة بعد الأخذ في الاعتبار نتيجة التحقيق السابق.
- ❖ إجراء مراجعة دورية على أساس العينة لمعلومات نموذج أعرف عميلك الخاصة بالعملاء.
- ❖ التأكد من أن الدورات التدريبية للموظفين التي تقدم بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تخضع للمعايير الحالية بهذا الشأن.
- ❖ تقديم تقارير شهرية و فصلية دورية منتظمة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا تعكس مدى التزام مصرف الائتمان العراقي بالمتطلبات التنظيمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق مبدأ أعرف عميلك.

قسم الامتثال

يعمل على تقييم مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية لمتطلبات القوانين والتعليمات المختصة والتأكد من صحة هذه السياسات والإجراءات وتجنب الأخطاء والمخالفات التي من شأنها أن تعرض المصرف إلى المخاطر المختلفة وبالتعاون مع الدوائر التنفيذية الأخرى في المصرف ويجري تعيينه وفق الفقرة (3) من المادة (18) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 من قبل مجلس إدارة المصرف.

إن مصرف الائتمان العراقي ملتزم بجميع القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

مهام قسم الإمتثال

إن ابرز المهام التي تقوم بها إدارة الامتثال هي كالتالي:

- ❖ إعداد خطة الإمتثال السنوية طبقا لمستلزمات الإمتثال الشاملة والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي والأنظمة المحلية المطبقة في المصرف، والتأكد من استحصال مصادقة مجلس الادارة عليها.
- ❖ تقييم المخاطر ويتم إستخدام المعايير الرئيسية التالية :
  - مخاطر الموقع الجغرافي/ البلد
  - مخاطر الزبون
  - مخاطر المنتج/ الخدمات
  - معايير أخرى للمخاطر

- يكون مراقب الإمتثال مسؤولا عن متابعة مدى إلتزام المصرف بقرارات مجلس الإدارة والسياسات الداخلية إضافة إلى الإجراءات المقررة بموجب القوانين ،والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي ، ويحضر إجتماعات مجلس إدارة المصرف بصفة مراقب.
- التعرف على جميع القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالنشاط المصرفي ومن الممكن أن يشمل ذلك متطلبات قد لا تظهر علاقتها المباشرة بالنشاط المصرفي والعمليات المصرفية ويستطيع القسم القانوني في المصرف تقديم مساندة لمراقب الإمتثال في هذه المهمة.
- مراجعة السياسات والإجراءات وقرارات الإدارة العليا المتعلقة بنشاط المصرف وتحديد مدى إنسجامها مع القوانين واللوائح والتعليمات التنظيمية المختصة وتقديم الملاحظات في شأنها.
- مراجعة الإجراءات التي تتبعها الإدارات المختلفة في المصرف والتأكد من إنسجامها مع القوانين والأنظمة المختصة وتقويم مدى ملائمة الإجراءات والتوجيهات الداخلية، ومتابعة الإنحرافات وتقديم المقترحات لمعالجتها وتحسينها .
- إجراء الزيارات الميدانية للفروع بالاضافة الى اجراء الاختبارات المستقلة للاقسام للتأكد من التزامهم بالقوانين والتعليمات السارية، واعداد تقارير حالات عدم الامتثال ومتابعة اغلاقها.
- مراقبة تنفيذ سياسات حوكمة الشركات والإجراءات ذات الصلة بما يتماشى مع إطار دليل حوكمة الشركات ومتطلبات البنك المركزي وبطاقة تقييم الأداء.
- إعداد قائمة بالمنتجات والخدمات المصرفية ومجالات العمل مما يساعد في تحديد جميع مجالات العمل وبالتعاون مع الإدارات المختلفة.
- إعداد تقارير فصلية إلى لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الادارة.
- إعداد تقارير فصلية إلى البنك المركزي العراقي
- إعداد وإرسال مصفوفة الامتثال التنظيمية (RCM) والتي تحتوي على جميع تعليمات والقوانين النافذة في العراق والصادرة من قبل البنك المركزي العراقي ويتم ارسالها الى جميع الادارات والفروع.
- متابعة القضايا التي قد تؤدي إلى توجيه أي إنذار او غرامة او عقوبة من قبل البنك المركزي العراقي لتفادي فرض عقوبات على المصرف.
- إقتراح دورات تدريبية حول السياسات الموضوعة والإجراءات التي يجب أن تتبع والتأكيد على ضرورة التزام العاملين الموجودين بشكل عام والعاملين الجدد بشكل خاص بتلك السياسات و الإجراءات.
- المراجعة الدورية لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال المتبعة بالمصرف وتحديد نقاط الضعف ومقترحات تلافيها, بما في ذلك التقارير التي توفرها الأنظمة الداخلية بالمصرف المالية عن العمليات غير العادية.
- المتابعة مع قسم مكافحة غسل الاموال لبيان مدى الإلتزام بتنفيذ الخطط الموضوعة والتحقق من إلتزامها بتطبيق أحكام القوانين والضوابط الرقابية والنظم الداخلية في شأن مكافحة غسل الأموال.
- متابعة الإلتزام بإعتماد إستمارة فتح حساب KYC والمعدة من قبل البنك المركزي العراقي مع تحديثها بصورة دورية.
- التوجيه ومراقبة تنفيذ الامتثال الضريبي الأمريكي (Foreign Account Tax Compliance Act, FATCA).والالتزام بارسال التقارير السنوية

نشاط مراقب الامتثال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يقوم قسم الإمتثال بإعداد تقرير فصلي عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بصيغة معتمدة من قبل البنك المركزي العراقي وإرساله اليهم بصورة فصلية مع تزويد نسخة منه الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة و الادارة التنفيذية ويتضمن هذا التقرير كحد أدنى :-

- الجهود التي تمت خلال الفترة التي يتناولها التقرير بشأن العمليات غير العادية والعمليات المشتبه بها وما اتخذ في شأنها .
- ما تسفر عنه المراجعة الدورية لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال.
- ما تم إجراؤه من تعديلات على السياسات أو النظم الداخلية.
- بيان مدى الإلتزام بتنفيذ الخطط الموضوعة خلال فترة التقرير.
- عرض الخطة الموضوعة للإشراف العام مكتبياً وميدانياً على فروع المصرف خلال الفترة التالية للتقرير
- بيان تفصيلي بالبرامج التدريبية التي تم عقدها للعاملين.
- الوسائل التي يوفرها البنك لتأدية مهامه بإستقلالية , و نتائج المراجعة للأنظمة , والدور الذي يتخذه مجلس إدارة المصرف.

❖ البيانات المالية

❖ المركز المالي

التفاصيل	31 كانون الاول 2022 بآلاف الدنانير	31 كانون الاول 2021 بآلاف الدنانير	التغير عن نهاية العام النسبة	
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	96,029,644	386,336,727	-75.1%	▼
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	18,841,071	45,377,312	-58.5%	▼
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	200,789,474	789,474	25333.3%	▲
موجودات مالية بالقيمة المطفأه	78,721,506	21,859,712	260.1%	▲
ممتلكات ومعدات، صافي	9,982,939	10,441,238	-4.4%	▼
موجودات غير ملموسة	329,282	477,211	-31.0%	▼
موجودات أخرى	2,036,846	1,470,113	38.6%	▲
مجموع الموجودات	406,730,762	466,751,786	-12.9%	▼
المطلوبات وحقوق المساهمين				
المطلوبات				
ودائع العملاء	91,144,741	159,111,873	-42.7%	▼
تأمينات نقدية	5,478,120	6,702,254	-18.3%	▼
مخصصات متنوعة	3,147,761	3,170,445	-0.7%	▼
مخصص ضريبة الدخل	786,419	-	100.0%	▲
مطلوبات أخرى	6,669,173	9,006,199	-25.9%	▼
مجموع المطلوبات	107,226,214	177,990,770	-39.8%	▼
حقوق المساهمين				
رأس المال	250,000,000	250,000,000	0.0%	—
إحتياطي الزامي	16,256,628	15,720,546	3.4%	▲
احتياطي توسعات	1,500,000	1,500,000	0.0%	—
(خسائر) أرباح مدورة	31,747,920	21,540,470	47.4%	▲
مجموع حقوق المساهمين	299,504,548	288,761,016	3.7%	▲
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	406,730,762	466,751,786	-12.9%	▼

وفيما يلي أهم العناصر المكونة لقائمة المركز المالي: -

أ- الموجودات

بلغ إجمالي الموجودات (406,730,762) الف دينار مقارنة مع (466,751,787) الف دينار في عام 2021 ؛ بانخفاض بنسبة (12.9%).

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

انخفض رصيد حساب النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي الى (96,029,644) الف دينار بالمقارنة مع (386,336,727) الف دينار في نهاية عام 2021. وهي تمثل السيولة النقدية بالعملة المحلية والأجنبية المودعة في خزائن المصرف وكذلك الحسابات الجارية و الودائع لأجل و الإحتياطي القانوني و إحتياطي خطابات الضمان المحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي.

أرصدة لدى بنوك و موسسات مصرفية

انخفضت أرصدة المصرف لدى البنوك و الموسسات المصرفية بنسبة (41.4%) حيث بلغت (18,841,071) الف دينار بالمقارنة مع (45,377,312) الف دينار في نهاية عام 2021. إن هذه الأرصدة في معظمها لدى بنك الكويت الوطني وهو المشارك الرئيسي في مصرفنا وحيث تتم جميع المعاملات المالية مع الخارج عن طريق شبكة مراسليه المنشرة في جميع أنحاء العالم.

الموجودات المالية بالقيمة المطفأة (بالصافي)

استثمر المصرف مبلغ (29,200,000 الف دينار) في سندات الحكومة العراقية بالدولار الامريكي المطروحة في الاسواق المالية العالمية بسعر فائدة (6.75%) واستثمر المصرف مبلغ (50,000,000 الف دينار) في حوالات خزينة البنك المركزي بالدينار العراقي.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

قام المصرف بالمساهمة في شركة ضمان الودائع العراقية بقيمة (789,474) الف دينار وحسب كتاب البنك المركزي رقم (94/2/9) بتاريخ 2 اذار 2020 فقد انتهت اجراءات تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع واكتسبت الشخصية المعنوية. استثمر المصرف مبلغ 200 مليار دينار عراقي في سندات الحكومة العراقية بالدينار العراقي (سندات بناء) بسعر فائدة (6%).

الائتمان النقدي

بلغ رصيد حساب الائتمان النقدي (6,370,257) الف دينار وهو مغطى بمخصصات ائتمانية بنسبة 100%. - تم تسديد تسهيلات مستحقة بقيمة اجمالية 567,661 الف دينار الذي ادى الى استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي بقيمة 224,328 الف دينار وايرادات فوائد بقيمة 645 الف دينار.

الممتلكات والمعدات

قام المصرف بالتعاقد لبيع اربع عقارات غير مستخدمة (الحرية، البتاوين، السمؤال، البصرة) تنفيذا لتعليمات البنك المركزي العراقي وقد انتقلت ملكية العقارات (الحرية، البتاوين، السمؤال) للمشترين خلال عام 2022 وقد تحقق من عملية بيع العقارات الثلاثة ايرادات رأسمالية بقيمة (1,142,700) الف دينار عراقي و جاري العمل على استكمال اجراءات نقل الملكية للعقار الرابع. قام المصرف بشراء مبنى الادارة العامة والفرع الرئيسي في بغداد بقيمة (3,674,839) الف دينار وانتهت اجراءا نقل الملكية وقام المصرف برسملة تكلفة الشراء على الاراضي و المباني خلال عام 2022.

الموجودات الأخرى

بلغ صافي رصيد الموجودات الأخرى (2,036,846) الف دينار بالمقارنة مع (1,470,113) الف دينار في نهاية 2021. من ضمن الموجودات الاخرى ارصدة قيد الشطب تمثل ارصدة مدورة وغير متحركة منذ عدة سنوات وتشمل سرقة فرع الكرمة بقيمة (152,065) الف دينار، سرقة مكتب الصيرفة بقيمة (16,621) الف دينار، نفقات قضائية بقيمة (24,289) الف دينار، ذمم مدينة بقيمة (9,111) الف دينار، مصاريف مدفوعة مقدما لعقود اتصالات قدمت في سنوات سابقة وأن المصرف ملتزم بشطب هذه الارصدة وذلك بعد استكمال كافة الاجراءات القانونية و الموافقات المطلوبة.

الإلتزامات التعهدية

سجل رصيد الائتمان التعهدي مبلغا مقداره (45,353,147) الف دينار بالمقارنة مع (47,201,196) الف دينار في سنة 2021، وهو يمثل نشاط المصرف في مجال الإعتمادات وإصدار خطابات ضمان للقطاع الخاص ودوائر الدولة والشركات التابعة لها. إن جميع خطابات الضمان الداخلية مغطاة بنسبة تأمينات (100%) وأما خطابات الضمان الخارجية فهي مغطاة بالكامل بخطابات ضمان مصرفية (Counter Guarantee).

ودائع العملاء

بلغ مجموع ودائع عملاء المصرف - شاملة الحسابات الجارية الدائنة وحسابات التوفير والودائع الثابتة (91,144,741) الف دينـار بالمقارنة مع (159,111,873) الف دينار في نهاية سنـة 2021 بانخفاض بنسبة (42.7%).

المطلوبات الأخرى

بلغ رصيد المطلوبات الأخرى (6,669,173) الف دينار بالمقارنة مع (9,006,199) الف دينار نهاية سنـة 2021.

مخصصات متنوعة

انخفض رصيد المخصصات المتنوعة الى (3,147,761) الف دينار مقارنة مع (3,170,445) الف دينار في نهاية عام 2021.وإن هذه المخصصات كالتالي:

أ - مخصصات اخرى برصيد (1,382,613) الف دينار لتسديد غرامة مزاد العملة لسنة 2012 (3,690,741) الف دينار (وحيث تم تقسيط مبلغ الغرامة بواقع 48 قسط شهري). قام المصرف بتسديد مبلغ (580,250) الف دينار لغرامة المزاد من حساب مخصصات اخرى خلال السنة و علما ان رصيد مخصصات اخرى القائم يغطي المبلغ المتبقي من غرامة البنك المركزي والقضية المقامة على المصرف.

ب - مخصص مخاطر الائتمان التعهدي برصيد (1,098,910) الف دينار.

ج - مخصص تعويض خدمة المنتسبين برصيد (666,238) الف دينار حيث قام المصرف بزيادة مخصص تعويض نهاية الخدمة للمنتسبين بمبلغ (723,679) الف دينار خلال السنة وذلك لتغطية تعويض نهاية الخدمة للمنتسبين

رأس المال والاحتياطيات

بلغ رأس مال المصرف المدفوع (250,000,000) الف دينار في نهاية سنة 2021 أما الإحتياطيات فتتكون من (16,256,628) الف دينار إحتياطي رأس المال الإلزامي (المقرر بموجب قانون الشركات ؛ بنسبة 5% من صافي الربح بعد الضريبة) وإحتياطي التوسعات بمبلغ (1,500,000) الف دينار وارباح مدورة برصيد (31,747,920) الف دينار، ويمثل هذا الأخير أرباحاً غير موزعة على المساهمين.

❖ قائمة الدخل :

بلغت ارباح المصرف بعد ضريبة الدخل (10,743,532) الف دينار بعد أن كانت خسارة (4,938,429) الف دينار خلال نفس الفترة من العام السابق.

التفاصيل	31 كانون الاول 2022 بآلاف الدنانير	31 كانون الاول 2021 بآلاف الدنانير	التغير النسبة	
إيرادات الفوائد	14,923,672	1,231,148	1112.2%	▲
مصروفات الفوائد	(46,339)	(68,986)	32.8%-	▲
صافي إيرادات الفوائد	14,877,333	1,162,162	1180.1%	▲
صافي إيرادات العمولات	3,470,504	3,167,986	9.5%	▲
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	18,347,837	4,330,148	323.7%	▲
صافي أرباح تحويل عملات أجنبية	463,021	278,190	66.4%	▲
استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي	224,328	227,868	1.6%-	▼
ايرادات راسمالية	1,142,700	9,461	11978.2%	▲
صافي أرباح العمليات الأخرى	31,393	19,892	57.8%	▲
صافي ايرادات التشغيل	20,209,279	4,865,558	315.4%	▲
رواتب الموظفين وما في حكمها	(3,592,685)	(3,396,110)	5.8%	▼
مصاريف تشغيلية أخرى	(3,829,188)	(4,484,429)	14.6%-	▲
مخصصات متنوعة	-	(610,029)	100.0%-	▲
استهلاكات و اطفاءات	(1,257,455)	(1,313,420)	4.3%-	▲
إجمالي المصاريف	(8,679,328)	(9,803,987)	-11.5%	▲
صافي (الخسارة) الدخل للسنة قبل احتساب ضريبة الدخل	11,529,951	(4,938,429)	-333.5%	▲
ضريبة الدخل	(786,419)	-	100.0%	▼
صافي (الخسارة) دخل السنة	10,743,532	(4,938,429)	-317.5%	▲

إجمالي الإيرادات :

شهد صافي الايرادات التشغيلية ارتفاعا بنسبة (315.4%) وجاء هذا نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفائدة بسبب الفوائد الدائنة من إستثمارات المصرف في حوالات الخزينة وسندات الخزينة للحكومة العراقية و ارتفاعت صافي ايرادات العمولات و أرباح نشاط تحويل العملات الأجنبية وكذلك استرداد مخصصات ائتمانية بقيمة (224,328) الف دينار وتحقيق ايرادات راسمالية 1,142,700) الف دينار عراقي عن بيع ثلاث عقارات غير مستخدمة.

إجمالي المصروفات :

انخفضت إجمالي المصروفات بنسبة (11.5%) لتصل إلى (8,679,328) الف دينار في حين كانت قد بلغت (9,803,988) الف دينار العام الماضي و إن هذه الانخفاض جاء نتيجة انخفاض المصاريف التشغيلية و المخصصات المتنوعة.

العقارات المملوكة للمصرف

ت	العقار
1	بناية في مقام علي/ الـــبصـرة
2	بناية في البـــــياع / بغداد
3	بناية في مدينة الموصل
4	بناية الادارة العامة و الفرع الرئيسي/ الكرادة / بغداد
5	بناية في مناوي باشا / البصرة
6	قطـــعة أرض في الكرادة / بغداد

مصاريف التبرعات و الدعاية و الضيافة و السفر خلال عام 2022

البند	المبلغ بآلاف الدنانير العراقية	التفاصيل
تبرعات	72,000	التبرع بمبلغ 72 مليون دينار من ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم النشاطات المجتمعية والانسانية
سفر وإيفاد	52,818	تمثل مجموع مصاريف السفر و الفنادق و الطيران لايفاد موظفي المصرف لاغراض النشاط
ضيافة	2,623	تمثل مجموع مصاريف التي انفقت على الضيافة
اعلانات	2,095	تمثل مجموع مصاريف التي انفقت على الدعاية و الاعلان
المجموع	129,536	

سعر سهم المصرف

أغلق سعر سهم المصرف في آخر جلسة تداول خلال عام 2022 على (0.36) دينار.

العقود المبرمة او المجددة خلال سنة 2022

العقد	الجهة المتعاقد معها	العقود بالدينار العراقي	العقود بالدولار الامريكي
إيجار فرع المنصور	ناطق موسى فارس		180,000
إيجار فرع اربيل	عمر قادر امين		56,400
ايجار مخزن في البياع	مصرف دار السلام	9,000,000	
مبادرة دعم النشاطات المجتمعية و الانسانية	البنك المركزي العراقي	72,000,000	
إستشارات قانونية	شركة دجلة للخدمات القانونية		120,000
اجور تدقيق الحسابات الختامية	شركة فرقد السلمان و مكتب سعد رشيد	56,500,000	
اجور الميزانيات الميزانيات الفصلية	شركة فرقد السلمان و مكتب سعد رشيد	21,000,000	
IT COBIT	Pwc		60,000
IT Audit	شركة احمد الجبوري		22,500
البطاقات الالكترونية	Visa		70,873
شراء هواتف شبكية	InfoTech		20,000
صيانة اجهزة الصراف الالي	NCR		13,274
WIN 10 PROJECT	NCR		33,000
البطاقات الالكترونية	شركة اريبا		49,831
صيانة مركز البيانات L1/L3 support	METCO		313,174
صيانة نظام المقاصة	PROGRESS SOFT		27,142

التأمين على موجودات المصرف	و شركة الحمراء للتأمين SSL Insurance		322,949
ألتأمين على سيارات المصرف	شركة الحمراء للتامين	4,979,000	
التامين الصحي للموظفين	شركة البادية للتامين		53,955
نظام تواقيع الزبائن	System Will		17,108
النظام المصرفي الالكتروني	Finastra International		284,503
أجور تراخيص مايكروسوفت	CPT		69,060
صيانة الخدمة المصرفية عبر الموبايل و الانترنت	MDSAP Tech		36,639
خطوط إتصال	Quality Net Gen		120,000
خطوط إتصال	Zain		69,612
خطوط إتصال	Scope Sky		73,350
صيانة نظام الارشفة	B.M.B international		10,870
الإشتراك في سوق العراق للأوراق المالية	سوق العراق للاوراق المالية	15,000,000	
أجور تراخيص البنك المركزي	البنك المركزي العراقي	10,000,000	
إشتراك رابطة المصارف الخاصة العراقية	رابطة المصارف الخاصة العراقية	17,500,000	
أجور ربط المصارف العراقية	البنك المركزي العراقي	24,000,000	
أجور استعلام النظام الائتماني	البنك المركزي العراقي	5,000,000	
المجموع		234,979,000	2,024,233

مدى كفاية رأس المال

حسب كتاب البنك المركزي بالعدد 192/2/9 بتاريخ 2020/07/22 الذي صادق على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (II & III)، و الذي اوجب المصارف التجارية العاملة في العراق الالتزام بالضوابط الرقابية اعتبارا من الفصل الثاني لعام 2020. وعليه قام المصرف بإحتساب كفاية رأس المال وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله حيث بلغت (87.791%) كما في 31 كانون الاول 2022.

نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

إستناداً إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم (167) لسنة 2016 بإعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لمراقبة حجم السيولة لدى المصارف ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها في المدى القصير و المتوسط. وعليه فقد تم إعتماد الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III وإن تطبيق هذه النسب بداء بشكل فعلي في 01 كانون الثاني 2017 على أن تلتزم المصارف بالحدود الدنيا وكالتالي:

الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة هو (100%)
الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر هو (100%)

بلغت نسبة تغطية السيولة (767%) كما في 31 كانون الاول 2022 (31 كانون الاول 2021 :522%) في حين بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (840%) كما في 31 كانون الاول 2022 (31 كانون الاول 2021: 1277%).

المؤشرات المالية ومؤشرات كفاءة الأداء:

أهم المؤشرات المالية	2022/12/31	2021/12/31
صافي الأرباح (الخسارة) على معدل الموجودات	2.5%	(1)%
صافي الأرباح (الخسارة) على معدل حقوق الملكية	3.6%	(1.7)%
حصة السهم من الأرباح (الخسارة)	0.043	(0.02)
نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات الغير عاملة بعد تنزيل فوائد متوقفين عن الدفع	100%	100%
نسبة النفقات من غير الفوائد إلى صافي الدخل (إجمالي المصروفات / إجمالي الإيرادات)	43%	201%
صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الإيرادات	74%	24%
الإيرادات من غير الفائدة إلى إجمالي الإيرادات	26%	76%
إيرادات التعاملات بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الإيرادات	2.3%	5.7%
نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	28%	92%
نسبة التغطية (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع)	126%	271%

الإيداعات الآجلة

إعتمد البنك المركزي العراقي وحسب كتابه بالعدد 314/3/9 في 02-09-2018 معيار الإيداعات الآجلة كأحد النسب التحوطية المهمة إلى جانب (نسبة كفاية رأس المال و نسبة السيولة ونسبة القروض إلى الودائع) لزيادة الإدخار المصرفي لتكون مقاربة لمعدلات الطلب على القروض.

وتحتسب نسبة معيار الإيداعات الآجلة بودائع القطاع الخاص بعد إستبعاد إجمالي الحسابات الجارية منسوبة إلى إجمالي المطلوبات بإستثناء حقوق الملكية وبنسبة لاتقل عن 30%. وبلغت نسبة المصرف من المعيار 11.9% كما في 31-12-2022 (2021: 10.9%).

إن إدارة المصرف تعمل وبشكل دؤوب على إستقطاب ودائع آجلة وذلك من خلال خطته الستراتيجية التي تم إعتمادها للسنوات القادمة و التي تشمل على سبيل المثال:

- تطوير قنوات الدفع الألكتروني من خلال التطبيقات على الهواتف الذكية
- تقديم تسهيلات مصرفية بضمان الودائع الإستثمارية
- التوسع بمنح إعتمادات و خطابات ضمان من خلال إعتماد الإيداعات الآجلة كضمانات نقدية مقابلة لها.

معايير المحاسبة الدولية

قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بتاريخ 4 كانون الثاني 2016 وحسب كتابه رقم (9/12) بالإنتقال من النظام المحاسبي الموحد للمصارف إلى المعايير الدولية وعليه قام مصرف الائتمان بإعداد بياناته المالية حسب المعايير الدولية.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

- قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2014 بإصدار النسخة المعدلة للمعيار الدولي رقم (9) وعلى أن يتم تطبيقه إبتداءا من العام 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر, وحسب كتاب البنك المركزي رقم (1719/2/9) بتاريخ 5 تشرين الثاني 2017 فإنه قرر تأجيل تطبيق المعيار لمدة سنة واحدة وذلك نظرا للصعوبات العملية التي تواجه التطبيق.
- وحسب كتاب البنك المركزي رقم (466/6/9) بتاريخ 26 كانون الأول 2018 فإنه ألزم المصارف بالإفصاح وفقاً لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد 1 كانون الثاني 2019.
- اظهرت نتائج التطبيق وجود فائض بقيمة (884,104) الف دينار ناتج عن الفرق بين اجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة (6,715,829) الف دينار واجمالي المخصصات القائمة البالغة (7,599,934) الف دينار كما في 31 كانون الاول 2022

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16

- أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 16"عقود التأجير " في يناير 2016 ويسري من تاريخ الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وحسب كتاب البنك المركزي رقم (206/3/9) بتاريخ 24 آيار 2018 فإنه ألزم المصارف بإعداد البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد 1 كانون الثاني 2019.
- تاثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16: تبلغ مصاريف استهلاك الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام 228,515 الف دينار عراقي وتدرج ضمن " استهلاكات و اطفاءات" في بيان الدخل الموحدو تبلغ فوائد مطلوبات عقود التأجير 9,341 الف دينار عراقي وتدرج ضمن " مصروفات الفوائد" في بيان الدخل الموحد.

القوائم المالية الموحدة

- يتم توحيد نتائج عمليات للشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً إنتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة. ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.
- الشركة التابعة: يمتلك المصرف شركة الائتمان للوساطة بنسبة (100%) وقد تأسست بموجب الإجازة المرقمة (م ش -02-10283) في 2008/3/11 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات, برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي لتقدم خدماتها للمستثمرين العراقيين والعرب والأجانب في بيع وشراء أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- بلغ خسارة الشركة (20) مليون دينار مقارنة مع خسارة بقيمة (31) في نهاية عام 2021.

- وحسب قرر مجلس ادارة المصرف رقم (18) في 2020/12/6 بتصفية الشركة التابعة والبدء بالاجراءات القانونية، قام سوق العراق للاوراق المالية بايقاف نشاط التداول للشركة التابعة اعتبارا من 2021/8/29 وتم اسقاط صفة الوساطة عن الشركة التابعة من قبل هيئة الاوراق المالية بتاريخ 2022/1/24. وتم صدور قرار مسجل الشركات بتاريخ 2022/6/05 بالمصادقة على قرار شركة الائتمان للتوسط (الشركة التابعة) والمؤرخ في 2022/2/6 والمتضمن وضع الشركة التابعة تحت التصفية وتعيين مصفيا لها وأن اجراءات التصفية مستمرة لغاية تاريخ اعداد هذه البيانات.

تقييم أرصدة المصرف بعملة الدولار

حسب قرار البنك المركزي في 20-12-2020 باعتماد سعر الصرف الجديد ابتداءا من تاريخه، وعليه قام المصرف بتعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي من (1182) الى (1460) في السجلات المالية و الانظمة المصرفية.

القضايا المقامة على المصرف

صدر قرار محكمة التمييز بالعدد (10153/الهيئة المدنية/عمل/2022) بتاريخ 2022/12/6 يقضي بتصديق قرار الحكم الصادر من محكمة عمل بغداد/الرصافة بالعدد (426/عمل/2020) بتاريخ 2022/10/31 الذي ينص على اعادة المدعي (الموظف السابق) الى عمله وصرف كافة رواتبه ومستحقاته المالية من تاريخ انهاء خدماته وحتى مباشرته الفعلية والتي لم تدفع لغاية انتهاء السنة المالية 2022.

عمرو مصطفى الشناوي	**وليد جمال الدين السيوفي**
المدير المفوض	**نائب رئيس مجلس الادارة**

مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

تقرير الحوكمة

2022

الحوكمة:

يلتزم مصرف الائتمان العراقي بدليل الحوكمة المؤسسية الصادر بسنة 2018 وبتطبيق المبادئ الأساسية "للإدارة الرشيدة" كما ورد في "قواعد الإدارة الرشيدة، ونظام الضبط الداخلي" الواردة في التعليمات رقم (4) لسنة 2010 وبمعايير الحوكمة المؤسسية تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة في هذا المجال، وتشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ضمان إتباع المعايير التنظيمية والامتثال والمعايير الأخلاقية في جميع تعاملات المصرف، كما إن مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي مسؤول عن الاشراف على تطبيق سياسات وممارسات الحوكمة المؤسسية

مجلس الادارة:

شهد العام 2022 استكمال تشكيل مجلس ادارة المصرف بتعيين اعضاء مجلس الادارة الاحتياط واستحصال موافقة البنك المركزي العراقي على ترشيحهم وتمت المصادقة من قبل الهيئة العامة باجتماعهم السنوي المنعقد بتاريخ 2022/11/26

إن مجلس الإدارة مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للمصرف والمعلومات الواردة في التقرير السنوي، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما إن المجلس يقوم بمراجعة ومصادقة البيانات المالية المرحلية والسنوية والتي تعكس الأداء الفعلي للمصرف من خلال الاجتماعات الدورية التي يتم عقدها.

إن مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي ملتزم بجميع القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

الاسس العامة في اختيار اعضاء مجلس الادارة:

تختار الهيئة العامة أعضاء المجلس في ضوء مؤهلاتهم، وخبراتهم، وتحدد أسس مكافآتهم كأعضاء في ضوء مشاركتهم في اجتماعات المجلس ولجانه وغير ذلك من مجالات، وذلك على وفق الشروط الآتية:

1- استيفاء المتطلبات القانونية الواردة في قانوني المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وتعديلاته.
2- استيفاء المتطلبات القانونية الواردة في تعليمات البنك المركزي العراقي رقم 281/2/9 بتاريخ 2021/08/25.
3- ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للمصرف خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وألا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة.
4- ألا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً للمصرف أو مدققاً لحسابات المصرف.
5- ألا يكون حاصلاً هو، أو أية شركة هو عضو في مجلسها، أو مالكاً لها، أو مساهماً رئيساً فيها، على ائتمان من المصرف تزيد نسبته على (5%) من رأسمال المصرف، وألا يكون ضامناً لائتمان من المصرف تزيد قيمته عن النسبة ذاتها من أسهم أي شركة من أي نوع.
6- أن يكون ثلثي أعضاء المجلس من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية الأولية، والخبرة بالعمل المصرفي.
7- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي مصرف آخر داخل العراق أو مديراً مفوضاً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه، ما لم يكن المصرف الأخير تابعاً لذلك المصرف.
8- ألا يكون عضواً في مجالس أكثر من خمس شركات مساهمة أو عامة، بصفته الشخصية في بعضها، وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري، في بعضها الآخر.

9- ألا يكون إدارياً أو موظفاً لدى مصرف آخر أو مديراً مفوضاً لدى مصرف آخر.

10-يجوز أن يكون عضو مجلس الإدارة من غير المقيمين ومن غير العراقيين.

11-ألا يكون موظفاً في المصرف أو أحد الأطراف المرتبطة به خلال السنوات الثلاث السابقة.

12-ألا تكون له أي صلة قرابة بأي من أعضاء المجلس أو الإدارة العليا أو أي من الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الرابعة.

13-ألا يكون مساهماً رئيساً في المصرف أو من يمثله.

14-ألا يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (تشتمل على ملكية أفراد العائلة المساهمين أو أطراف ذات علاقة) أكثر من 5% من أسهم أي شركة من أي نوع.

توضح الجداول أدناه أسماء أعضاء مجلس الإدارة الأصليين والاحتياط، ومؤهلاتهم وخبراتهم ومقدار مساهمتهم في راس مال المصرف وايه عضويات يشغلها في مجالس شركات اخرى والقروض الممنوحة لهم.

اولا: الجدول ادناه يوضح اسماء اعضاء مجلس الادارة الاصليين:

ت	أسماء الأعضاء	المنصب	تاريخ بدء العضوية الأصلية	التحصيل الدراسي	سنوات الخبرة	عدد الأسهم كما في 31-12-2022	عضوية مجالس أخرى
1	محمد علي راضي الجرجفجي	رئيس المجلس/ مستقل	06/02/2020	بكالوريوس إدارة أعمال	10	1,425,479,850	شركة الخاتم
2	وليد جمال الدين عبده السيوفي	نائب الرئيس	06/02/2020	ماجستير تنفيذية في إدارة الأعمال	24	100,000	
3	زيد عصام جاسم الصقر (ممثل بنك الكويت الوطني)	عضو	28/07/2020	بكالوريوس علوم تخصص تمويل وتخصص فرعي تقنية معلومات	14	227 مليار	
4	علي نزار علي خليل	عضو	06/12/2020	ماجستير تمويل	12	50,000	
5	عمرو مصطفى محمد الشناوي	عضو/ المدير المفوض	16/10/2021	بكالوريوس تجارة ومحاسبة	28	100,000	
6	عبدالرحمن جلهم حمزة محسن الجنابي	عضو مستقل	21/12/2021	دكتوراة قانون	10	22,692,625	
7	علي محمد نور رشاد محي آل نورالدين آغا	عضو مستقل	21/12/2021	ماجستير إحصاء	8	22,692,625	
8	غادة فريد غني الطعمة	عضو مستقل	21/12/2021	بكالوريوس محاسبة (محاسب قانوني)	8	50,000	
9	سعد لطيف حمد ناصر	عضو مستقل	21/12/2021	دكتوراة صحافة وتاريخ	-	50,000	

ثانيا: الجدول ادناه يمثل اسماء أعضاء مجلس الادارة الاحتياط:

ت	أسماء الأعضاء	المنصب	عدد الأسهم كما في 31-12-2022	التحصيل الدراسي
1	ميس عماد الدين محمد	**عضو مجلس ادارة احتياط**	**50,000.000**	**بكالوريوس علوم ادارية**
2	تغريد محمود خليل	**عضو مجلس ادارة احتياط**	**50,000.000**	**ماجستير القانون الاداري**
3	مروان حافظ ابراهيم	**عضو مجلس ادارة احتياط**	**50,000.000**	**بكالوريوس اقتصاد**
4	سالم احمد سالم البرجس	**عضو مجلس ادارة احتياط**	**50,000.000**	**بكالوريوس في التجارة / تخصص محاسبة**
5	منى احمد محي الدين صفا	**عضو مجلس ادارة احتياط**	**50,000.000**	**بكالوريوس إدارة أعمال تخصص إدارة**
6	منيرة علي عبد المحسن السالم	**عضو مجلس ادارة احتياط**	**50,000.000**	**دبلوم العلوم التجارية التطبيقية**
7	شيخة عثمان محمد القريشي	**عضو مجلس ادارة احتياط**	**50,000.000**	**بكالوريوس علوم ادارية تخصص إدارة أعمال تشعيب التسويق**

يقوم الاعضاء المستقلين برئاسة اللجان المنبثقة من مجلس الادارة وبحضور الهيئة العامة بصورة سنوية والوقوف على آراء كبار المساهمين الخاصة بأداء المصرف في اطار التوصل الى اتفاق وفهم مشترك لآرائهم.

لا توجد مصالح ومنافع مكتسبة من قبل اعضاء مجلس الادارة، كما ولم يتم منح اية قروض لأعضاء مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2022 .

مسؤوليات ومهام المجلس:

يعمل مجلس الإدارة وفق لائحة مجلس الإدارة الداخلية المعتمدة التي تتضمن مسؤوليات المجلس بشكل تفصيلي، ويتولى المجلس إدارة شؤون المصرف ويعتبر المسؤول الأول عن كافة النتائج المترتبة على تطبيق الاستراتيجيات والأهداف والخطط والسياسات التي يعتمدها والتي يتم من خلالها ممارسة الأعمال والأنشطة المختلفة في المصرف، فإن لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة المصرف، والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة المصرف لأغراضه، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو قرارات الهيئة العامة أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف أو التعليمات الرقابية ذات الصلة, وتشمل مسؤولية مجلس الإدارة حماية حقوق المساهمين والمودعين والدائنين والعملاء والعاملين وكافة الأطراف الأخرى التي لديها مصالح مع البنك، كل ذلك في إطار استراتيجيات وسياسات وإجراءات حصيفة واضحة يتم اعتمادها من قبل المجلس ويتم تنفيذها بالمهنية والاحترافية المطلوبة وبما يحقق أهداف البنك , ادناه نستعرض لكم مهام مجلس الادارة :

1- اعتماد خطط المصرف شاملة الرؤية والرسالة والغايات والأهداف الاستراتيجية والقيم الجوهرية للمصرف في ضوء توجهات الهيئة العامة، ثم توجيه الإدارة التنفيذية لتنفيذ الخطط مع مراقبة أدائها وتقييمها وتعديلها إذا لزم الأمر لضمان تنفيذ تلك الخطط.

2- الإشراف على الإدارة التنفيذية، ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للمصرف ومن ملاءته، وعليه اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة الدورية على أداء المصرف.

3- اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية، عن طريق وضع "مؤشرات أداء رئيسة" (Key Performance Indicators. KPI) (Key Performance Result. KPR) ، لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية للمصرف

4- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى المصرف، شاملة لجميع أنشطته، وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم إعمامها على جميع المستويات الإدارية، وأنه تتم مراجعتها بانتظام.

5- تحديد "القيم الجوهرية" (**Core Values**) للمصرف، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لجميع أنشطة المصرف، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني للإداريين في المصرف.

6- تحمل مسؤولية سلامة جميع إجراءات المصرف، بما فيها أوضاعه المالية وسمعته ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والجهات التنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة "أصحاب المصالح"، وأن يدار المصرف ضمن إطار التشريعات، وضمن السياسات الداخلية للمصرف، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة المصرف.

7- تقديم الحسابات الختامية والقوائم (الكشوفات) المالية للمصرف وتقرير شامل بنتائج تنفيذ الخطة السنوية إلى الهيئة العامة لمناقشتها والمصادقة عليها ومتابعة تنفيذ قرارات الهيئة العامة

8- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.

9- مناقشة وإقرار الخطط السنوية والموازنات المتعلقة بأنشطة المصرف ومتابعة تنفيذها.

10- تشكيل لجان مجلس الإدارة واختيار أعضائها من بين أعضاء المجلس حسب حجم المصرف على أن تتوفر بالحد الأدنى اللجان الآتية (لجنة الحوكمة، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة الترشيح والمكافآت)، يحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، مع الالتزام بعدم اتخاذ قرارات بمفردها بدون تصويت مجلس الإدارة وعلى المجلس أن يقوم بالمتابعة المستمرة لأعمال اللجان للتأكد من فاعلية دورها.

11- المصادقة على اختيار المرشحين لشغل مناصب الإدارة التنفيذية، وتقييم ومتابعة أدائهم دورياً والإشراف عليهم ومساءلتهم والموافقة عند تعيين أي منهم وكذلك الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي في هذا الشأن.

12- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للمصرف ومراجعتها سنوياً، والتأكد من قيام المدقق الداخلي وبالتنسيق مع المدقق الخارجي (أي مراجع الحسابات)، بمراجعة هذه الأنظمة، لمرة واحدة في الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للمصرف ما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.

13- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي (مراجع الحسابات)، بدايةً واستمراراً.

14- اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر، ومراقبة تنفيذها، إذ تتضمن مستوى المخاطر المقبولة، وضمان عدم تعرض المصرف لمخاطر مرتفعة. وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للمصرف والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لازمة وكافية لإدارة المخاطر في المصرف، وقادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف،

15- التأكد من قيام المصرف بتطبيق المبادئ الأساسية "للإدارة الرشيدة" كما ورد في "قواعد الإدارة الرشيدة، ونظام الضبط الداخلي" الواردة في التعليمات رقم (4) لسنة 2010.

16- ضمان وجود "نظم معلومات إدارية" (**Management Information Systems, MIS**) كافية وموثوق بها تغطي جميع أنشطة المصرف.

17- نشر ثقافة الحوكمة بالمصرف وتشجيع جميع العاملين والإدارة التنفيذية على تطبيق ممارساتها وحضور دورات تدريبية بخصوصها، إضافة إلى العمل على أن يقوم المصرف بتشجيع عملائه على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسساتهم، فضلاً على التحقق من أن السياسة الائتمانية للمصرف تتضمن تطبيق الحوكمة المؤسسية لعملائه وبخاصة من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر بنقاط الضعف والقوة، تبعاً لممارساتهم في مجال الحوكمة المؤسسية.

18- التأكد من أن المصرف يتماشى مع معايير الاستدامة (**Sustainability principles**) الوارد ذكرها في الملحق رقم (1) من دليل الحوكمة المؤسسية.

19- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين، الذين يمتلكون "حيازة مؤهلة" من جهة، و"الإدارة التنفيذية" من جهة أخرى، بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين، الذين يمتلكون "حيازة مؤهلة"

20- اعتماد هيكل تنظيمي للمصرف يحدد التسلسل الإداري الواضح.

21- تحديد الصلاحيات التنفيذية الخاصة بأعمال المصرف (سواء المدير المفوض أم الإدارة التنفيذية، سواء كان ذلك للعمليات المصرفية أو منح الائتمان أو التوقيع على التحويلات والشيكات والضمانات والكفالات والاقتراض والرهن وخطابات الضمان).

22- اعتماد خطة إحلال للإدارة التنفيذية في المصرف ومراجعتها سنوياً.

23- التأكد من اطلاع الإدارة التنفيذية على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال فيما يخص قوائم تجميد أموال الإرهاب يومياً، وإعلام مكتب مكافحة غسل الأموال ودائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي فوراً في حالة وجود شخص قد أدرج اسمه في قائمة تجميد أموال الإرهابيين.

24- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية لشركاته التابعة داخل العراق وخارجه، بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل عليها

25- الإشراف على جودة الإفصاح والشفافية والمعلومات عن المصرف كافة.

26- تحديد مهام أمين سر المجلس كتابياً واعتمادها.

27- تشكيل اللجان المؤقتة بقرار من المجلس أو بطلب من البنك المركزي العراقي ويحدد القرار تشكيلة اللجنة ونطاق عملها ومسؤولياتها والمدة المطلوبة لإنجاز عملها.

28- التحقق من أن إدارة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق لضمان استقلاليتها. ويقوم المجلس بتعيين وإنهاء خدمات المدقق الداخلي وتحديد أتعابه ومكافآته وتقييم أدائه اضافة الى اعتماد دليل عمل لسياسات وإجراءات إدارة التدقيق الداخلي على أن يخضع للمراجعة والتحديث من قبل لجنة التدقيق كل سنة أو سنتين في الأقل

29- اعتماد دليل الحوكمة المعد من قبل لجنة الحوكمة المؤسسية والتأكد من نشره على الموقع الالكتروني للمصرف والاطلاع عليه من قبل الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة كافة.

30- الاطلاع والموافقة عند حصول أي لجنة على الاستشارات والدعم الفني من مصادر خارجية.

اهم انجازات مجلس الادارة خلال سنة 2022:

قام مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2022 بإنجازات كثيرة وكان أهمها ما يلي:

1- المصادقة على استثمار المصرف مبلغ 200 مليار دينار عراقي في سندات البناء /الاصدارية الثانية
2- الموافقة على استثمار المصرف مبلغ 5 مليون دولار امريكي في سندات الحكومة العراقية الدولية المتداولة بالدولار BONDS EURO
3- المصادقة على السياسات والاجراءات الخاصة بالمصرف واهمها:
   - سياسة المصروفات الرأسمالية والتشغيلية.
   - سياسات الامن السيبراني.
   - سياسة حماية المعلومات.
   - سياسة اقرار ارباح المساهمين.
   - سياسات تقنية المعلومات.
   - سياسات ادارة المخاطر.
4- المصادقة على الموازنة التخطيطية للمصرف لعام 2023.

5- المصادقة على لائحة مجلس الادارة المحدثة.
6- المصادقة على استحداث وحدة ادارية (قسم او شعبة) تقوم بإنجاز مهام واعمال الحوكمة المؤسسية .
7- المصادقة على تشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات منبثقة من مجلس الادارة.
8- المصادقة على صرف مبلغ الزيادة للرواتب والبدلات لموظفي المصرف.
9- المصادقة على الدرجات الادارية لموظفي المصرف.
10-المصادقة على سياسة ومدونة السلوك المهني المحدثة.
11-المصادقة على اعتماد الخطة الاستراتيجية للفترة 2022 الى 2026.
12-المصادقة على دمج فرع المنصور بالفرع الرئيسي.
13-المصادقة على تعديل النظام الاساسي للمصرف بما يتوافق مع التصويت التراكمي.
14-المصادقة على اعتماد الهيكل التنظيمي المعدل للمصرف.

اللجان المنبثقة من مجلس ادارة المصرف:

التزاما من مصرف الائتمان العراقي لتنفيذ منظومة الحوكمة ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2018 وضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2019 فقد تم تشكيل عدد مناسب من اللجان التي تتسق مع نشاط المصرف حيث شكل المجلس خمس لجان منبثقة عنه وذلك لتعزيز فاعلية المجلس وفيما يلي مخطط يوضح اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة :

:

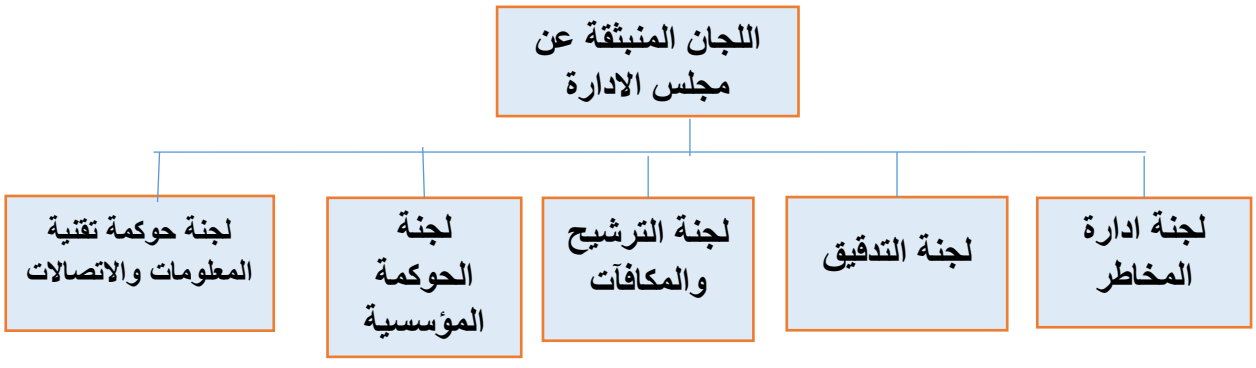

1- لجنة التدقيق

تم تشكيل لجنة التدقيق في اجتماع الهيئة العامة المنعقد في 2021/10/16 وتم انتخاب أعضاء لجنة تدقيق مكونة من :

السيدة/ غادة فريد غني الطعمة "رئيسا" للجنة ، وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين عبده السيوفي والسيد/ علي نزار علي خليل.

- **مهام لجنة التدقيق**

أولاً: مهام عامة

1- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقاريره.
2- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف.
3- مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من لجنة التدقيق وإدارة التدقيق الداخلي في المصرف مرة واحدة على الأقل سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
4- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في أية عمليات أو إجراءات أو لوائح ترى أنها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.
5- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو إلغاء التشكيلات التنظيمية أو دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.
6- مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.
7- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها.
8- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة، وإنهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.
9- التدقيق والموافقة على الإجراءات المحاسبية، وعلى خطة التدقيق السنوية، وعلى ضوابط المحاسبة.
10- التأكد من التزام المصرف بالإفصاحات التي حددتها "المعايير الدولية للإبلاغ المالي" (International Financial Reporting Standards, IFRS)، وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة، وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
11- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص "الإبلاغ المالي" (Financial Reporting)، بحيث يتضمن التقرير، كحد أدنى، ما يأتي:
   - فقرة توضح مسؤولية المدقق الداخلي بالاشتراك مع الإدارات التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
   - فقرة حول إطار العمل الذي قام المدقق الداخلي باستخدامه، وتقييمه لتحديد مدى فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
   - التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
   - التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرتبط بالمجلس، ويتولى تطبيق سياسات "العمليات الخاصة" (Know Your Customer, KYC) والمهمات والواجبات المترتبة على ذلك، بما فيها ذلك قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.

- مراقبة "الامتثال الضريبي الأمريكي" (Foreign Account Tax Compliance Act, FATCA).
- الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي إلى احتمال عدم أمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري.
- تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الأنظمة والرقابة الداخلية.

12- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي العراقي.

13- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية، أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

14- مراجعة تقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

15- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات.

16- إمكانية الحصول على الاستشارات الدعم الفني من مصادر خارجية على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.

17- يتم ترشيح المدقق الخارجي واجوره من قبل لجنة التدقيق وتعرض على مجلس الإدارة والهيئة العامة وتختار الهيئة العامة الأكفأ من بينهم وتحدد اجورهم وفق الضوابط المهنية .

<u>ثانياً: مهام لجنة التدقيق الخاصة بتقنية المعلومات والاتصالات</u>

1. على لجنة التدقيق تزويد البنك المركزي العراقي بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي، وآخر للتدقيق الخارجي على الترتيب يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطلّاع وتوصيات المجلس بشأنه، ووفقا لأنموذج تقرير تدقيق (مخاطر- ضوابط) المعلومات والتقنية ذات الصلة المعد من قبل البنك المركزي العراقي، وذلك خلّال الربع الأول من كلُ عام،
2. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات عمل تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات وصلاحياته ونطاقه ضمن ميثاق التدقيق (Audit charter) من جهة، وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي في هذا الشأن ويغطيها.
3. على اللجنة التأكد من التزام المُدقق الداخلي والمُدقق الخارجي للمصرف، لدى تنفيذ عمليات التدقيق المختص للمعلومات والتقنية ذات الصلة، بما يأتي:

- معايير تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
  - تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الشأن تأخذ بالحسبان الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير في أهداف ومصالح المصرف.
  - توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
  - الالتزام بمعايير الاستقلاّلية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
  - الالتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات المصرف المختلفة المرتكزة على تقنية المعلومات والاتصالات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخُرى (المالية والتشغيلية والقانونية) ، والقدرة على تقييم

الدليل المتناسب مع الحالة والوضع العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والضوابط.

- فحص عمليات توظيف وإدارة موارد تقنية المعلومات والاتصالات، وتقييمها ومراجعتها، وكذلك عمليات المصرف المرتكزة عليها، وإبداء رأي عام (Reasonable overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتقنية ذات الصلة ضمن برنامج تدقيق يشمل في الأقل المحاور الواردة في ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات الصادرة عن البنك المركزي العراقي على أن يكون تكرار التدقيق للمحاور كافة أو جزء منها حداً أدنى مرة واحدة سنوياً في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر المحدد في الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي سالفة الذكر، ومرة واحدة كل سنتين في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3)، ومرة واحدة كل ثلاث سنوات في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بالحسبان التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتقنية ذات الصلة خلال مدد التدقيق المذكورة. على أن يتم تزويد البنك المركزي العراقي بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات المصرف المتبعة، من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات، والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وأليات توظيف الموارد المختلفة، بما فيها موارد تقنية المعلومات والاتصالات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها استناداً إلى أهمية الاختلافات ونقط الضعف (الملحوظات)، فضلاً عن الضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها، والمنوي اتباعها من قبل إدارة المصرف بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في المصرف المسؤول عن ملاحظاته.
- إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملحوظات والاختلّافات الواردة في تقارير المُدقق بالمواعيد المحددَّة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيدا تدريجياً في حال عدم الاستجابة، وإعلام المجلس بذلك كلما تطلب الأمر.
- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات بمعايير قياس موضوعية، على أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه، وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

4. من الممكن إسناد مهمة المدقق الداخلي للمعلومات والتقنية ذات الصلة (internal IT Audit) إلى جهة خارجية مختصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الشأن (Outsourcing)

<u>ثالثاً: مهام لجنة التدقيق الخاصة بالتدقيق الداخلي</u>

1. تعيين المدقق الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي.
2. وضع ميثاق للتدقيق الداخلي يوضح الغرض من نشاط التدقيق الداخلي ومكانته وصلاحيته داخل المصرف.
3. يضمن التدقيق الداخلي توفر التقييم الدوري اللازم لجودة حسابات المصرف وأدائه وسير العمليات مع الامتثال للمعايير الدولية
4. دراسة خطة التدقيق الداخلي والموافقة عليها.

5. يجب أن يكون مدير التدقيق الداخلي ومعاونه من الحاصلين في الأقل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة، أو إدارة المصارف أو العلوم المالية والمصرفية أو إحدى التخصصات ذات العلاقة بالعمل المصرفي وان يكون لديه خبرة وممارسة في الرقابة وفقاً للضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
6. طلب تقارير من مدير التدقيق الداخلي.
7. ويراعى في اختيار موظفي التدقيق الداخلي أن يكونوا من المتخصصين في المحاسبة والتدقيق ولديهم الخبرة الكافية.
8. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية، والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة، لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
9. على لجنة التدقيق التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهمات تنفيذية وضمان استقلاليتهم بعيداً عن الانحياز وتضارب المصالح، مع اتباع سياسة الأدوار بين أفراد هذه الإدارة.
10. في حالة الاستعانة بمصادر خارجية للقيام ببعض أنشطة التدقيق الداخلي، يكون مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المسؤول النهائي عن مراقبة جودة أية أنشطة تدقيق داخلية تقوم بها الجهات الخارجية. وعلى مدير قسم التدقيق الداخلي في المصرف مساعدة لجنة التدقيق في تقييم جودة أية أنشطة تدقيق تتم بالاستعانة بمصادر خارجية.
11. تقوم لجنة التدقيق بمتابعة إدارة التدقيق الداخلي في تنفيذ مهامها الآتي بيانها:
    - تخضع إدارة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق، وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.
    - لديها سلطة الاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو برئيس مجلس الإدارة وبلجنة التدقيق وبالمدقق الخارجي ومراقب الامتثال في المصرف.
    - إعداد دليل عمل لسياسات وإجراءات إدارة التدقيق الداخلي على أن يعتمد الدليل من لجنة التدقيق ومجلس الادارة ويخضع للمراجعة والتحديث من قبل لجنة التدقيق كل سنة أو سنتين في الأقل.
    - التأكد من قيام المدقق الداخلي وبالتنسيق مع المدقق الخارجي بمراجعة أنظمة ضبط ورقابة داخلية لأنشطة المصرف ومراجعتها سنوياً وعرضها على المجلس للاعتماد.
    - وضع خطة عمل وإجراءات تركز على المخاطر يتم تحديثها بشكل سنوي ويتم المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له في بداية العام. وتتضمن الخطة المحدثة متطلباً أساسياً بأن يقوم قسم التدقيق الداخلي بزيارة فروع المصرف فصلياً بالحد الأدنى. ويجب تنفيذ خطة العمل والإجراءات المحدثة خلال العام، ويجري متابعتها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
12. وضع اطر السياسة الخاصة بالتدقيق الداخلي والاشراف على اعداد التقارير المالية.
13. الاشراف على مدققي المصرف الداخليين والخارجيين وعلى النشاط الخاص بالامتثال في المصرف والتفاعل معهم ومراعاة بأن يتم القيام بكل اعمال التدقيق الخارجي بطريقة مهنية تتسق مع معايير المحاسبة الدولية والتدقيق الدولي.
14. مراعاة القوانين والأنظمة، والمشاكل الأخرى التي يحددها المدققون، ونشاط الامتثال، ونشاطات الرقابة الأخرى.
15. الإشراف على وضع سياسات وممارسات محاسبية من قبل المصرف.
16. مراجعة آراء الطرف الثالث بشأن تصميم وفعالية الإطار الكلي لحوكمة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

➢ **أهم انجازات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2022:**

عقدت اللجنة ثمانية (8) اجتماعات خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

1- الاطلاع والمصادقة على البيانات المالية المرحلية والسنوية للمصرف .
2- الاطلاع والمصادقة على التقارير المرسلة الى البنك المركزي العراقي من قبل الاقسام الرقابية (التدقيق الداخلي، الامتثال، الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب).
3- المصادقة على خطة التدقيق الداخلي لسنة 2023.

2- لجنة ادارة المخاطر

تم تشكيل لجنة ادارة المخاطر باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2021/12/20 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من :

السيد/ علي محمد نور رشاد "رئيسا" وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين عبده السيوفي والسيد/ علي نزار علي خليل.

➢ **مهام لجنة ادارة المخاطر**

1. استراتيجيات المخاطر ونزعة المخاطر والحوكمة الإجمالية للمخاطر:

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر ونزعة المخاطر بالمصرف، على أن تكون مناسبة وشاملة، وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد.
- مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة، فضلاً عن الإشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم وضمان التزام مخاطر الائتمان بقرارات وتوجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة للاعتماد.
- الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة.
- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الأمور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر، إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعة واية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.
- مراقبة المخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف سواء ما يتعلق بالمدخل المعياري أو المدخل المستند للتصنيف الداخلي والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمراجعة الإشرافية وانضباط السوق الواردة في المقررات التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض أو المدير الإقليمي.
- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) شاملاً ذلك معايير السيولة.
- التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وفق المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع مقررات لجنة بازل (II) وبازل (III) وأية معايير دولية أخرى

- الإشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.
- تلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمان، الاستثمار).
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية، والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.
- التوصية لمجلس الإدارة بالتخلي عن النشاطات التي تسبب مخاطر للمصرف ليس له قدرة على مواجهتها.
- التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر
- إمكانية الحصول على الاستشارات الدعم الفني من مصادر خارجية على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.
- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة للمصادقة، والإشراف على تطبيقها.
- يجب أن تشمل السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة الحدود المقبولة للمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، مع ضرورة اتساق تلك الحدود مع مدى قدرة المصرف على تقبل المخاطر ومدى ملائمة ذلك مع حجم رأس المال.
- ضمان استمرار ملائمة خطوات العمل الخاصة بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وإجراء أي تعديلات عليها إذا لزم الأمر وفقاً لتطورات السوق والبيئة التي يعمل فيها المصرف.
- استخدام نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة خاصة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر وضمان كفاءة نظام إدارة المعلومات بحيث يتيح إمداد الإدارة العليا بالمصرف ولجنة إدارة المخاطر والمجلس بتقارير دورية (شهرية على الأقل) تعكس مدى التزام المصرف بحدود المخاطر المحددة وتوضح التجاوزات على هذه الحدود وأسبابها والخطة التصحيحية اللازمة بها.
- وضع ممارسات فعالة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية لتحقيق سرية البيانات وأمن النظام والموثوقية والمرونة والقابلية للتعافي في المصرف
- وضع استراتيجية وادارة الادوار في عملية مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات وتوزيعها.
- مراجعة السياسات والاجراءات الخاصة بإدارة المخاطر سنويا من قبل لجنة إدارة المخاطر .
- انشاء إطار لمفاهيم ادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات بطريقة منتظمة ومنسقة وان يشمل الصفات الاتية:

- القواعد والمسؤوليات
- تحديد وترتيب أولويات اصول نظام المعلومات .
- تحديد وتقييم التهديدات والمخاطر المحتملة ونقط الضعف الحالية والناشئة.
- تطبيق المعايير الدولية (ISO31000 ,NIST, COBIT for RISK ,ISO/IEC 27005:2018 ,IT GXM)..
- تطبيق الممارسات والرقابة المناسبة للتخفيف من المخاطر.

- تحديث دوري وتقييم للمخاطر بما يشمل التغييرات في النظم البيئية او الظروف التشغيلية التي قد تؤثر في تحليل المخاطر .

2. المسؤوليات الأخرى:

- مراجعة واعتماد البيانات التي يتم إدراجها في التقرير السنوي والخاصة بإدارة المخاطر.
- مراقبة التغيرات المتوقعة في البيئة الاقتصادية والأعمال، مع الأخذ بالاعتبار التوجهات الجديدة والعوامل الأخرى ذات الصلة بقائمة مخاطر المصرف ونزعتها إلى المخاطر.
- مراجعة المخاطر المحتملة في المعاملات المقترحة مع الأطراف ذات العلاقة، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول تلك المعاملات.

➢ **أهم انجازات لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2022**:

عقدت اللجنة اربعة (4) اجتماعات خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

1- الموافقة على السياسات والاجراءات الخاصة بقسم المخاطر (الائتمان، السيولة والتركز، السوق، التشغيل، اختبارات الضغط ومخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب).
2- الموافقة على الإطار العام للمخاطر.
3- الموافقة على الاستراتيجية العامة للمخاطر.
4- الموافقة على مصفوفة المخاطر.
5- الموافقة على خطة استمرارية الاعمال المحدثة.
6- الموافقة على تقارير المخاطر المرفوعة الى البنك المركزي العراقي (شهري، فصلي، نصف سنوي، سنوي)

3- لجنة الترشيح والمكافآت

تم تشكيل لجنة ادارة الترشيح والمكافآت باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2021/12/20 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:

الدكتور/ عبدالرحمن جلهم حمزة الجنابي "رئيسا" وعضوية كل من السيد/ زيد عصام جاسم الصقر، والدكتور/ سعد لطيف حمد ناصر .

➢ **مهام لجنة الترشيح والمكافآت**

أولاً: مهام الترشيح

1. التأكد من وفاء عضو المجلس بالشروط المحددة في التشريعات وفي دليل الحوكمة المؤسسية.
2. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق.
3. التأكد من ملاءمة أعضاء المجلس وأنهم يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية، والنزاهة، والكفاية، والخبرات اللازمة، والقدرة على الالتزام.
4. التأكد من استقلالية عضو مجلس الادارة واعداد تعهد للإقرار بذلك ليتم توقيعه من قبل الاعضاء المستقلين.

5. التأكد من ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية وتقييمهم ومتابعة أدائهم دورياً وأنهم يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية، والنزاهة، والكفاية، والخبرات اللازمة، والقدرة على الالتزام، وتكريس الوقت لعمل المصرف.
6. الإشراف على نشاط التدريب والتطوير، والتأكد من حضور جميع العاملين والإدارة التنفيذية دورات تدريبية بخصوص نشر ثقافة الحوكمة وتطبيق ممارساتها
7. التأكد من وجود خطة إحلال (succession plan)، للإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها سنوياً ومن ثم عرضها على المجلس للمصادقة. ووضع سياسة الإحلال لتأمين وظائف الإدارة التنفيذية بالمصرف على أن تراجع بشكل سنوي على الأقل، بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.

ثانياً: مهام المكافآت

إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها ومراجعتها بصورة دورية، وتطبيق هذه السياسة، على أن تتوفر في هذه السياسة العناصر الآتية:

- أن تتماشى مع مبادئ وممارسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الأجل على الاعتبارات الآنية أو القصيرة الأجل.
- أن تأخذ في الاعتبار المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
- مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الأجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.
- يجب أن تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وفئات موظفي المصرف، إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت و الرواتب والحوافز أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة وإجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- التأكد من إعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية.
- الإشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- التأكد ان سياسة منح المكافآت تأخذ بالحسبان انواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف , بحيث يتم الموازنة بين الارباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الانشطة والاعمال المصرفية .

➢ **اهم انجازات لجنة الترشيح والمكافآت المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2022** :

عقدت اللجنة اجتماعين خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

1. الموافقة على صرف مبلغ الزيادة للرواتب والبدلات .
2. الموافقة على الدرجات الادارية للموظفين.
3. الموافقة على سياسة ومدونة السلوك المهني .
4. الموافقة على الهيكل التنظيمي المحدث للمصرف.

4- لجنة الحوكمة المؤسسية:

تم تشكيل لجنة الحوكمة المؤسسية باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2021/12/20 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:

السيد/ محمد علي راضي الجرجفجي "رئيسا" وعضوية كل من السيد/ زيد عصام جاسم الصقر، والسيد/ علي محمد نور رشاد.

- **مهام لجنة الحوكمة المؤسسية:**

يفوض مجلس الإدارة اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1. إعداد دليل حوكمة خاص بالمصرف يعتمد من مجلس الإدارة ومتابعة تطبيقه، والتأكد من نشره على الموقع الالكتروني للمصرف والاطلاع عليه من قبل الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة كافة، وأن إطار عمل الحوكمة المعتمد والمطبق بالمصرف يتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والممارسات العالمية المعمول بها.
2. تقوم اللجنة بالرقابة على تطبيق المعايير وأنظمة الرقابة المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية.
3. تقوم اللجنة بمراجعة ومناقشة ملاحظات الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي المستقل التي تتعلق بدليل وإطار عمل الحوكمة. وترفع اللجنة توصياتها للأطراف ذات الصلة للعمل على اتخاذ الإجراءات الخاصة بأي ثغرات تم تحديدها.
4. مراجعة نظام الحوكمة الخاص بالمصرف وفقاً للقوانين والأنظمة السارية والمعايير والممارسات المعمول بها. وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة بنتائج المراجعة سنوياً.
5. تقديم التوصية بتطوير وتحسين ممارسات الحوكمة المطبقة بالمصرف بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المعمول بها.
6. مراجعة إفصاحات المصرف السنوية حول ممارسات الحوكمة وذلك بموجب القوانين والأنظمة التشريعية المطبقة.
7. تقديم النصح والمشورة لمختلف اللجان وأعضاء مجلس الإدارة حول الإفصاح الخاص بحالات تعارض المصالح.
8. الإشراف على مدى التزام مختلف اللجان بالسياسات الخاصة بالحوكمة.

إمكانية التعاون مع الجهات الاستشارية للحصول على المشورة والمساعدة في استحداث المتطلبات الجديدة في دليل الحوكمة وكذلك استشارات الدعم الفني على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.

- **اهم انجازات لجنة الحوكمة المؤسسية المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2022:**

عقدت اللجنة اجتماعين خلال العام وتم انجاز ما يلي:

1- مناقشة دليل الحوكمة من قبل اللجنة والموافقة عليه ورفع توصية الى مجلس الادارة للموافقة عليه

2- مناقشة ميثاق لجنة الحوكمة من قبل اللجنة والموافقة عليه ورفع توصية الى مجلس الادارة للموافقة عليه

5- لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات:

سعيا للامتثال الى كافة الضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، قام مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2022/03/27 بتشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وذلك تطبيقا لضوابط الحوكمة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات حيث تضم ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة وآخرين بصفة خبراء لدعم أعمال اللجنة وذلك كما يلي: :

السيد/ علي محمد نور رشاد " رئيسا " وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين السيوفي، والسيد/علي نزار علي خليل. بالإضافة إلى مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير أمن المعلومات.

عقدت اللجنة اجتماعا واحدا خلال سنة 2022

- **مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات:**

يفوض مجلس الإدارة اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الادارة التنفيذية العليا وبصورة خاصة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات) وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف وتلبيتها وتحقيق افضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات واستخدام الادوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROT) وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية .

2- اعتماد الاطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحديد (COBIT) (Control Objective for Information and Related Technology) بجميع اصداراتها لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنلوجيا المصاحبة لها، ويغطي عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.

3- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد معطياتها حدا ادنى وتوصيف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحوكمة تقنية المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث الجهة او الجهات او الشخص او الاطراف المسؤولة بشكل اولي Responsible وتلك المسؤولية بشكل نهائي Accountable , والاطراف الاستشارية Consultant وذلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.

5- التأكد من وجود اطار عام لإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق والاطار العام الكلي لإدارة المخاطر في المصرف ويتكامل معه وفقا للمعايير الدولية مثل (ISO 73 , ISO 31000) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات ويلبيها.

6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمصرف.

7- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المصرف وأعماله.
8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.
9- مراجعة دليل حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وتحديثه.
10-الاطلاع على توصيات اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات بشأن الأمور الآتية:

- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.
- أية انحرافات قد تؤثر سلباً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتقنية المعلومات وأمنها وحمايتها.
- تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات.

11-الاطلاع على محاضر اجتماع اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات التنفيذية حيث (تزود اللجنة التقارير الخاصة بها الى لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات اول بأول وتزويد ما يؤيد الاطلاع عليها).
12-تولي المسؤوليات المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة فضلا عن المسؤولية المباشرة عن عمليات ضمان ادارة حصيفة تقنية المعلومات والاتصالات وعمليات ادارة المخاطر الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات بالتعاون مع إدارة المخاطر في المصرف اذ تهدف هذه الضوابط الى تلبية احتياجات اصحاب المصالح (Stakeholder needs) وتحقيق توجيهات واهداف المصرف من خلال تحقيق اهداف تقنية المعلومات والاتصالات وبما يضمن:

أ. توفير معلومات ذات جودة عالية تكون مرتكزا يدعم اليات صنع القرار في المصرف.
ب. ادارة حصيفة لموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للإفادة من تلك الموارد وتقليل الهدر فيها.
ج. توفير بنية تحتية لتقنية متميزة وداعمة تمكن المصرف من تحقيق أهدافه.
د. الارتقاء بعمليات المصرف المختلفة من خلال توظيف منظومة تقنية كفوءة وذات اعتمادية متميزة
ه. ادارة حصيفة لمخاطر تقنية المعلومات والاتصالات تكفل الحماية اللازمة لموجودات المصرف.
و. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والضوابط فضلا عن الامتثال لاستراتيجية وسياسات واجراءات العمل الداخلية.
ز. تحسين نظام الرقابة الداخلي.
ح. تحسين مستوى الرضا عن تقنية المعلومات والاتصالات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
ط. ادارة خدمات الاطراف الخارجية الموكل اليها تنفيذ عمليات ومهام الخدمات المتعلقة والمنتجات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات.

- **مهام اللجنة فيما يخص المبادئ والسياسات واطر العمل:**

1- اعتماد منظومة المبادئ والسياسات واطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات وضبطها ومراقبتها وبما يلبي متطلبات الاهداف وعمليات الحوكمة تقنية المعلومات

والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات

2- اعتماد المبادئ والسياسات واطر العمل وبصورة خاصة تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات وادارة امن المعلومات وادارة الموارد البشرية التي تلبي متطلبات عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.

3- اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد منظومة السياسات هذه حدا ادنى مع امكانية الجمع والدمج لتلك السياسات بحسب ما تقتضيه طبيعة العمل على ان يتم تطوير سياسات اخرى ناظمة مواكبة لتطور اهداف المصرف واليات العمل وعلى ان تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والاهداف والمسؤوليات واجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال واليات فحص الامتثال

4- ويراعى لدى انشاء السياسات مساهمة جميع الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها بوصفها مراجع لصياغة تلك السياسات مثل (COBIT, ISO/IEC 27001/2, ISO 31000, ISO/IEC 9126, ISO/IEC 155504, ISO 22301, PCI DSS, ITIL,…etc)

- **مهام اللجنة فيما يخص الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات:**

أ- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد تلك المنظومة حدا ادنى على ان يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطوير اهداف المصرف وعملياته وبما يتوافق افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن.

ب- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ومن ثم اهداف المعلومات والتقنية المصاحبة لها والاهداف المؤسسية.

- **مهام اللجنة فيما يخص المعارف والمهارات والخبرات:**

- اعتماد مصفوفة المؤهلات (HC Competences) وسياسات ادارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات ومتطلبات هذه الضوابط بشكل عام وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الاشخاص ذوي الخبرة في مجالات ادارة موارد تقنية المعلومات والاتصالات وادارة المخاطر وادارة امن المعلومات وادارة تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات استناداً الى معايير الخبرات الاكاديمية والفنية والمهنية من خلال تأشيرها من جهات ذات اختصاص على ان تتم اعادة تأهيل وتدريب الكوادر الموظفة حاليا لتلبية المتطلبات المذكورة في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي في هذا الشأن.

اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه :

عقد مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي ستة اجتماعات خلال سنة 2022 وتم تسجيل المحاضر صوتياً لكافة الاجتماعات وادراجها ضمن سجلات المصرف.

تجدر الاشارة ان اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة خلال عام 2022 تتوافق مع لوائح المصرف لأعمال المجلس ولجانه وذلك من حيث الاجتماعات ودوريتها والنصاب القانوني للحضور والموضوعات التي يتم مراجعتها ومناقشتها من قبل الاعضاء، عدا لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.

يوضح الجدول التالي اسماء اعضاء مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي وعضويتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة وكذلك عدد اجتماعات والتي بلغ اجماليها 23 بالإضافة الى عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو خلال سنة 2022 بالتفصيل التالي:

اعضاء مجلس الادارة	العضوية في اللجان	مجلس الادارة	لجنة الحوكمة المؤسسية	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة إدارة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات
السيد/ محمد علي راضي الجرجفجي	رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية	4					
السيد/ وليد جمال الدين السيوفي	نائب رئيس مجلس الإدارة عضو لجنة التدقيق عضو لجنة إدارة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	6	2[1]		4	8	1
السيد / زيد عصام الصقر	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - ممثل بنك الكويت الوطني عضو لجنة الحوكمة المؤسسية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	5	2	1			
السيد/عمرو مصطفى الشناوي	عضو مجلس إدارة تنفيذي - المدير المفوض	6					
السيدة / غادة فريد غني	عضو مجلس إدارة مستقل رئيس لجنة التدقيق	6			3[2]	8	
السيد/عبدالرحمن جلهم حمزة	عضو مجلس إدارة مستقل رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	6		2			
السيد /سعد لطيف حمد ناصر	عضو مجلس إدارة مستقل عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	5		2			
السيد/علي محمد نور رشاد	عضو مجلس إدارة مستقل رئيس لجنة إدارة المخاطر رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات عضو لجنة الحوكمة المؤسسية	6	2		4	5[3]	1
السيد / علي نزار خليل	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي عضو لجنة التدقيق عضو لجنة إدارة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	6			4	8	
اجمالي عدد الاجتماعات		6	2	2	4	8	1

[1] السيد / وليد السيوفي حضر اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية بصفته مدعو للاجتماع وليس عضواً باللجنة.
[2] السيدة / غادة فريد غني حضرت اجتماعات لجنة ادارة المخاطر بصفتها مدعوة للاجتماع وليست عضواً باللجنة
[3] السيد / علي محمد نور رشاد حضر اجتماعات لجنة التدقيق بصفته مدعو للاجتماع وليس عضواً باللجنة

الادارة التنفيذية :

تتألف الادارة التنفيذية العليا من مجموعة الاشخاص المعينين من قبل مجلس الادارة للاضطلاع بمسؤولياتهم في ادارة عمليات البنك وهم المدير المفوض ونوابه ومساعديه واعضاء الادارة التنفيذية العليا والذين يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات المصرفية اللازمة وتكريس الوقت لعمل المصرف.

ادناه جدول يوضح اسماء الادارة التنفيذية ومناصبهم :

ت	الاسم	المنصب
1	عمرو مصطفى الشناوي	المدير المفوض
2	مروان علي كندر	معاون المدير مفوض / المدير التنفيذي للعمليات
3	علي نزار الحسني	المدير المالي
4	جورج فكتور فرح	المدير التنفيذي للأعمال
5	احمد محمد اسامة	مدير الموارد البشرية
6	عمر رعد طالب	مدير الفروع

الاسس العامة في اختيار الادارة التنفيذية :

ان تتوافر في الشخص الذي يعينه مجلس الادارة ليعمل بصفة مدير مفوض لمصرف او مدير معين لفرع او ليعمل في احد المناصب العليا الاخرى في المصرف والتي يحددها البنك المركزي العراقي الشروط التالية:

1- ان تكون لديه اهلية قانونية وان يكون شخصا لائقا وصالحا.

2- ان تكون لديه الكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها العمليات المصرفية.

3- ان لا يكون شخصا او اداريا او موظفا لدى مصرف اخر او مديرا مفوضا لمصرف اخر.

4- ان يكون مقيما في العراق وان يكون متفرغا لإدارة عمليات المصرف .

كما ويجب أن تتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وكما نص عليه (دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي لسنة 2018) الشروط الآتية:

1- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي مصرف آخر، ما لم يكن المصرف الآخر تابعاً لذلك المصرف.

2- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال المصرف.

3- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولية، كحد أدنى، في العلوم المالية أو المصرفية، أو إدارة الأعمال، أو المالية، أو المحاسبة، أو الاقتصاد او القانون أو تقنية المعلومات والتي لها علاقة بأعمال المصرف.

4- أن تكون لديه خبرة في مجال أعمال المصارف، أو الأعمال ذات الصلة، حيث لا تقل عن خمس سنوات، باستثناء، منصب المدير العام او المدير المفوض أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال المصارف أو الأعمال ذات الصلة بأنشطة القطاع المالي عن عشر سنوات.

مهام و مسؤوليات الادارة التنفيذية :

1- إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية وتنفيذها، بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والتأكد من فاعليتها وتقديم مقترحات بشأن تطويرها أو تعديلها.
2- تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة والسياسات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة بذمة وأمانه ومسؤولية.
3- تقديم التوصيات بشأن اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالعمليات المصرفية بما فيها إدارة الودائع، والقروض، والاستثمارات، وتقديم الخدمات المحلية والدولية من حيث المتطلبات وأسلوب التنفيذ والارتقاء المستمر بها.
4- مراجعة خطط التوسع في الفروع والمكاتب الجديدة والعمل على تنفيذها.
5- إعداد وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بجميع تفاصيل العمل.
6- إعداد هيكل تنظيمي للمصرف يتضمن تحديد الواجبات والمسؤوليات وتوزيعها على التشكيلات التنظيمية وتحديد خطوط الاتصال الرأسية والافقية.
7- إعداد الموازنات السنوية اللازمة للمصرف.
8- الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية الكافية لحماية أموال وموجودات المصرف وضمان حسن وسلامة التصرفات والمعلومات المالية والعمل على تطبيقها.
9- وضع نظم مناسبة لإدارة المخاطر بجميع أنواعها.
10- تزويد الجهات الرقابية الداخلية والخارجية بالتقارير والمعلومات التي تطلبها وتسهل إنجاز مهماتها الرقابية والتفتيشية.
11- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
12- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن سير أعمال المصرف.
13- الاحتفاظ بسجلات ونظم معلومات وافية وسليمة لجميع النشاطات والقرارات وتدعيمها بالوثائق اللازمة.
14- مناقشة ومتابعة سير العمل في المصرف واقتراح الحلول.
15- التنسيق بين الإدارات المختلفة لتأمين التوافق والانسجام والتكامل.
16- تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية، ومتابعة تدريبها لتطوير أدائها
17-مراقبة المركز المالي للمصرف وتحقيقه للأرباح المناسبة، وذلك في إطار المبادلة السليمة بين المخاطرة والعائد وتطبيقاً لخطته السنوية.
18- الاطلاع على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال فيما يخص قوائم تجميد أموال الإرهاب يومياً، وإعلام مكتب مكافحة غسل الأموال ودائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي فوراً في حالة وجود شخص قد أدرج اسمه في قائمة تجميد أموال الإرهابيين.
19- تشكيل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف بشكل مستدام وعليه يتم تشكيل لجنة تسمى باللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات برئاسة المدير العام والمديرين الفرعيين بما

في ذلك مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير ادارة المخاطر ومدير امن المعلومات وينتخب المجلس احد اعضائه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة فضلا عن مدير التدقيق الداخلي الذي تكون مهمته مراقبا وليس عضوا في اللجنة ويتم حضوره فقط حين تقديم او مناقشة تقريره لتحقيق مبدأ الاستقلالية والموضوعية ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها وتوثيق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر اصولية.

20-على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها بصفته مرتكزا لعمليات اتخاذ القرار في المصرف، وعليه يجب أن تتوافر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصداقية والنزاهة والتكامل والدقة والتوافرية Integrity, Completeness, Accuracy and Validity ، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات والامتثال لتلك المعلومات والتقارير، فضلا عن المتطلبات الأخُرى الواردة في المعيارCOBIT – Enabling Information والمتمثلة بالموضوعية والمصداقية، والسمعة، والملاءمة، والمبلغ المناسب، والتمثيل المختصر، والتمثيل المتناسق، والتفسير، والفهم، وسهولة التلاعب، والوصول المقيد (objectivity, believability, Reputation, Relevancy, Appropriate Amount, Concise Representation, Consistent Representation, Interpretability, understandability, Ease of manipulation, Restricted Access).

21-على الإدارة التنفيذية في المصرف الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات

22-على الإدارة التنفيذية في المصرف تضمين آليات التقييم السنوي للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بالحسبان المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف المصرف .

23-على الادارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي وعد تلك المنظومة حدا ادنى على ان يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور اهداف المصرف وعملياتها وبما يوافق افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن .

24-على الادارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ومن ثم اهداف المعلومات والتقنية المصاحبة لها والاهداف المؤسسية.

25- دور الادارة التنفيذية في مجال وحدة ادارة الجودة:

للإدارة التنفيذية دورا في مجال وحدة ادارة الجودة من خلال الموافقة على تطبيق مواصفات الانظمة الادارية ومجال تطبيق المواصفات الدولية وايضا استلام التقارير للتأكد من ملاءمتها للمتطلبات من قبل المدير المفوض حول (مدى رضا الموظفين / المتعاملين) للاطلاع واتخاذ الاجراء اللازم على ضوء النتائج المتحصل عليها من التقرير و التقارير الخاصة بنسب انجاز مبادرات الاهداف الاستراتيجية بشكل فصلي وسنوي اضافة الى التقارير حول الشركات المانحة لشهادات ضبط الجودة.

26- دور الادارة التنفيذية في حوكمة المخاطر وبحسب دليل العمل الرقابي / ضوابط ادارة المخاطر : أن الادارة التنفيذية هي الجهة المعنية بتحمل المخاطر ومن مسؤوليتها تنفيذ وتطوير الاطار الموضوع لإدارة المخاطر ونظام الضبط الداخلي، وتتضمن مهام الإدارة التنفيذية على الاقل الاتي :

أ. التوجيه والاشراف على الادارة اليومية لأعمال المصرف

ب. وضع السياسات والاجراءات تنفيذاً للاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر .

ت. وضع نظام فاعل للضبط الداخلي

ث. وضع نظام فاعل للمعلومات الادارية

ج. قياس الاداء مقابل الاهداف الاستراتيجية والتشغيلية

ح. متابعة تطبيق السياسات والاجراءات الموضوعة والتأكد من فاعليتها وكفايتها ومعالجة نقاط الضعف التي تتبيّن في الاطار العام لإدارة المخاطر وأنظمة الضبط الداخلي بما فيها نقاط الضعف التي تلاحظها دوائر إدارة المخاطر وإدارة الامتثال والتدقيق الداخلي إضافة إلى ملاحظات مراقبي البنك المركزي العراقي ذات الصلة

خ. إبقاء مجلس الإدارة على بيّنة من مستوى وتطّور المخاطر ومن كفاية وفاعلية السياسات والاجراءات الموضوعة من خلال الابلاغ الدوري إلى الجهات المعنية

د. توزيع ملائم للموارد البشرية وتدريبها وإرساء ثقافة المخاطر.

اهم انجازات الادارة التنفيذية خلال سنة 2022:

قام مصرف الائتمان العراقي بإنجازات عديدة خلال عام 2022 وكان من أهمها تحول المصرف للربحية بمقدار 10.7مليار دينار عراقي مقابل خسارة مقدارها 4.9 مليار دينار عراقي في سنة 2021 وذلك عن طريق قيام المصرف بالاستثمار بمبلغ 200 مليار دينار عراقي في الاصدارية الثانية من سندات البناء الصادرة من وزارة المالية العراقية، بالإضافة لاستثمار المصرف مبلغ 5 مليون دولار امريكي في سندات الحكومة العراقية الدولية المتداولة بالدولار EURO BONDS.

كما قام المصرف خلال 2022 بمراجعة وتحديث عدد من سياسات واجراءات أقسام المصرف لتتماشى مع متطلبات العمل والمتطلبات الرقابية. بالإضافة الى بيع ونقل ملكية ثلاثة عقارات غير مستغلة للعمل المصرفي وذلك حسب متطلبات البنك المركزي العراقي. كما تم نقل موقع خطة استمرارية الأعمال الى موقع المصرف من منطقة المنصور الى منطقة البياع.

إن مصرف الائتمان العراقي حريص على المواصلة بالاهتمام بالبنية التحتية والتشغيلية وتكنولوجية قوية وحديثة، لذا تم تطوير وتحديث خدمة Online Banking، كما تم إطلاق تطبيق جديد Mobile banking application. بالإضافة الى استحصال المصرف على شهادة الامتثال لمعيار أمن صناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS) الخاصة بأمن البطاقات المصرفية.

اللجان المنبثقة من الادارة التنفيذية:

شكلت الادارة العليا لمصرف الائتمان العراقي لجان لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان مجلس الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف

يوضح المخطط ادناه اللجان المنبثقة عن الادارة التنفيذية :

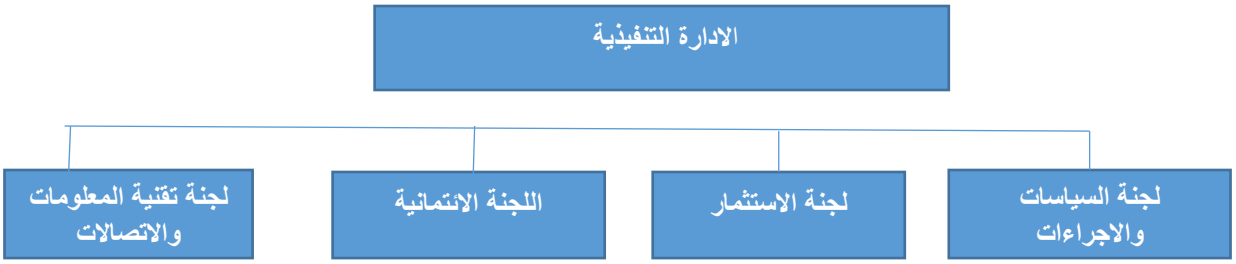

1- اللجنة الائتمانية:

تشكل الادارة العليا اللجنة الائتمانية لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف وتتشكل اللجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل ويمكن حضور اعضاء مجلس الادارة بصفة مراقب لمساعدتهم وترسل اللجنة موعد اجتماعاتها الى مجلس الادارة قبل الانعقاد لكي يتسنى لأي من اعضاء المجلس الحضور بصفة مراقب ان رغب, وذلك بحسب ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2018.

❖ تتشكل اللجنة الائتمانية من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- مدير ادارة المخاطر
- مدير قسم الائتمان
- مدير ادارة الشركات
- مدير ادارة الشؤون القانوني
- مقرر اللجنة

➢ **مهام اللجنة:**

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1. الإشراف ومتابعة تطبيق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي فيما يخص أسس تقييم الجدارة الائتمانية للزبائن وتكوين المخصصات.
2. متابعة الانكشافات الائتمانية بالتعاون مع شعبتين:
   - حسابات السجل الائتماني.
   - شؤون الزبائن (المستهلكين والمستفيدين).
3. متابعة حركة سداد القروض.
4. العمل على استرداد القروض المشطوبة قدر المستطاع.
5. تبسيط إجراءات منح القروض.
6. التعاون مع الدائرة القانونية في متابعة تحصيل القروض المتعثرة

- **اهم انجازات اللجنة الائتمانية المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2022:**

عقدت اللجنة سبعة (7) اجتماعات خلال عام 2022 وإن أهم انجازات ما يلي:

1. تكليف القسم القانوني بالمتابعة مع المحامي المختص لتسديد باقي المبلغ المتبقي على أحد العملاء .
2. تم تكليف السيد مدير القسم المالي بالمتابعة مع مراقب الحسابات لغرض ايجاد أفضل الحلول لشطب كامل الديون المستحقة واعادة تظهيرها محاسبياً حسب تعليمات البنك المركزي حيث قام بمخاطبة السيد مراقب الحسابات وقد اكد انه لا مانع محاسبياً من شطب الديون او نقلها خارج الميزانية
3. نقل الديون الرديئة من داخل الميزانية الى خارج الميزانية بعد استحصال موافقة مجلس الادارة والتنسيق مع الاقسام المعنية لتنفيذ القرار.
4. استعرضت اللجنة خيار نقل الديون الرديئة الى خارج الميزانية ضمن الشروط المشار اليها في تعليمات تطبيق المعيار الدولي رقم (9).
5. تكليف السيد مدير القسم القانوني بمراجعة جميع القروض واعداد كشف تفصيلي بالديون التي يمكن استحصالها والديون الغير قابلة للاستحصال ورفع التوصيات الى ادارة المصرف قبل نهاية العام 2022.
6. تكليف السيد مدير القسم القانوني بتوكيل احد محامي البصرة بعد الرجوع الى ادارة البنك لتحصيل الديون المتعلقة بفرع البصرة .

2- لجنة الاستثمار:

قامت الادارة التنفيذية بتشكيل لجنة الاستثمار لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف وتتشكل اللجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل ويمكن حضور اعضاء مجلس الادارة بصفة مراقب لمساعدتهم وترسل اللجنة موعد اجتماعاتها الى مجلس الادارة قبل الانعقاد لكي يتسنى لأي من اعضاء المجلس الحضور بصفة مراقب ان رغب, وذلك بحسب ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2018 .

- ❖ تتشكل لجنة الاستثمار من عضوية كل من:
  - السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
  - معاون مدير الاستثمار والخزانة
  - مدير القسم المالي
  - مدير ادارة المخاطر
  - مقرر اللجنة

- **مهام اللجنة:**

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

- تجزئة محفظة الاستثمار إلى أدوات "حقوق الملكية" و "أدوات الدين" شاملاً ذلك حوالات الخزينة والسندات الحكومية وكذلك مكونات المحفظة من الأدوات الأجنبية.

- اقتراح عمليات البيع والشراء أو الاحتفاظ بمكونات محفظة الاستثمار ومتابعة تنفيذها في حالة مصادقة مجلس الإدارة عليها.
- مراجعة المؤشرات الدورية المستخدمة من قسم الاستثمار أو الوحدات الاستثمارية وتقديم المقترحات اللازمة بخصوصها.

➢ **اهم انجازات لجنة الاستثمار المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2022:**

عقدت اللجنة (12) اجتماع خلال عام 2022 وإن أهم انجازات ما يلي:

1- شراء سندات البناء / الاصدارية الثانية المطروحة من قبل وزارة المالية بقيمة 200 مليار دينار عراقي بفئة 500,000 دينار عراقي ولمدة سنتين وبفائدة 6%.

2- تم زيادة مبلغ الاستثمار في سندات حكومة العراق الدولية المتداولة في الخارج بقيمة 5 مليون دولار امريكي ليصبح مبلغ الاستثمار 20 مليون دولار امريكي لمدة سنتين وبفائدة 6.752

3- بعد اعادة العمل بالمنتجات المالية من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ 2022/5/30، قرر المصرف استثمار الفائض المتوفر لديه مع البنك المركزي العراقي بمجموع وقيمته 195 مليار دينار عراقي مقسمة على الاشهر (6،7،8،9،10،11،12) لمدة 30 يوم وبفائدة 1%.

4- تم استثمار مبلغ 50 مليار دينار عراقي في حوالات خزينة البنك المركزي العراقي لمدة 182 يوم وبفائدة 3%.

3- لجنة تقنية المعلومات والاتصالات:

قامت الادارة التنفيذية العليا بتشكيل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف وبشكل مستدام برئاسة المدير العام والمديرين الفرعيين , بما في ذلك مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، وينتخب المجلس أحد اعضاءه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة، فضلا عن مدير التدقيق الداخلي الذي تكون مهمته مراقبا، وليس عضوا في اللجنة ويتم حضوره فقط حين تقديم أو مناقشة تقريره لتحقيق مبدأ الاستقلالية والموضوعية، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر اصولية.
تتشكل لجنة تقنية المعلومات والاتصالات من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- السيد معاون المدير المفوض
- مدير قطاع الاعمال
- مدير قسم العمليات
- مدير ادارة تقنية المعلومات / مقرر اللجنة
- مدير القسم المالي
- مدير ادارة المخاطر
- مدير الامن السيبراني
- مستشار التدقيق الداخلي بصفة مراقب
- مدير التدقيق الداخلي بصفة مراقب

- **مهام اللجنة:**

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1- مراجعة وتطوير استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات لدى المصرف.
2- التحقق من أمنية المعلومات والاتصالات.
3- التأكد من إعداد دليل سياسات وإجراءات تقنية المعلومات والاتصالات والعمل على تحديثه وتقديم المقترحات اللازمة لتطوير الدليل طبقاً لمقتضيات العمل .
4- التحقق من كفاية البنية التحتية وأنظمة المعلومات والاتصالات والشبكات الالكترونية والبرمجيات المستخدمة في المصرف.
5- التحقق من كفاية الإجراءات المتخذة للاحتفاظ بنسخ احتياطية محدثة من المعلومات لأغراض مواجهة احتمالات الكوارث وفقدان قواعد البيانات.
6- متابعة تقنيات خدمة العملاء الالكترونية.
7- التأكد من جودة وملاءمة إدارة الشبكة الداخلية للمصرف وموقعه الالكتروني على الشبكة الدولية الانترنت.
8- التأكد من وجود فصل في الواجبات بين إدارة تقنية المعلومات والاتصالات من جهة، والإدارات الأخرى في المصرف من جهة أخرى.
9- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات.
10- اعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية لإدارة المخاطر الكفيلة بالوصول الى الاهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس , والاشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها بشكل مستمر .
11- ربط مصفوفة الاهداف المؤسسية بمصفوفة اهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة كما وردت في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات, الصادرة عن البنك المركزي العراقي واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف واهداف الضوابط ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الادارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر واطلاع اللجنة على ذلك .
12- التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الاهداف وعمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في الضوابط سالفة الذكر حدا ادنى والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كل العمليات اللازمة لدعم الاهداف التي تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح وتطويع البنية التحتية التقنية والخدمات الاخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف وتولي عمليات الاشراف على سير تنفيذ مشاريع حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وعملياتها.
13- ترتيب مشاريع وبرامج تقنية المعلومات والاتصالات بحسب الاولوية.
14- مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتقنية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
15- رفع التوصيات اللازمة للجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بشأن الأمور التالية :
أ- تخصيص الموارد اللازمة والاليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.
ب- اية انحرافات قد تؤثر سلبا في تحقيق الاهداف الاستراتيجية.

ج- اية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتقنية المعلومات وامنها وحمايتها.

د- تقارير الاداء والامتثال بمتطلبات الاطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات.

تزويد لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بمحاضر الاجتماعات اولا بأول والحصول على ما يؤيد الاطلاع عليها.

- **اهم انجازات لجنة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2022:**

عقدت اللجنة ست (6) اجتماعات خلال عام 2022 وإن أهم انجازات ما يلي :

1. مناقشة تطوير استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات، والتحقق من امنية المعلومات والاتصالات.
2. مناقشة التحقق من كفاية البنية التحتية وانظمة المعلومات والاتصالات والشبكات الالكترونية والبرمجيات المستخدمة في المصرف.
3. مناقشة التحقق من كفاية الاجراءات المتخذة للاحتفاظ بنسخ احتياطية محدثة من المعلومات لأغراض مواجهة احتمالات الكوارث وفقدان قواعد البيانات.
4. مناقشة الإجراءات المتبعة في متابعة تقنيات خدمة العملاء الالكترونية
5. تحديث سياسات واجراءات قسم تكنولوجيا المعلومات
6. فيما يخص الأمن السيبراني تم ابلاغ اللجنة بآخر المستجدات والإجراءات المتخذة في هذا الخصوص
7. مناقشة مشروع الارشفة في فرع البياع واستعدادات القسم لتلبية متطلبات المشروع
8. مناقشة التقرير النهائي بشأن تدقيق المدقق الخارجي لتكنولوجيا وامن المعلومات .
9. عرض الواجهة المصممة من قبل قسم تكنولوجيا المعلومات والمستخدمة في رفع تقارير CTR من قبل قسم AML والتي تخص مشروع Go-AML
10. مناقشة مشروع استخراج ورفع بيانات الزبائن حسب متطلبات البنك المركزي والحقول الاضافية المطلوب العمل عليها من قبل الفروع.
11. مناقشة تنفيذ برامج استمرارية الاعمال والتعافي من الكوارث والازمات والذي سيتم في فرع البياع قبل نهاية السنة
12. التأكد من اعداد دليل سياسات واجراءات تقنية المعلومات والاتصالات والعمل على تحديثه وتقديم المقترحات اللازمة لتطوير الدليل طبقا لمقتضيات العمل.
13. التأكيد على وجود فصل في الواجبات بين ادارة تقنية المعلومات والاتصالات من جهة، والادارات الاخرى في المصرف من جهة اخرى.
14. مناقشة حاجة المصرف الى هواتف شبكية حيث تم التعاقد مع شركة Info Techلتجهيز 37 هاتف شبكي
15. مشروع استخراج بيانات حسابات الزبائن من نظام Equation ورفعها على منصة البنك المركزي حيث تم توجيه الفروع وقسم العمليات لتحديث البيانات على بيئة الاختبار باستخدام خياري MCD و CIM على ان تظهر هذه البيانات في تقرير الشهر القادم
16. مشروع تحويل موقع استمرارية الأعمال في حال حدوث الكوارث من فرع المنصور الى موقع فرع البياع.
17. استراتيجية قسم تكنولوجيا المعلومات واهمية وجود استراتيجية تتوافق مع اهداف وحجم أعمال المصرف.
18. فيما يخص الأمن السيبراني تم الاتفاق على اجراء تدريب في هذا الخصوص من قبل مدير امن المعلومات

19. مناقشة حالة الاجهزة ومتطلبات تغيير الهواتف الشبكية والالية التي سيتم اتباعها لتحديد الاولوية في تجهيز المستخدمين بالأجهزة لحين استلام الاجهزة الى تم شراؤها
20. عرض تقرير شركة PwC فيما يخص حوكمة تقنية المعلومات و الاتصالات COBIT 19
21. سياسة الأمن السيبراني
22. سياسة خصوصية المعلومات
23. مناقشة مشروع الاستحصال على شهادة PCI DSS

4- لجنة السياسات والاجراءات :

قامت الادارة التنفيذية بتشكيل لجنة السياسات والاجراءات لمساعدتها في القيام بمهامها فيما يخص مراجعة كافة السياسات والاجراءات المتبعة الخاصة بالمصرف ومدى انسجامها مع القوانين والتعليمات النافذة في العراق.

تتشكل لجنة السياسات والاجراءات من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- السيد معاون المدير المفوض
- مراقب الامتثال
- مدير قسم ادارة المخاطر
- المدير المالي
- مدير ادارة الفروع
- مدير قسم العمليات
- مستشار التدقيق الداخلي بصفة مراقب

➢ **مهام اللجنة:**

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات الخاصة بالآتي:

- الاطلاع والموافقة على السياسات الاجراءات الخاصة بكافة اقسام المصرف تماشيا مع ضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي ورفع التوصيات الى مجلس الادارة للمصادقة عليها
- عرض جميع تعاميم البنك المركزي العراقي الصادرة ليتم التداول واتخاذ القرار حال وجود حاجة الى تحديث اي من السياسات والاجراءات واعلام الاقسام المختصة بهذا الخصوص.

➢ **اهم انجازات لجنة السياسات والاجراءات المنبثقة عن الادارة التنفيذية:**

عقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال عام 2022 وإن أهم انجازات ما يلي:

- الموافقة على اعتماد السياسات ادناه والمنظمة بتاريخ 2022/10/04 ورفعها الى مجلس الادارة للمصادقة النهائية :
  - ❖ سياسة اقرار ارباح المساهمين.
  - ❖ سياسة ادارة التغير لتقنية المعلومات / IT change management policy
  - ❖ سياسة ادارة الاصول لتقنية المعلومات / IT assets management policy
  - ❖ سياسة تلزيم الموردين لوظائف مرتبطة بخدمات تقنية المعلومات.
  - ❖ سياسات قسم ادارة المخاطر

- ❖ سياسة امن المعلومات
- ❖ سياسة خصوصية المعلومات
- ❖ سياسة المصاريف

- اطلعت اللجنة على المسودة النهائية للإجراءات ادناه والموافقة عليها وتعميمها على الاقسام والفروع :
  - ❖ اجراءات عمل تسديد ارباح المساهمين.
  - ❖ اجراءات عمل تسديد المصاريف التشغيلية .
  - ❖ اجراءات عمل قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور .
  - ❖ اجراءات عمل تداول الاوراق النقدية والعملة المزيفة .
  - ❖ اجراءات دعم مركز البيانات / Data Center Support Procedure
  - ❖ اجراءات ادارة التصحيح لتقنية المعلومات / IT patch management procedure
  - ❖ اجراءات قسم الخزانة والاستثمار
  - ❖ اجراءات الحسابات الخاملة والاملاك المتروكة

سياسة المكافآت والحوافز:

➢ **مقدمه :**

ان مصرف الائتمان العراقي يدعم الجهود المبذولة من كافة اعضائه وكافة المنتسبين اليه حيث انه يتبع نظام الإثابة والتحفيز لكافة الاعضاء ذوى الاداء المتميز .

ولما كان العنصر البشرى هو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في تحقيق الاهداف المرجوة والوصول الى مكانته المرغوبة في السوق العراقي وفقا لأهدافه الاستراتيجية فكان لزاما علينا ان نضع انظمه ومحددات واضحه لإثابة وتقدير الاشخاص ذوى الاداء المتميز .

➢ **تقييم الاداء :**

ان المصرف يقوم بشكل دوري بتقييم اداء كافة العاملين به ، وذلك للوقوف على معدل ومستوى اداء كل فرد والذى في النهاية ينعكس على الاداء العام للمصرف ويعكس مدى قدرة ادارته التنفيذية في تحقيق الاهداف الاستراتيجية المرجوة والمرغوبة ومدى مهارتهم في تفعيل خطط التشغيل من خلال اتباع اساليب الإدارة الحديثة في ضوء التعليمات والقوانين الحاكمة للقطاع المصرفي .

➢ **محددات تقييم الاداء :**

يتبع المصرف احدث الاساليب المتبعة في عمليات تقييم الاداء للوصول الى المستوى الحقيقي للأداء ويتم احتسابه وفقا لعمليات حسابية ومعدلات رقميه تم اعدادها بواسطة خبراء في مجال ادارة الموارد البشرية ، وتكون العناصر المرتبطة بتقييم الاداء وفقا لما يلى :

1- الاداء العام للوظيفة ويقسم الى ما يلى :
   - الاهداف المهنية .
   - الاهتمام بالعميل .

- التعامل مع الموظفين .
- اجراءات العمل .

2- الجدارات والمهارات :

وهى مجموعه من الجدارات والمهارات المحددة مسبقا وتنقسم الى مستويين :

1- جدارات ومهارات عامة
2- جدارات ومهارات ادارية

➢ **المكافآت والحوافز :**

بناء على تقييم الاداء ونتيجة الاداء لكل موظف يتم تحديد المكافآت الممنوحة لكل موظف واقرارها من ادارة المصرف التنفيذية وفقا للمحددات التالية :

1- معدل الاداء العام للمصرف
2- معدلات تحقيق الربحية
3- نتيجة تقييم الاداء الفردية ومعدلات التميز
4- تكون المكافآت معرفه اما بنسبة من الراتب او مبلغ مقطوع .

إفصاحات المكافآت :

لم يتم صرف مكافآت الى اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية خلال العام 2022 .

الاخلاقيات وقواعد السلوك المهنى :

➢ **مقدمه :**

ان وجود بيئة عمل صحيه لهو احد واهم عوامل النجاح المؤسسي والاستقرار الداخلي ولذلك فان مصرف الائتمان العراقي يعمل بكل جد على ترسيخ الاخلاقيات ومبادئ السلوك الحميدة كما يقوم المصرف بمحاربة ومنع كافة الاشكال او التصرفات التي من شانها ان تلوث او تعكر صفو بيئة العمل الداخلية .

ولذلك فان مجلس ادارة المصرف قد اعتمد الدليل العام لسياسة ومبادئ السلوك المهني والذى اصبح دستورا يسرى على جميع العاملين باختلاف درجاتهم الوظيفية ومستوياتهم الإدارية .

ولذلك فانه تم اعداد هذا الدليل وفقا للمقاييس العالمية والمعايير المصرفية ومن اهم ما ورد به هو دعم وتأكيد كلا مما يلى:

1- سرية المعلومات والمحافظة على كافة المعلومات وعدم الافصاح عنها طالما كانت هذه المعلومات تحتفظ بسريتها ولم يتم الافصاح عنها .
2- انه على الجميع الالتزام بقواعد مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وطرق التعامل وفقا للقوانين المنظمة
3- تفعيل مبادئ عدم تضارب المصالح والتوعية للحفاظ على بيئة عمل نظيفة تتسم بالنزاهة والمهنية
4- تجريم ومكافحة التحرش بكافة انواعه واشكاله
5- التأكيد على ان الجميع يحق له التعامل وفقا للأساليب اللائقة والاحترام المناسب

6- التأكيد على ان حرية المعتقدات الدينية وممارسة الحقوق السياسية هي حق اصيل لكل شخص
7- التأكيد على عدم الانصياع للإشاعات والاخبار الغير رسميه التي من شأنها التأثير على سلامة العمل وصحته او تؤدى الى عدم الاستقرار داخل العمل.

حقوق اصحاب المصالح :

تم وضع الية محددة لضمان التواصل مع اصحاب المصالح وذلك من خلال الافصاح الفعال وتوفير معلومات ذات دلالة حول انشطة المصرف لأصحاب المصالح ، من خلال (اجتماعات الهيئة العامة والتقرير السنوي مع تقرير الحوكمة وعن طريق الموقع الالكتروني للمصرف بالإضافة الى تقرير عن علاقات المساهمين و تقارير ربع السنوية تحتوي على معلومات ماليه بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول اسهم المصرف ووضعه المالي خلال السنه).

- **العملاء**

من أجل تعزيز الشفافية مع أصحاب المصالح، وبصورة رئيسية للعملاء الحاليين والمحتملين، يقوم المصرف بتطبيق النظم الملائمة لتلبية احتياجات العملاء وضمان حماية مصالحهم وتقديم مستويات عالية من جودة الخدمات، بما في ذلك معالجة شكاوى العملاء في حينها وبطريقة فعالة ومناسبة.

- **الموظفين**

يقوم المصرف بحماية حقوق موظفيه وذلك من خلال توافر هيكل شفاف للمكافآت والمزايا، والعمل في بيئة تتسم بالشفافية والحوار، بالإضافة إلى المشاركة في برامج دورية لتدريب الموظفين.

العلاقة مع المساهمين والمستثمرين :

انطلاقا من الالتزام في تطبيق افضل الممارسات الدولية لتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية في المصارف والامتثال الى تعليمات البنك المركزي العراقي بغية في تحسين عملية الافصاح والشفافية وتعزيز حقوق المساهمين من خلال توفير البيانات وتنظيم عمليات التواصل معهم تم تشكيل وحدة (علاقات المساهمين) خلال سنة 2022 مع انشاء نافذة خاصة (Investors Relations) والتي من خلاله يضمن مجلس الادارة ان المصرف يوفر جميع المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل , ادناه بعض الحقوق الخاصة بالمساهمين :

1- حصول المساهمين على جميع المعلومات ذات العلاقة التي تمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على اكمل وجه بصفة دورية وبدون تأخير
2- المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة على ان يؤخذ في الاعتبار المواضيع التي يرغب المساهمون في طرحها في مثل هذه الاجتماعات.
3- مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول اعمال الهيئة العامة وتوجيه الاستفسارات الى اعضاء المجلس.
4- انتخاب اعضاء مجلس ادارة المصرف.
5- تزويد المساهمين بمعلومات عن مكان وتاريخ انعقاد الهيئة العامة وجدول اعمالها قبل مدة (30) يوماً من تاريخ الاجتماع.

6- ترشيح وانتخاب وانهاء خدمة اعضاء مجلس الادارة والاستفسار عن مؤهلاتهم وخبراتهم وقدرتهم على اداء عملهم ومناقشة حجم المكافآت والحوافز المالية التي يتقاضاها اعضاء مجلس الادارة وكبار الاداريين التنفيذين، اضافة الى حقهم في تقديم اي استفسار الى المجلس بشان اي ممارسات غير مهنية .

7- يحق لصغار المساهمين انتخاب عضو أو اكثر لتمثيلهم في مجلس الادارة استناد الى الية التصويت التراكمي.

عمرو مصطفى الشناوي
المدير المفوض

وليد جمال الدين السيوفي
نائب رئيس مجلس الادارة

مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

تقرير الاستدامة

2022

مصرف الائتمان العراقي
Credit bank of Iraq

مقدمة

تم إعداد التقرير الأول للاستدامة المالية لمصرف الائتمان العراقي وفقاً لمنهج تطبيق الاستدامة في نشاطاته وذلك من خلال توفير المعلومات عن منجزاته والتزاماته الاجتماعية والبيئية المؤسسية لغاية تاريخ 31 كانون الاول 2022.

يهتم مصرف الائتمان العراقي بمراعاة تطبيق مبادئ الأستدامة من عدة جوانب وذلك انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على أصحاب المصالح من الموظفين، المساهمين، المجتمع، الموردين، الجهات الرقابية والحكومية، وتماشياً مع متطلبات دليل إعداد تقارير الاستدامة المالية الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2021 وبالاستناد الى معايير الاستدامة الدولية.

المسؤولية الأجتماعية:

يهدف مصرف الائتمان العراقي الى تعزيز مشاركته المجتمعية من خلال الاشتراك بعدد من المبادرات بين أعوام 2020 و 2022 وذلك حرصاً منه على دعم المجتمع العراقي، ومن هذه المساهمات:

- مبادرة الحكومة العراقية لمواجهة جائحة كورونا والحد من التأثير السلبي لها في العراق بمبلغ 100،000،000 دينار عراقي.
- مبادرة دعم النشاطات المجتمعية والإنسانية والتي تدار بإشراف البنك المركزي العراقي لدعم الفئات الأشد فقرا" بمبلغ 72،000،000 دينار عراقي سنويا".
- مبادرة صندوق تمكين لدعم المشاريع والمبادرات المجتمعية تحت أشراف البنك المركزي العراقي بمبلغ 150،000،000 دينار عراقي.

الموارد البشرية:

يعمل مصرف الائتمان العراقي على تطوير بيئة العمل بشكل مستمر لتمكن من استقطاب الكوادر و الحفاظ عليها و كان المصرف قد وضع برامج مفيدة للموظفين لتوفير بيئة عمل سليمة، مثل التدريب والتطوير، الصحة والسلامة وغيرها من المبادرات الأخرى الخاصة بالموارد البشرية، من اهم هذه المبادرات المستدامة:

- تطوير وتحديث مدونة السلوك المهني.
- تطوير و دعم العمالة العراقية وتنميتها لشغل المناصب القيادية.
- تعزيز التنوع في مكان العمل اذ بلغت نسبة تمثيل المرأة 58% من القوى العاملة في المصرف بالاضافة الى تبوء النساء 13 من المناصب القيادية في المصرف.

المسؤولية البيئية:

التزاماً بدوره في حماية البيئة يقوم مصرف الائتمان العراقي بعدة مبادرات داخلية تهدف الى الحد من الضرر البيئي و التوعية على السلوك البيئي السليم، من أهم هذه المبادرات:

- الحد من استخدام الطاقة في جميع الفروع ومبنى الادارة العامة بعد أوقات العمل و خلال عطل نهاية الأسبوع.
- تخفيف المراسلات الورقية والاعتماد على المراسلات الالكترونية.
- إعادة تدوير الورق المستخدم.
- استخدام معدات توفير الطاقة خاصة" مكيفات الهواء.
- إعداد سياسات الإقراض بما يتماشى مع مبادئ الحفاظ على البيئة العامة، و عدم منح القروض للمشاريع التي يمكن ان تحدث ضرر بيئي او تكون عامل في زيادة نسبة الكربون في الهواء.

عمرو مصطفى الشناوي
المدير المفوض

وليد جمال الدين السيوفي
نائب رئيس مجلس الادارة

السادة أعضاء الهيئة العامة المحترمين
مصرف الائتمان العراقي
(شركة مساهمة خاصة) ــ بغداد

تقرير مراقب الحسابات

لقد فحصنا قائمة المركز المالي الموحدة لمصرف الائتمان العراقي (شركة مساهمة خاصة) – بغداد كما في 31 كانون الأول/2022، وقائمة الدخل الموحدة والدخل الشامل الموحدة وقائمة التغييرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات الملحقة معها والتقرير السنوي للمصرف المعد بمقتضى أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

مسؤولية ادارة المصرف:

ان ادارة المصرف مسؤولة عن اعداد هذه البيانات والافصاح عنها بصورة عادلة طبقا للقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية بالاضافة الى مسؤوليتها عن اعداد وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية فيما يتعلق بالاعداد والافصاح عن البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية الناتجة عن الاخطاء والتلاعب كما تشمل هذه المسؤولية على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المناسبة.

مسؤولية مراقب الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الراي الفني المحايد حول البيانات المالية الموحدة المقدمة لنا وذلك وفقا لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية حيث تتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وانجاز مهام التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت هذه البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية كما يشمل التدقيق فحصاً على اساس اختباري للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في البيانات المالية للسنة المنتهية كما في31/كانون الأول/2022 والإفصاح عنها، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية. هذا وباعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للرأي الذي نبديه، وندرج أدناه الإيضاحات والملاحظات التالية:

أولاً: تطبيق المصرف لمعايير المحاسبة الدولية: -

قام المصرف بأعداد البيانات المالية الموحدة حسب المعايير المحاسبية الدولية وذلك استنادا لتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة المفعول والمتضمنه التحول من المعايير المحاسبية المحلية الى المعايير المحاسبية الدولية، كما ونود الإشارة هنا الى ان المصرف اعتمد مبدأ التسجيل بالكلفة التاريخية للعقارات والمعدات ولم يقم بإعادة التقييم لهذه الموجودات واستناداً الى القيمة العادلة لها.

ثانياً: حقوق المساهمين: -

التغير في حقوق المساهمين

لقد ارتفعت حقوق الملكية عما كانت عليه في السنة السابقة بمبلغ (10,743,532) ألف دينار وان هذا الارتفاع يمثل نسبة قدرها 3.7% من رأس المال والاحتياطيات السليمة.

ثالثاً: نشاط المصرف خلال السنة موضوعة التقرير: -

1- لقد بلغت الارباح المتحققة خلال السنة الحالية مبلغ (10,743,532) ألف دينار للمصرف بينما كانت نتيجة نشاط المصرف للسنة السابقة خسارة مقدارها (4,938,429) ألف دينار.

2- أن الارباح المتحققة المذكورة بالفقرة (1) اعلاه ناتجة عن استثمارات في اذونات وسندات الخزينة الصادرة من البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية ومازالت إدارة المصرف مستمرة باتباع سياسة متحفظة بخصوص منح التسهيلات الائتمانية لزبائن المصرف.

رابعاً: الموجودات الأخرى: -

1- أن الموجودات الأخرى والمبينة بالإيضاح رقم (10) من القوائم المالية للسنة موضوعة التدقيق تشكل ما نسبة (0.5%) من أجمالي الموجودات المتداولة، حيث تضمنت أرصدة قيد الشطب بقيمة (281,280) ألف دينار تمثل أرصدة مدورة وغير متحركة منذ عدة سنوات سابقة تشمل مصاريف مدفوعة مقدما لعقود اتصالات قدمت في سنوات سابقة وفروقات مقسم وطني وأن إدارة المصرف ملتزمة بشطب هذه الأرصدة وذلك بعد استكمال كافة الأجراءات القانونية والموافقات المطلوبة، علما أن المصرف قد كون مخصص مقابل كامل هذا الرصيد.

2- لا يمتلك المصرف عقارات مستملكة نتيجة تسوية الديون.

خامساً: استثمارات المصرف في الشركات والأوراق المالية: -

بلغ رصيد استثمارات المصرف في الشركات والأوراق المالية (789,474) ألف دينار كما في 31/كانون الأول/2022 وهي مساهمة المصرف في شركة ضمان الودائع العراقية.

سادساً: مخصصات متنوعة: -

1- بلغ رصيد حساب مخصص تعويض خدمة المنتسبين كما في 31/كانون الأول/2022 (666,238) ألف دينار ويمثل مكافئة نهاية خدمة المنتسبين حيث تم احتسابه وفقا لاستحقاقات كل موظف وتم قيد مبلغ (723,679) ألف دينار على حساب منافع ورواتب الموظفين لغرض تكوين الاستحقاقات المطلوبة.

2- تم فرض غرامة على المصرف بمبلغ (3,690,741) ألف دينار خلال السنة 2019 من قبل البنك المركزي والتي تخص نافذة مزاد العملة عن تصاريح كمركية تخص السنة 2012 المالية وتم تقسيط هذه الغرامة على 48 قسط، وأن المصرف مستمر بتسديد اقساط هذه الغرامات والمتبقي منها هو (1,114,500) ألف دينار كما في 31/كانون الأول/2022 علما أن رصيد المخصصات الأخرى أكثر من المبلغ المتبقي حيث بلغ (1,382,613) ألف دينار (إيضاح 13).

سابعاً: الموجودات الثابتة: -

1- أن الموجودات الثابتة ومن ضمنها العقارات هي مملوكة ومسجلة باسم المصرف لدى الدوائر الرسمية المختصة.

2- قام المصرف بالتعاقد لبيع أربع عقارات غير مستخدمة (الحرية، البتاوين، السمؤال، البصرة) تنفيذا لتعليمات البنك المركزي العراقي وقد انتقلت ملكية العقارات (الحرية، البتاوين، السمؤال) للمشترين خلال عام 2022 وقد تحقق من عملية بيع العقارات الثلاثة ايرادات رأسمالية بقيمة (1,142,700) ألف دينار عراقي وجاري العمل على استكمال اجراءات نقل الملكية للعقار الرابع.

ثامناً: كفاية رأس المال: -

استنادا لقرار البنك المركزي العراقي المرقم (110) لسنة 2020 المتضمن المصادقة على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية راس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (III & II) ومن خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، والكشوفات المعدة لغرض احتساب كفاية رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية راس المال في نهاية السنة (88 %) من راس المال والاحتياطيات السليمة .

تاسعاً: سعر صرف العملات الأجنبية: -

أسعار العملات الاجنبية مقابل الدينار العراقي في السجلات المحاسبية للمصرف كما في 31/كانون الأول/2022 حسب الجدول أدناه.

العملة	سعر الصرف
الدولار الامريكي	1,460
اليورو	1,554
الجنيه الاسترليني	1,760
الدرهم الاماراتي	397,6
الدينار الاردني	2,062
الدينار الكويتي	4,758

عاشراً: البيانات المالية الموحدة: -

أن البيانات المالية المرفقة هي بيانات موحده لمصرف الائتمان العراقي (شركة مساهمة خاصة) وشركة الائتمان للتوسط في بيع وشراء الأوراق المالية المحدودة، والتي هي مملوكة بالكامل من قبل المصرف.

احدى عشر: نافذة مزاد بيع العملة: -

لم يشارك المصرف في نافذة بيع العملة خلال عام 2022.

أثني عشر: غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: -

من خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، فلم يتبين لنا ما يشير الى ان هنالك عمليات مصرفية متعلقة بـ "غسيل الأموال" أو تلك التي ساهمت بتمويل "عمليات الارهاب"، كما وان المصرف اتخذ اجراءات كافية لمنع غسيل الاموال أو تمويل الارهاب ويجري تنفيذ هذه الاجراءات وفقاً للانظمة والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

أن مصرف الائتمان العراقي اعتمد الإجراءات التالية والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

1- النظام الإلكتروني ((Side Safewatch يحتوي عل القوائم الدولية والمحلية وهو متصل بأنظمة المصرف ويتم من خلاله البحث والاستعلام الآلي على العملاء الجدد قبل فتح حساباتهم وكذلك مراجعة الحسابات القائمة بشكل يومي وأية حوالات صادرة / واردة خارجية وداخلية قبل تنفيذها، ويتم تحديث القوائم السوداء بصورة دورية من خلالها.

2- الموقع الألكتروني (World Check) يحتوي عل القوائم الدولية ويتم من خلاله البحث والاستعلام عن العملاء الجدد قبل فتح حسابات لهم.

3- النظام الالكتروني (ORACLE AML System) والخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مرتبط بأنظمة المصرف الداخلية ويراقب العمليات المالية التي تمت على حسابات العملاء وذلك من خلال سيناريوهات تم وضعها لرصد العمليات المنفذة وإصدار تنبيهات (يومية وشهرية)، ويتم مراجعة التنبيهات من خلال قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب وموظفي ارتباط الفروع بصورة يوميا وأجراء اللازم.

4- النظام المصرفي (Equation) وهو النظام المصرفي المستخدم في المصرف يحتوي على حقل خاص بتصنيف العملاء وفقا لدرجة المخاطر "Risk Rating"، وهو متصل بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ORACLE AML System).

5- نظام GO AML وهو نظام تم استحداثه من قبل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال سنة 2022 مرتبط بصورة مباشرة مع المصرف ويكون مدير ومعاون القسم لهم خاصية الدخول لهذا النظام حصراً، حيث يقوم المصرف من خلاله بأرسال تقارير الاشتباه STR بصورة مباشرة وذلك ضمان للسرية والسرعة بالإضافة الى أرسال تقارير يوميه مطلوبة من قبل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثلاثة عشر: تقارير الامتثال: -

تم الاطلاع على تقارير قسم الامتثال المرسلة الى البنك المركزي والمرسلة الى لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس ادارة المصرف حيث قامت ادارة المصرف بالتأكد من الالتزام التام بكافة القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي والخاصة بنشاط المصرف للسنة موضوعة التدقيق وارسال التقارير الدورية بالاوقات المحددة وحسب النماذج المطلوبة.

اربعة عشر: الدعاوى القانونية: -

هناك دعوى واحدة فقط مقامة على المصرف وقد صدر قرار محكمة التمييز بالعدد (10153/الهيئة المدنية/عمل/2022) بتاريخ 2022/12/6 يقضي بتصديق قرار الحكم الصادر من محكمة عمل بغداد/الرصافة بالعدد (426/عمل/2020) بتاريخ 2022/10/31 الذي ينص على اعادة أحد الموظفين المنتهية خدماته الى عمله وصرف كافة رواتبه ومستحقاته المالية من تاريخ انهاء خدماته ولحين مباشرته الفعلية والتي لم تدفع لغاية انتهاء السنة المالية 2022 وذلك لعدم مباشرة الموظف الذي أنهيت خدماته سابقا.

خمسة عشر: الائتمان النقدي: -

تمت مراجعة التسهيلات الائتمانية النقدية البالغ رصيدها (6,370,257) ألف دينار كما في 31/كانون الأول/2022، ونود ان نبين التالي:

- ان الرصيد القائم يمثل مجموعة من التسهيلات الائتمانية المتعثرة والتي تم منحها في سنوات سابقة وقد قام المصرف بتكوين مخصص بنسة (100%) لتغطية رصيد هذه التسهيلات.
- انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية بقيمة (567,661) ألف دينار عن السنة السابقة، وجاء هذا الانخفاض نتيجة تسديد قروض خلال السنة.
- نوصي المصرف بضرورة المتابعة واتخاذ الإجراءات القانونية لاستحصال باقي التسهيلات المستحقة.

ستة عشر: الائتمان التعهدي: -

تمت مراجعة محفظة الائتمان التعهدي البالغ رصيدها (45,353,147) ألف دينار كما في 31/كانون الأول/2022، ونود أن نبين ما يلي:

- ان رصيد احتياطي تامينات خطابات الضمان المحتجز لدى البنك المركزي العراقي هو (226,500) ألف دينار وهو حسب الاستقطاع الذي يتم من قبل البنك المركزي العراقي، أن هذا الرصيد مدرج ضمن إيضاح رقم (3)"نقد وأرصدة لدى البنك المركزي".
- خطابات ضمان داخلية بتأمينات (100%) و (110%) والبالغة عددها (58) خطاب بقيمة (5,468,451) ألف دينار.
- خطابات ضمان خارجية (Back to Back) مضمونة بالكامل من البنوك المراسلة الخارجية والبالغة عددها (39) خطاب بقيمة (39,551,531) ألف دينار.
- اعتمادات عدد (6) بقيمة (333,164) ألف دينار.

سبعة عشر : الإيضاحات الأخرى: -

1- تطبيق تعليمات الحوكمة المؤسساتية: -

أن المصرف ممتثل بشكل عام بالمتطلبات الكمية والنوعية المطلوبة من قبل البنك المركزي وان مجلس الادارة وادارة المصرف تعمل بجهد وبشكل دؤوب على الالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسيه والخاصة بممارسات الإفصاح والشفافية.

2- نتائج التدقيق المكتبي من قبل البنك المركزي العراقي: -

تم الاطلاع على مراسلات البنك المركزي والخاصة بنتائج تدقيق الموازنات الفصلية التي ترسل من المصرف والى البنك المركزي العراقي في نهاية كل فصل من فصول السنة، وتم متابعة تنفيذ المعالجات الخاصة بالبنك المركزي العراقي الخاصة بالموازنات الفصلية واية اجراءات تنفيذية أخرى يحددها البنك المركزي العراقي للمصرف، مثل تقارير قسم الرقابة الداخلية الفصلي أيضاً.

3- من خلال دراستنا لملف المراسلات الخاص بالمصرف مع البنك المركزي بالتقاريرالشهرية والفصلية ولوحظ عدم وجود امور جوهريه ممكن ان تؤثر على كفاية المعلومات المرسلة للبنك المركزي العراقي.

4- أن المصرف يعتمد الأنظمة الإلكترونية في عمليات تسجيل المعاملات المالية وفقا للنظام المصرفي (Equation) ويتم الاحتفاظ بكل السجلات المحاسبية بشكل الكتروني، اما بخصوص المستندات فتوثق ورقياً ويحتفظ بها في اماكن امنه وبطريقة حفظ سليمة.

5- الأرصدة لدى المصارف المراسلة: -

بلغت نسبة الارصدة لدى المصارف المراسلة في الخارج (6%) من رأس المال والاحتياطيات السليمة كما في 31/كانون الاول/2022 وهي لا تتجاوز نسبة (20%) المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، ولدى المصرف مخصص مقابل كامل الرصيد لدى البنك المراسل في لبنان.

6- مراكز النقد الأجنبية: -

قام المصرف بإحتساب نسبة مراكز النقد الاجنبية وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله وقد بلغت (2%) كمركز نقد مدين (Long Position) كما في 31/كانون الاول/2022 وهي لا تتجاوز نسبة 20% الى راس المال والاحتياطيات السليمة.

7- الملاءة والسيولة المالية: -

أ- بلغت نسبة التغطية (ارصدة النقد والمصارف الى ودائع عملاء) 126% وتعتبر نسبة جيدة وامنه.

ب- بلغت نسبة تغطية السيولة (LCR) حسب مقررات بازل (III) 767% بينما الحد الادنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100 %.

ج- بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) حسب مقررات بازل (III) 840% بينما الحد الادنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100%.

وبحسب النسب اعلاه، فانه لا توجد مخاوف من ناحية قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعيين خلال الفترة اللاحقة.

8- تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): -

ان المصرف ملتزم بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وكانت نتائج التطبيق وجود فائض بقيمة بقيمة (884,105) ألف دينار بين مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب تطبيق المعيار الدولي رقم (9) البالغة (6,715,829) ألف دينار والرصيد الدفتري للمخصصات القائمة والبالغة (7,599,934) كما في 31/كانون الأول/2022، وقد احتفظ المصرف بالفائض في أرصدة المخصصات القائمة (أيضاح 31).

9- بلغ رصيد المطلوبات الأخرى والمبينة تفاصيلها في الايضاح رقم (15) من القوائم المالية مبلغ (6,669,173) ألف دينار وكما في نهاية السنة موضوعة التدقيق، وتم دراسة أرصدة جميع الحسابات التي يتشكل منها هذا الرصيد.

ثمانية عشر: الأحداث اللاحقة

استنادا الى كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (95/2/9) والمؤرخ في 2023/2/8 والموجه الى المصارف المجازة كافة والذي نص على اعتماد هذه المصارف سعر الصرف البالغ (1,310) دينار عراقي مقابل الدولار الأمريكي بدلا من السعر السابق والبالغ (1,460) دينار عراقي مقابل الدولار الأمريكي ويعتبر هذا الحدث جوهري له تأثير على القوائم المالية للمصرف والذي سيحدد تأثيره المادي في القوائم المالية لسنة 2023.

وحسب رأينا وبقدر ما توصلنا اليه ومن خلال فحصنا وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف ووفقاً للمعلومات والإيضاحات المعطاة لنا:

1- أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف (النظام الإلكتروني) كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر، وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وإيرادات المصرف، كما ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم النشاط المصرفي.
2- أن عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا، وان نتائج الجرد جاءت مطابقة للسجلات المساعدة، وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة والمتبعة في السنة السابقة.
3- أن التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، وانه لا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات السائدة.
4- ان البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وإنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وقانون المصارف.

الـــرأي

بناءاً على ما تقدم من إيضاحات وملاحظات في تقريرنا هذا فبرأينا ان البيانات المالية الموحدة "لمصرف الائتمان العراقي (شركة مساهمة خاصة) وتقرير الإدارة المرفق بها، متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية، وأنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للأداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف كما في 31/ كانون الأول/2022 وعن نتائج نشاط المصرف وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ.

سعد رشيد جاسم
محاسب قانوني ومراقب حسابات
من شركة سعد رشيد جاسم وشريكه لمراقبة وتدقيق الحسابات (تضامنية)

فرقد حسن احمد السلمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلترا
من شركة فرقد السلمان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات (تضامنية)

بغداد في 13/شباط/2023

مصرف الائتمان العراقي

(شركة مساهمة خاصة) – بغداد

القوائم المالية الموحدة

31 كانون الاول 2022

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

	إيضاح	31 كانون الأول 2022 مدققة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	قائمة (أ) 31 كانون الأول 2021 مدققة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	3	96,029,644	386,336,727
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4	18,841,071	45,377,312
موجودات مالية بالتكلفة المطفأه	6	78,721,506	21,859,712
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	7	200,789,474	789,474
ممتلكات ومعدات، صافي	8	9,982,939	10,441,238
موجودات غير ملموسة، صافي	9	329,282	477,211
موجودات أخرى	10	2,036,846	1,470,113
مجموع الموجودات		406,730,762	466,751,787
المطلوبات			
ودائع العملاء	11	91,144,741	159,111,873
تأمينات نقدية	12	5,478,120	6,702,254
مخصصات متنوعة	13	3,147,761	3,170,445
مخصص ضريبة الدخل	14	786,419	–
مطلوبات أخرى	15	6,669,173	9,006,199
مجموع المطلوبات		107,226,214	177,990,771
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع	16	250,000,000	250,000,000
إحتياطي الزامي	17	16,256,628	15,720,546
احتياطي توسعات		1,500,000	1,500,000
أرباح مدورة		31,747,920	21,540,470
مجموع حقوق المساهمين		299,504,548	288,761,016
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		406,730,762	466,751,787

المحاسب
امير حامد ابراهيم

المدير المالي
علي نزار الحسني

المدير المفوض
عمرو مصطفى الشناوي

نائب رئيس مجلس الادارة
وليد جمال الدين السيوفي

رقم العضوية:26634

سعد رشيد جاسم
محاسب قانوني و مراقب حسابات
من شركة سعد رشيد جاسم وشريكه لمراقبة وتدقيق الحسابات (تضامنية)

فرقد حسن احمد السلمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلتر
من شركة فرقد السلمان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات (تضامنية)

يرجى مراجعة تقريرنا بتاريخه بغداد في 13- شباط-2023

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 31 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022

قائمة (ب)

	إيضاحات	31 كانون الأول 2022 مدققة	31 كانون الأول 2021 مدققة
		دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إيرادات الفوائد	18	14,923,672	1,231,148
مصروفات الفوائد	19	(46,339)	(68,986)
صافي إيرادات الفوائد		14,877,333	1,162,162
صافي إيرادات العمولات	20	3,470,504	3,167,986
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		18,347,837	4,330,148
صافي أرباح وخسائر نشاط العملات الأجنبية		463,021	278,190
استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي		224,328	227,868
ايرادات راسمالية	21	1,142,700	9,461
صافي أرباح العمليات الاخرى		31,393	19,892
صافي ايرادات التشغيل		20,209,279	4,865,559
المصروفات			
رواتب ومنافع الموظفين	22	(3,592,685)	(3,396,110)
مصاريف تشغيلية	23	(3,829,188)	(4,484,429)
استهلاكات و اطفاءات	8,9	(1,257,455)	(1,313,420)
مصروف مخصصات متنوعة		–	(610,029)
إجمالي المصاريف		(8,679,328)	(9,803,988)
صافي الربح (الخسارة) قبل ضريبة الدخل		11,529,951	(4,938,429)
ضريبة الدخل	14	(786,419)	–
صافي الربح (الخسارة) بعد ضريبة الدخل		10,743,532	(4,938,429)
يوزع كما يلي:			
الاحتياطي الالزامي		536,082	–
الارباح المدورة		10,207,450	(4,938,429)
		10,743,532	(4,938,429)
		فلس/دينار	فلس/دينار
حصة السهم من ربح (خسارة) السنة الحالية	24	0.043	(0.020)

المحاسب	المدير المالي	المدير المفوض	نائب رئيس مجلس الادارة
امير حامد ابراهيم	علي نزار الحسني	عمرو مصطفى الشناوي	وليد جمال الدين السيوفي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 31 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022 قائمة (ج)

	31 كانون الاول 2022 مدققة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	31 كانون الاول 2021 مدققة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
صافي الربح (الخسارة)	**10,743,532**	**(4,938,429)**
إيرادات شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها في قائمة الدخل في فترات لاحقة		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–
مجموع بنود الدخل الشامل الآخر	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة ربح (خسارة)	**10,743,532**	**(4,938,429)**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 31 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التغير في حقوق المساهمين الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022

قائمة (د)

	رأس المال دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إحتياطي الزامي دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	احتياطي توسعات دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أرباح مدورة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	مجموع حقوق المساهمين دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
31 كانون الاول 2022					
الرصيد في 1 كانون الثاني 2022	**250,000,000**	**15,720,546**	**1,500,000**	**21,540,470**	**288,761,016**
مجموع الدخل الشامل	–	–	-	**10,743,532**	**10,743,532**
تحويل من ارباح السنة الحالية	–	**536,082**	-	**(536,082)**	–
الرصيد في 31 كانون الاول 2022	**250,000,000**	**16,256,628**	**1,500,000**	**31,747,920**	**299,504,548**
31 كانون الاول 2021					
الرصيد في 1 كانون الثاني 2021	250,000,000	15,720,546	1,500,000	26,478,899	293,699,445
مجموع الدخل الشامل (خسارة)	-	-	–	(4,938,429)	(4,938,429)
الرصيد في 31 كانون الاول 2021	250,000,000	15,720,546	1,500,000	21,540,470	288,761,016

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 31 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022 قائمة (هـ)

	الايضاحات	31 كانون الاول 2022 مدققة	31 كانون الاول 2021 مدققة
		دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الأنشطة التشغيلية			
الربح (خسارة) السنة قبل الضريبة		11,529,951	(4,938,429)
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات و اطفاءات	9,8	1,257,455	1,313,420
مصروف مخصصات متنوعة	13	–	610,029
التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		**12,787,406**	**(3,014,980)**
التغير في الموجودات والمطلوبات			
(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى	10	(566,733)	638,407
(النقص) الزيادة في ودائع العملاء	11	(67,967,132)	(58,389,859)
(النقص) الزيادة في التأمينات النقدية	12	(1,224,134)	1,325,470
الزيادة (النقص) في المخصصات المتنوعة	13	(22,684)	(2,847,534)
(النقص) الزيادة في المطلوبات الأخرى	15	(2,337,026)	3,950,313
صافي التدفق النقدي المستخدم من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب		**(59,330,303)**	**(58,338,183)**
الضرائب المدفوعة		–	(3,644)
صافي التدفق النقدي المستخدم من الأنشطة التشغيلية		**(59,330,303)**	**(58,341,827)**
الأنشطة الاستثمارية			
(شراء) بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	6	(56,861,794)	(21,859,712)
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	7	(200,000,000)	–
(شراء) بيع موجودات غير ملموسة	9	–	(223,920)
(شراء) بيع ممتلكات ومعدات	8	(651,227)	(921,727)
صافي التدفق النقدي المستخدم من الأنشطة الاستثمارية		**(257,513,021)**	**(23,005,359)**
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		(316,843,324)	(81,347,186)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		431,714,039	513,061,225
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	25	**114,870,715**	**431,714,039**

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

1. معلومات عامة

أ – نبذة عن تأسيس المصرف

أسس مصرف الائتمان العراقي في عام 1998 برأسمال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6 وتمكن من فتح أبوابه للعمل المصرفي في 1998/10/14.

منذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة 75% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من رأسمال المصرف في عام 2005، استمر مصرفنا في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته اسهاماً منه في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال تقديم الخدمات المتميزة ولمختلف الأنشطة المصرفية والتجارية والاستثمارية التي تدخل تحت أحكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004. كما أستمر المصرف في سياسته التوسعية في جميع أقسامه وأنشطته بما يتفق مع السياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات النافذة.

– حصلت موافقة الهيئة العامة بتاريخ 2012/6/29 على زيادة رأسمال المصرف ليصبح (150) مليار دينار؛ وقد اكتملت إجراءات الزيادة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 22735 في 2013/9/8 .

– تنفيذا لتعليمات البنك المركزي العراقي واستنادا الى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ 2013/10/1 بزيادة رأسمال المصرف من (150) مليار دينار الى (250) مليار دينار؛ فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 2013/12/1 واكتملت في أوائل شباط سنة 2014 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 3421 والمؤرخ في 2014/2/6

وخلال سنة 2014 أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (84.3 %) من رأس المال وانخفضت نسبة مؤسسة التمويل الدولية إلى 6.7% وتم انتخاب مجلس أدارة جديد.

وخلال سنة 2019 اصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (91.0%) من رأس المال بعد شراء كامل حصة اسهم مؤسسة التمويل الدولية البالغة 6.7%

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال فرعه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفرع المصرف في مدينة اربيل و في مدينة البصرة.

ب – أهداف المصرف الرئيسية:

يمارس المصرف نشاطاته المصرفية والاستثمارية والتمويلية بأشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب قانونه رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وتعليماتهما ؛ كما يمارس هذه النشاطات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 والتعليمات الصادرة بموجبه.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2,1 اسس الاعداد والسياسات المحاسبية

تم أعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس المعايير المحاسبية ووفقا للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة المفعول والمتضمنة التحول من المعايير المحاسبية المحلية الى المعايير المحاسبية الدولية .

إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف, وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

سعر صرف العملة الاجنبية

حسب قرار البنك المركزي الصادر بموجب كتاب دائرة العمليات المالية وادارة الدين المرقم بالعدد 2440/1/6 بتاريخ 20-12-2020 باعتماد سعر الصرف الجديد ابتداءا من تاريخه، وعليه قام المصرف بتعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي من (1182) الى (1460) في السجلات المالية و الانظمة المصرفية.

أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في 31 كانون الأول 2022, تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة من تاريخ السيطرة, وتتحقق السيطرة عندما يكون المصرف قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركة التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد, ويكون قادراً من خلال ممارسته السيطرة على الشركة التابعة, ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة, تشمل القوائم المالية الموحدة المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف (إدارة وفروع العراق) وموجودات ومطلوبات ونتائج أعمال شركة الائتمان للتوسط في بيع وشراء الاوراق المالية (الشركة التابعة), والمملوكة بنسبة 100٪ من قبل المصرف, تأسست الشركة التابعة بمقتضى قانون الشركات كشركة محدودة المسؤولية, يبلغ رأسمال الشركة التابعة كما في 31 كانون الاول 2022 (100) مليون دينار عراقي (2021: 100 مليون دينار عراقي) وبلغت خسارة الشركة التابعة للسنة المالية 2022 (20,648) الف دينار (2021: 31,656 خسارة الف دينار عراقي).

يتم توحيد نتائج عمليات للشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة, ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة,

وحسب قرر مجلس ادارة المصرف رقم (18) في 2020/12/6 بتصفية الشركة التابعة والبدء بالاجراءات القانونية، قام سوق العراق للاوراق المالية بايقاف نشاط التداول للشركة التابعة اعتبارا من 2021/8/29 وتم اسقاط صفة الوساطة عن الشركة التابعة من قبل هيئة الاوراق المالية بتاريخ 2022/1/24. وتم صدور قرار مسجل الشركات بتاريخ 2022/6/05 بالمصادقة على قرار شركة الائتمان للتوسط (الشركة التابعة) والمؤرخ في 2022/2/6 والمتضمن وضع الشركة التابعة تحت التصفية وتعيين مصفيا لها وأن اجراءات التصفية مستمرة لغاية تاريخ اعداد هذه البيانات.

2,2 التغير في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية المرحلية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الادوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2014 باصدار النسخة المعدلة للمعيار الدولي رقم (9) وعلى ان يتم تطبيقه ابتداءا من العام 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر, وحسب كتاب البنك المركزي رقم (1719/2/9) بتاريخ 5 تشرين الثاني 2017 فانه قرر تأجيل تطبيق المعيار لمدة سنة واحدة وذلك نظرا للصعوبات العملية التي تواجه التطبيق,

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

وحسب كتاب البنك المركزي رقم (466/6/9) بتاريخ 26 كانون الاول 2018 فانه الزم المصارف بالافصاح وفقا لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد 1 كانون الثاني 2019,

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التغطية , ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الادوات المالية :التحقق والقياس ,قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الادوات المالية والذي يسري اعتبارا من 1 يناير 2019 وفقا لما هو موضح ادناه,

فيما يلي ملخص التغييرات الاساسية المحاسبية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.

تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات اساسية لتصنيف الموجودات المالية : الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ، وبالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الاخرى ، وبالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر , يستند تصنيف الموجودات المالية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله ادارة الاصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به, استبعد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 فئات التصنيف السابقة للموجودات وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 كمحتفظ بها حتى الاستحقاق ، او قروض ومدينين ، او متاحة للبيع, وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9،لايتم ابد فصل المشتقات المتضمنة في العقود اذا كان العقد الرئيسي يمثل اصلا ماليا يندرج ضمن نطاق المعيار , بدلا من ذلك، يتم تقييم الاداة المالية المختلطة ككل لغرض التصنيف ,

ان تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لم يكن له اي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية للمصرف فيما يتعلق بالمطلوبات المالية ,

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على اساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للاداة المالية , يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف الحصول عليها , تتضمن العناصر الاساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض لمخاطر التعثر , يقدر المصرف تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذا في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ ,

تقييم نموذج الاعمال

يحدد المصرف نموذج اعمال عند المستوى الذي يعكس على النحوالافضل كيفية ادارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الاغراض من الاعمال,ولايتم تقييم نموذج اعمال على اساس كل اداة على حدة وانما يتم تقييمه على مستوى اعلى من المحافظ المجمعة ويستند الى عدد العوامل الملحوظة ,تتضمن المعلومات ذات الصلة ما يلي :

- السياسات والاهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها ,
- المخاطر التي تؤثر على اداء نموذج الاعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية ادارة تلك المخاطر,
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة واسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل ,

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

يقوم المصرف بتصنيف موجوداته المالية عند التحقق المبدئي الى الفئات التالية :

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة,
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الاخرى,
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر,

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية لدى المصرف كما يلي :

النقد والودائع باشعارات قصيرة الاجل

يشتمل النقد والودائع باشعارات قصيرة الاجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الاخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة ايام , ويتم تصنيف وادراج النقد والودائع باشعارات قصيرة الاجل وفقا للتكلفة المطفأة بواسطة معدل الربح الفعلي,

ودائع لدى البنوك

يتم تصنيف وادراج الودائع لدى البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية , يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها,

قروض وسلف للعملاء

تدرج القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية,يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها,

استثمارات مالية

تتكون الاستثمارات المالية لدى المصرف من اوراق الدين المالية والاستثمارات في الاسهم والاستثمارات الاخرى ,
تصنف اوراق الدين المالية اما بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الاخرى استنادا الى نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله ادارة تلك الاوراق المالية ,
تدرج الاستثمارات في الاسهم بصفة عامة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر باستثناء الاستثمارات المحددة التي يختارها المصرف للتصنيف وفقا للقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الاخرى ,
تدرج الاستثمارات الاخرى بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر

المعيار الدولي للتقارير المالية 16- عقود التأجير

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 16"عقود التأجير " في يناير 2016 ويسري من تاريخ الفترات السنوية التي تبدأفي او بعد 1 يناير 2019,
وحسب كتاب البنك المركزي رقم (206/3/9) بتاريخ 24 ايار 2018 فانه الزم المصارف باعداد البيانات المالية وفقا لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد 1 كانون الثاني 2019.
يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين المحاسبة عن معظم عقود التأجير ضمن نطاق هذا المعيار بنفس الطريقة المتبعة للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي في الوقت الحالي ضمن معيار المحاسبة الدولي 17"عقود التأجير"يقوم المستأجرون بتسجيل الاصل الخاضع لحق الاستخدام والالتزام المالي المقابل في الميزانية العمومية ,ويتم اطفاء الاصل على مدى طول عقد التأجير والالتزام المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة , ان محاسبة المؤجر لم تتعرض لتغييرات جوهرية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 17.

عقود التأجير

يقوم المصرف في بداية عقد التأجير بتحديد ما اذا كان العقد يمثل عقد تأجير. ويكون العقد بمثابة عقد تأجير اذا كان ذلك العقد ينقل حق السيطرة على استخدام اصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل ما، فاذا تم تحديد العقد كعقد تأجير، يقوم

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

المصرف بتسجيل الاصل المرتبط بحق الاستخدام و التزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. قام المصرف باختيار استخدام استثناءات الاعتراف لعقود التأجير التي تتضمن في تاريخ البدء مدة تأجير تبلغ 12 اشهر أو أقل وعقود التأجير التي يكون فيها الاصل الاساس منخفض القيمة.

الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام

يتم قياس الاصل المرتبط بحق الاستخدام مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل المبلغ الابتدائي لالتزام التأجير المعدل لاية مدفوعات تأجير يتم سدادها في أو قبل تاريخ البدء، بالاضافة الى اي تكاليف مباشرة مبدئيا يتم تكبدها. ويتم استهلاك الاصل المرتبط بحق الاستخدام لاحقا باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة التأجير. ويتم تخفيض الاصل المرتبط بحق الاستخدام بصورة دورية وفقا لخسائر الانخفاض في القيمة، أن وجدت.

مطلوبات عقود التأجير

يتم قياس التزام التأجير مبدئيا بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لايتم سدادها في تاريخ البدء ويتم خصمها باستخدام معدل الاقتراض الاضافي لدى المصرف. يتم قياس التزام التأجير لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية اضافة الى ذلك، يتم اعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقود التأجير في حالة وجود أي تعديل أو تغير في فترة التأجير أو تغير في مدفوعات التأجير.

تاثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16

يقوم المصرف بعرض الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام ضمن " ممتلكات ومعدات" ومطلوبات عقود التأجير ضمن " مطلوبات اخرى" في قائمة المركز المالي.

- تبلغ مصاريف استهلاك الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام 228,515 الف دينار عراقي وتدرج ضمن " استهلاكات و اطفاءات" في قائمة الدخل.
- تبلغ فوائد مطلوبات عقود التأجير 9,341 الف دينار عراقي وتدرج ضمن " مصروفات الفوائد" في قائمة الدخل.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

3. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
نقد في الخزائن*	11,231,385	22,072,073
مسكوكات ذهبية	300	300
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:		
حسابات جارية**	40,322,252	337,196,845
ودائع لاجل	30,000,000	-
متطلبات الاحتياطي القانوني	14,249,207	26,884,373
احتياطي خطابات الضمان	226,500	183,136
المجموع	**96,029,644**	**386,336,727**

* يتضمن النقد في الخزائن عملات اجنبية بلغ رصيدها 4,794,371 الف دينار كما في 31 كانون الاول 2022 (2021: 9,767,470 الف دينار).

** يتضمن حسابات الجارية لدى البنك المركزي رصيد بالدولار بلغ 18,099,083 الف دينار كما في 31 كانون الاول 2022 (2021: 24,530,687 الف دينار).

- لا تتعرض ارصدة النقد و الارصدة لدى البنك المركزي العراقي لخسائر الائتمان المتوقعة.

4. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
حسابات جارية وتحت الطلب	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
بنوك ومؤسسات مصرفية محلية	600,296	1,649,745
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية	9,611,542	29,258,334
ودائع لاجل لدى البنوك الخارجية	8,760,000	14,600,000
يطرح: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة*	(130,767)	(130,767)
المجموع	**18,841,071**	**45,377,312**

*إن تفاصيل هذا البند يمثل تفاصيل الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

	31 كانون الاول 2022				31 كانون الاول 2021
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي	الاجمالي
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
الرصيد كما في بداية السنة	130,767	–	–	130,767	130,767
تحويل بين المراحل	–	–	–	–	–
المجموع	**130,767**	–	–	**130,767**	**130,767**

5. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
كمبيالات و قروض ممنوحة	2,053,452	2,053,452
حسابات جارية مدينة	4,316,805	4,884,466
المجموع	**6,370,257**	**6,937,918**
تنزل: فوائد معلقة	(3,690,425)	(3,981,230)
تنزل: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(2,679,832)	(2,956,688)
المجموع	**(6,370,257)**	**(6,937,918)**
الرصيد	–	–

- بلغت اجمالي التسهيلات الائتمانية غير العاملة 6,370,257 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2022 (2021: 6,937,918 الف دينار) اي مانسبته (100%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة (2021: 100%).
- تم تسديد تسهيلات مستحقة بقيمة اجمالية 567,661 الف دينار الذي ادى الى استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي بقيمة 224,328 الف دينار وايرادات فوائد بقيمة 645 الف دينار.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

إن تفاصيل هذا البند يمثل تفاصيل الحركة على التسهيلات:

	31 كانون الاول 2022				31 كانون الاول 2021
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي	الاجمالي
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
الرصيد كما في بداية السنة	–	–	6,937,918	6,937,918	7,476,541
التسهيلات المسددة	–	–	(567,661)	(567,661)	(538,623)
المجموع	–	–	**6,370,257**	**6,370,257**	**6,937,918**

إن تفاصيل هذا البند يمثل تفاصيل الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

	31 كانون الاول 2022				31 كانون الاول 2021
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي	الاجمالي
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
الرصيد كما في بداية السنة	–	–	2,956,688	2,956,688	3,227,963
المخصص المسددة	–	–	(224,328)	(224,328)	(227,868)
مخصص مشطوب	–	–	(52,528)	(52,528)	(43,407)
المجموع	–	–	**2,679,832**	**2,679,832**	**2,956,688**

إن تفاصيل هذا البند يمثل تفاصيل الحركة على الفوائد المعلقة:

	31 كانون الاول 2022				31 كانون الاول 2021
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي	الاجمالي
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
الرصيد كما في بداية السنة	–	–	3,981,230	3,981,230	4,248,578
فوائد مسددة	–	–	(645)	(645)	(19,328)
فوائد مشطوبة	–	–	(290,160)	(290,160)	(248,020)
المجموع	–	–	**3,690,425**	**3,690,425**	**3,981,230**

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

6. موجودات مالية بالتكلفة المطفأه

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
سندات خزينة	29,200,000	21,900,000
حوالات خزينة	50,000,000	–
الخصم	(478,494)	(40,288)
المجموع	**78,721,506**	**21,859,712**

استثمر المصرف مبلغ (29,200,000 الف دينار) في سندات الحكومة العراقية بالدولار الامريكي المطروحة في الاسواق المالية العالمية بسعر فائدة (6.75%) واستثمر المصرف مبلغ (50,000,000 الف دينار) في حوالات خزينة البنك المركزي بالدينار العراقي.

- لا تتعرض حوالات خزينة بالدينار العراقي لخسائر الائتمان المتوقعة.

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
أسهم شركات – غير مدرجة في الأسواق المالية *	789,474	789,474
سندات خزينة حكومية – سندات بناء **	200,000,000	–
المجموع	**200,789,474**	**789,474**

*يتم قيد أسهم الشركات غير المدرجة في الأسواق المالية بالتكلفة, حيث لا تستطيع الإدارة الحصول بموثوقية على القيمة العادلة لهذه الاسهم. قام المصرف بالمساهمة في شركة ضمان الودائع بقيمة (789,474) الف دينار وحسب كتاب البنك المركزي رقم (94/2/9) بتاريخ 2 اذار 2020 فقد انتهت اجراءات تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع واكتسبت الشخصية المعنوية.

**استثمر المصرف في سندات الحكومة العراقية بالدينار العراقي (سندات بناء) بسعر فائدة (6%).

- لا تتعرض سندات الحكومة بالدينار العراقي (سندات بناء) لخسائر الائتمان المتوقعة.

8. ممتلكات ومعدات، صافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022							
	أراضي	مبانـــي	موجودات مرتبطة بحق الاستخدام	آلات ومعدات	وسائط نقل	اثاث واجهزة مكاتب	اجهزة كمبيوتر وملحقاتها	المجموع
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
التكلفـة:								
بداية السنة	2,006,061	3,359,755	1,809,160	936,968	229,202	1,109,162	3,295,801	12,746,109
اضافات*	1,874,839	1,800,000	–	3,677	–	18,352	360,726	4,057,594
مناقلة	–	–	–	(22,215)	–	22,215	–	–
استبعادات**	(39,500)	(186,359)	(1,141,573)	(177,398)	–	(353,522)	(63,978)	(1,962,330)
نهاية السنة	3,841,400	4,973,396	667,587	741,032	229,202	796,207	3,592,549	14,841,373
الإستهلاك المتراكم:								
بداية السنة	–	507,755	1,076,826	829,123	213,997	898,342	2,000,463	5,526,506
المحمل للسنة	–	99,653	228,515	46,698	15,205	95,896	623,560	1,109,527
مناقلة	–	–	–	(22,215)	–	22,215	–	–
استبعادات	–	(160,845)	(1,005,863)	(176,516)	–	(344,700)	(59,015)	(1,746,939)
نهاية السنة	–	446,563	299,478	677,090	229,202	671,753	2,565,008	4,889,094
صافي القيمة الدفترية	3,841,400	4,526,833	368,109	63,942	–	124,454	1,027,541	9,952,279
مشاريع تحت التنفيذ***	–	–	–	–	–	–	30,660	30,660
صافي القيمة الدفترية	3,841,400	4,526,833	368,109	63,942	–	124,454	1,058,201	9,982,939

ممتلكات ومعدات، صافي (تتمة)

	31 كانون الاول 2021							
	أراضي	مبانـي	موجودات مرتبطة بحق الاستخدام	آلات ومعدات	وسائط نقل	اثاث واجهزة مكاتب	اجهزة كمبيوتر وملحقاتها	المجموع
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
التكلفة:								
بداية السنة	2,006,061	3,286,965	1,809,160	1,946,268	229,202	1,366,035	3,387,980	14,031,671
اضافات*	–	72,790	–	12,948	–	46,818	223,495	356,051
مناقلة	–	–	–	(846)	–	1,083	(237)	–
استبعادات**	–	–	–	(1,021,402)	–	(304,774)	(315,437)	(1,641,613)
نهاية السنة	2,006,061	3,359,755	1,809,160	936,968	229,202	1,109,162	3,295,801	12,746,109
الإستهلاك المتراكم:								
بداية السنة	–	440,923	717,884	1,804,370	189,411	1,091,987	1,753,412	5,997,987
المحمل للسنة	–	66,832	358,942	46,859	24,586	109,774	561,451	1,168,444
مناقلة	–	–	–	(704)	–	941	(237)	–
استبعادات	–	–	–	(1,021,402)		(304,360)	(314,163)	(1,639,925)
نهاية السنة	–	507,755	1,076,826	829,123	213,997	898,342	2,000,463	5,526,506
صافي القيمة الدفترية	2,006,061	2,852,000	732,334	107,845	15,205	210,820	1,295,338	7,219,603
مشاريع تحت التنفيذ* **	1,568,381	1,568,381	–	–	–	–	84,873	3,221,635
صافي القيمة الدفترية	3,574,442	4,420,381	732,334	107,845	15,205	210,820	1,380,211	10,441,238

* الاضافات تشمل الموجودات التي تمت رسملتها خلال الفترة واصبحت جاهزة للاستخدام ، قام المصرف بشراء مبنى الادارة العامة والفرع الرئيسي وتظهر قيمها من ضمن الاضافات على الاراضي و المباني.

** الاستبعادات تشمل الموجودات التي تم بيعها او التخلص منها وذلك لكونها غير قابلة للاستخدام، قام المصرف ببيع ثلاث عقارات وتظهر قيمها من ضمن الاستبعادات على الاراضي و المباني.

*** تدرج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، بعد تنزيل أي خسارة مسجلة عن انخفاض القيمة. تشمل التكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للمصرف. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن الممتلكات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

9. موجودات غير ملموسة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	477,211	365,874
اضافات خلال السنة	–	256,313
ينزل:الاطفاء للسنة الحالية	(147,929)	(144,976)
المجموع	**329,282**	**477,211**

- تشمل الموجوات الغير ملموسة برامج وانظمة الحاسب الالي ويتم اطفاءها بطريقة القسط الثابت بنسة 20%

10. موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
مصاريف مدفوعة مقدماً	697,967	724,969
فوائد وإيرادات مستحقة	1,109,568	501,833
مدينو نشاط الغير الجاري	214,311	229,311
تامينات لدى الغير	15,000	14,000
ارصدة قيد الشطب*	281,280	281,280
مخصص ارصدة قيد الشطب	(281,280)	(281,280)
المجموع	**2,036,846**	**1,470,113**

*ارصدة قيد الشطب تمثل ارصدة مدورة وغير متحركة منذ عدة سنوات وتشمل سرقة فرع الكرمة بقيمة (152,065) الف دينار، سرقة مكتب الصيرفة بقيمة (16,621) الف دينار، نفقات قضائية بقيمة (24,289) الف دينار، ذمم مدينة بقيمة (9,111) الف دينار، مصاريف مدفوعة مقدما لعقود اتصالات قدمت في سنوات سابقة وأن المصرف ملتزم بشطب هذه الارصدة وذلك بعد استكمال كافة الاجراءات القانونية و الموافقات المطلوبة.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

11. ودائع العملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022		
	شركات	افراد	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات جارية وتحت الطلب	70,868,932	6,175,601	77,044,533
ودائع توفير	1,516	14,098,692	14,100,208
المجموع	**70,870,448**	**20,274,293**	**91,144,741**

	31 كانون الأول 2021		
	شركات	افراد	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات جارية وتحت الطلب	127,839,156	12,302,528	140,141,684
ودائع توفير	1,670	18,968,519	18,970,189
المجموع	**127,840,826**	**31,271,047**	**159,111,873**

12. تأمينـات نقديــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
تأمينات مقابل خطابات ضمان	5,478,120	6,589,379
تأمينات مستلمة لتسديد تسهيلات مستحقة	-	112,875
المجموع	**5,478,120**	**6,702,254**

13. المخصصات المتنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
مخصصات اخرى*	1,382,613	1,962,863
مخصص مخاطر الائتمان التعهدي	1,098,910	1,098,910
مخصص تعويض نهاية الخدمة	666,238	108,672
المجموع	**3,147,761**	**3,170,445**

فيما يلي الحركة على المخصصات:

	31 كانون الاول 2022			
	الرصيد بداية السنة	الاضافات	التنزيلات	الرصيد نهاية السنة
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
مخصصات اخرى*	1,962,863	-	(580,250)	1,382,613
مخصص مخاطر الائتمان التعهدي	1,098,910	-	-	1,098,910
مخصص تعويض نهاية الخدمة**	108,672	723,679	(166,113)	666,238
المجموع	**3,170,445**	**723,679**	**(746,363)**	**3,147,761**

*تم فرض غرامة من قبل البنك المركزي العراقي بقيمة (3,690,741) الف دينار و حسب كتابهم المرقم (21991/2/9) بتاريخ 2019/09/23 والتي تخص غرامات مزاد العملة لسنة 2012 (وحيث تم تقسيط مبلغ الغرامة الاجمالي بواقع 48 قسط شهري) قام المصرف بتسديد مبلغ (580,250) الف دينار لغرامة المزاد من حساب مخصصات اخرى خلال السنة و علما ان رصيد مخصصات اخرى القائم يغطي المبلغ المتبقي من غرامة البنك المركزي والقضية المقامة على المصرف (ايضاح 30).

**قام المصرف بزيادة مخصص تعويض نهاية الخدمة للمنتسبين بمبلغ (723,679) الف دينار خلال السنة وذلك لتغطية تعويض نهاية الخدمة للمنتسبين وحسب التعليمات النافذة (ايضاح 23) .

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

14. مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رصيد بداية السنة	-	3,644
ضريبة الدخل المصرف المستحقة خلال السنة	786,419	-
ضريبة الدخل شركة الوساطة المدفوعة خلال السنة	-	(3,644)
رصيد نهاية السنة	**786,419**	-

ندرج ادناه احتساب ضريبة الدخل للمصرف فقط (بعد استثناء شركة الائتمان للتوسط) للسنة المالية 2022:

	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
صافي ربح (خسارة) النشاط بموجب قائمة الدخل الموحدة	**11,529,951**
يضاف (خسارة) شركة الائتمان للتوسط	**20,648**
صافي ربح (خسارة) النشاط للمصرف فقط	**11,550,599**
تضاف: المصاريف الغير مقبولة لاغراض الضريبة	
ضريبة دخل المستخدمين المدفوعة خلال السنة	279,881
تعويضات وغرامات	22,130
خسائر راسمالية	7,875
مجموع المصاريف الغير مقبولة لاغراض الضريبة	**309,886**
تنزل: ايرادات مقبولة لاغراض الضريبة	
استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي	224,328
ايرادات رأسمالية	1,150,576
مجموع الايرادات المقبولة لاغراض الضريبة	**1,374,904**
اجمالي الدخل الخاضع للضريبة قبل تنزيل خسائر سنوات سابقة	**10,485,581**
يخفض (50%) من الدخل الخاضع للضريبة (لتنزيل خسائر سنوات سابقة)*	**(5,242,790)**
اجمالي الدخل الخاضع للضريبة	**5,242,790**
ضريبة الدخل (15%) من الدخل الخاضع للضريبة	**786,419**

*تتم تنزيل مبلغ (5.242.790) الف دينار من الدخل الخاضع لضريبة الدخل وهو القسط الأول (السنة الأولى) من مبلغ الخسائر المتراكمة للسنوات (2019، 2020، 2021) البالغة (13.487.289) الف دينار ليصبح رصيد الخسائر المتراكمة المدورة (المتبقي) لغاية 2022/12/31 (8.242.790) الف دينار، وذلك استناداً للمادة رقم (11) من الفصل السابع "الخسائر" من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل.

15. مطلوبات أخرى

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
مبالغ غير مطالب بها	1,945,721	4,145,043
مقبوضات لقاء بيع عقارات*	378,546	1,545,556
شيكات بنكية مصدقة	2,219,988	1,128,085
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	198,551	500,515
ذمم دائنة – توزيعات نقدية	404,428	432,757
مطلوبات عقود التأجير	310,555	383,559
ارصدة وتعويضات العملاء المتوفين	194,553	272,352
ايرادات مستحقة وغير مقبوضة	172,981	187,981
ارصدة الحسابات الجارية المغلقة	142,080	144,502
الصكوك والسفاتج المسحوبة على المصرف	596,219	120,078
فوائد مستحقة غير مدفوعة	19,711	28,439
استقطاعات من المنتسبين لحساب الغير	24,194	28,283
مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل شركات	10,000	21,000
مبالغ محجوزة بطلب جهات رسمية	43,671	20,532
رسوم الطوابع المالية	505	10,176
دائنو نشاط غير جاري	1,289	6,794
مبالغ مقبوضة لقاء شراء اسهم شركات	2,383	3,465
اخرى	3,798	27,082
المجموع	**6,669,173**	**9,006,199**

*قام المصرف بالتعاقد لبيع عقارات (الحرية، البتاوين، السمؤال، البصرة) وتم ايداع قيمة البيع في حساب مقبوضات لقاء بيع عقارات لحين استكمال اجراءات نقل الملكية وقد انتقلت ملكية العقارات (الحرية، البتاوين، السمؤال).

16. رأس المال

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من 250 مليار سهم قيمة كل سهم 1 دينار عراقي.

17. الإحتياطيات

تتكون الاحتياطيات مما يلي

- **إحتياطي ألزامي**

وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته 5٪ (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كإحتياطي الزامي. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن 50٪ من رأس مال المصرف. كما لا يجوز توزيع الإحتياطي الالزامي أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الإحتياطي الالزامي ما نسبته 100٪ من رأس مال المصرف , حيث بلغ رصيده كما في 31 كانون الاول 2022 (16,256,628) الف دينار .

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

18. ايرادات الفوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
فوائد القروض و الحسابات الجارية المدينة	645	19,328
فوائد ارصدة بنك مركزي	150,784	-
فوائد موجودات مالية بالقيمة العادلة	12,467,441	-
فوائد موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	2,125,774	1,170,208
فوائد أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	179,028	41,612
المجموع	**14,923,672**	**1,231,148**

19. مصروفات الفوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
فوائد ودائع توفير	36,998	54,105
فوائد ودائع لأجل	-	61
فوائد مطلوبات عقود التأجير	9,341	14,820
المجموع	**46,339**	**68,986**

20. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
عمولات دائنة:		
عمولات حوالات بنكية	1,167,965	1,352,655
عمولات تسهيلات غير مباشرة	397,343	485,589
عمولات مصرفية أخرى	2,321,738	2,163,986
مجموع العمولات الدائنة	**3,887,046**	**4,002,230**
تنزل: عمولات مدينة	(416,542)	(834,244)
صافي ايرادات العمولات	**3,470,504**	**3,167,986**

- لم يشترك المصرف في نافذة بيع العملة الاجنبية خلال عام 2022.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

21. ايرادات رأسمالية

استنادا الى تعليمات البنك المركزي العراقي التي تنص على بيع العقارات الغير مستغلة للاغراض المصرف، قام المصرف بالتعاقد لبيع عقارات (الحرية، البتاوين، السمؤال، البصرة) وقد انتقلت ملكية العقارات (الحرية، البتاوين، السمؤال) للمشترين وقد تحقق من عملية بيع العقارات الثلاثة ايرادات رأسمالية بقيمة (1,142,700) الف دينار عراقي.

22. رواتب الموظفين ومافي حكمها

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
رواتب ومنافع الموظفين	2,681,851	3,175,619
مخصص تعويض نهاية الخدمة	723,679	–
مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي	187,155	220,491
المجموع	**3,592,685**	**3,396,110**

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

23. مصاريف تشغيلية

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
رخص وبرامجيات	610,042	600,843
تأمين	574,890	628,533
صيانة مركز البيانات	433,731	452,682
خطوط اتصال	181,405	380,141
انترنت	108,968	102,102
ضريبة مدفوعة عن الموظفين	265,326	269,888
فرق ضريبة مدفوعة عن الموظفين سنوات سابقة*	14,555	259,310
خدمات قانونية	247,387	253,471
تبرعات **	72,000	222,000
مصاريف عن نسبة شركة ضمان الودائع ***	92,263	199,552
صيانة اجهزة الصراف الالي	147,734	169,656
اجور خدمة البطاقات الالكترونية	72,753	–
كهرباء	71,932	94,544
سفر وإيفاد	52,818	87,159
تامين صحي	84,108	85,290
اجور تدقيق الحسابات الختامية	57,000	53,000
اجور تدقيق اخرى	5,405	6,000
رسوم	239,832	82,218
الوقود والزيوت	68,107	65,987
نقل النقود	58,309	65,966
تعويضات وغرامات	22,130	64,150
اشتراكات	62,212	63,470
تدريب و تطوير	9,283	50,616
اللوازم والمهمات	31,692	30,963
اتصالات عامة وموبايل	29,415	29,613
صيانة مباني و اجهزة و مكاتب و وسائل نقل الات والمعدات	47,167	28,853
مؤتمرات	13,477	23,896
قرطاسية	24,476	21,777
استئجار مباني ومنشأت	27,790	14,600
ماء	10,691	12,787
خدمات مهنية واستشارات	54,529	27,929
استئجار وسائل نقل وانتقال	6,293	9,398
مصروفات خدمية اخرى/تنظيف وخدمات	15,325	8,459
اعانات موظفين	–	4,220
ضيافة	2,623	3,674
إعلانات	2,095	3,543
تجهيزات العاملين	4,046	2,993
أخرى	7,379	5,146
المجموع	**3,829,188**	**4,484,429**

*قام المصرف بتسديد مبلغ (14,555) الف دينار عن فرق ضريبة دخل الموظفين لعام 2021.

** قام المصرف بالمساهة بمبلغ (72,000) الف دينار في مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم الانشطة الاجتماعية.

*** يقوم المصرف بتسديد مصاريف نسبة ضمان الودائع و البالغة 1 دينار عن كل عشرة الاف دينار من ودائع المصرف شهريا الى شركة ضمان الودائع العراقية ابتداءا من شهر كانون الاول 2020.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

24. حصة السهم الأساسية من خسارة السنة

تم احتساب (خسارة) السهم الأساسي للسنة وذلك بتقسيم صافي الدخل للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة كما في نهاية السنة,

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)	دينارعراقي (بآلاف الدنانير)
صافي ارباح (خسارة) السنة (بآلاف الدنانير العراقية)	**10,743,532**	**(4,938,429)**
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلاف)	**250,000,000**	**250,000,000**
	فلس/دينار	فلس/دينار
حصة السهم الأساسى من ربح (خسارة) السنة	**0.043**	**(0.020)**

25. النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية, يتكون النقد ومافي حكمه من الآتي:

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	96,029,644	386,336,727
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	18,841,071	45,377,312
المجموع	**114,870,715**	**431,714,039**

26. ارتباطات والتزامات محتملة

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
اعتمادات	333,164	4,424,419
خطابات ضمان	45,019,983	42,776,777
المجموع	**45,353,147**	**47,201,196**

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

27. كفاية رأس المال

حسب كتاب البنك المركزي بالعدد 192/2/9 بتاريخ 2020/07/22 الذي صادق على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (II & III)، و الذي اوجب المصارف التجارية العاملة في العراق الالتزام بالضوابط الرقابية اعتبارا من الفصل الثاني لعام 2020. وعليه قام المصرف بإحتساب كفاية رأس المال وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله وكما مبين ادناه:-

	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة)		
الشريحة الاولى Tier I Capital		
رأس المال المستمر	299,525,195	292,210,329
العناصر التي يتم طرحها من رأس المال الاساسي المستمر	(329,282)	(5,383,982)
مجموع الشريحة الاولى	**299,195,913**	**286,826,347**
الشريحة الثانية (Gone – Concern Capital)		
القروض(الودائع) المساندة	–	–
الحد الأقصى للمخصص العام المسموح به	345,572	805,354
مجموع الشريحة الثانية	**345,572**	**805,354**
مجموع الشريحة الاولى و الثانية (بسط النسبة)	**299,541,485**	**287,631,700**
اجمالي الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر (مقام النسبة)		
إجمالي الأصول المرجحة لمقابلة مخاطر الائتمان	46,355,595	64,428,288
اجمالي الأصول المرجحة لمخاطر السوق	279,768,221	29,432,481
اجمالي الأصول المرجحة لمخاطر التشغيل	14,681,018	14,681,018
اجمالي الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر (مقام النسبة)	**340,804,834**	**108,541,787**
اجمالي القاعدة الرأسمالية / إجمالي الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الأئتمان ،السوق والتشغيل	**%87.791**	**%264.996**

28. نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

استنادا الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي رقم (167) لسنة 2016 باعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لمراقبة حجم السيولة لدى المصارف ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها في المدى القصير و المتوسط, وعليه فقد تم اعتماد الضوابط الرقابية الخاصة بادارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل III وان تطبيق هذه النسب بداء بشكل فعلي في 01 كانون الثاني 2017 على ان تلتزم المصارف بالحدود الدنيا وكالتالي:

- الحد الادنى لنسبة تغطية السيولة هو (100%)
- الحد الادنى لنسبة صافي التمويل المستقر هو (100%)

بلغت نسبة تغطية السيولة (767%) كما في 31 كانون الاول 2022 (31 كانون الاول 2021 :522%) في حين بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (840%) كما في 31 كانون الاول 2022 (31 كانون الاول 2021: 1277%).

قام المصرف بإحتساب نسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

29. القضايا المقامة على المصرف

صدر قرار محكمة التمييز بالعدد (10153/الهيئة المدنية/عمل/2022) بتاريخ 2022/12/6 يقضي بتصديق قرار الحكم الصادر من محكمة عمل بغداد/الرصافة بالعدد (426/عمل/2020) بتاريخ 2022/10/31 الذي ينص على اعادة المدعي (الموظف السابق) الى عمله وصرف كافة رواتبه ومستحقاته المالية من تاريخ انهاء خدماته وحتى مباشرته الفعلية والتي لم تدفع لغاية انتهاء السنة المالية 2022.

30. المعاملات مع اطراف ذات علاقة:

قام المصرف بالدخول في معاملات مع بنك الكويت الوطني (المساهم الرئيسي) ضمن النشاط الاعتيادي للمصرف وباستخدام اسعار الفوائد و العمولات التجارية السائدة وكما مبين ادناه:

	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
بنود داخل قائمة المركز المالي		
ارصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	**9,593,867**	**29,258,334**
ودائع لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	**8,760,000**	**14,600,000**
بنود خارج قائمة المركز المالي		
تسهيلات غير مباشرة	**39,258,136**	**35,946,542**
بنود قائمة الدخل		
ايرادات الفوائد	**179,029**	**41,612**
عمولة تسهيلات غير مباشرة	**164,977**	**123,548**

31. تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

اظهرت نتائج التطبيق وجود فائض بقيمة (884,105) الف دينار ناتج عن الفرق بين اجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة (6,715,829) الف دينار واجمالي المخصصات القائمة البالغة (7,599,934) الف دينار وحسب كشف الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الاول 2022 المرفق طيا ، علما ان السجلات المحاسبة للمصرف لم تتاثر بهذه الزيادة وتم المحافظة على رصيد المخصص الدفتري تطبيقا لمبدا التحفظ.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2022

31. يوضح الجدول الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي رقم (9) وفرقها عن المخصصات القائمة حسب التصنيف السابق:

31 كانون الاول 2022

موجودات مالية	رقم الايضاح	الرصيد دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	الخسائر الائتمانية المتوقعة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المخصصات القائمة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	الفرق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
ارصدة لدى المركزي	3	84,797,959	–	–	–
ارصدة لدى مصارف	4	18,971,838	77,441	130,767	53,327
حوالات خزينة بالدينار	6	49,525,741	–	–	–
سندات خزينة حكومية بالدولار	6	29,195,765	203,117	–	(203,117)
سندات خزينة حكومية بالدينار	7	200,000,000	–	–	
الاعتمادات و خطابات الضمان	27	45,353,147	65,014	1,098,910	1,033,895
التسهيلات الائتمانية مباشرة	5	6,370,257	6,370,257	6,370,257	–
		434,214,707	**6,715,829**	**7,599,934**	**884,105**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 31 جزءاً من هذه القوائم المالية

تقرير لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) الختامية للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31

السيدات و السادة اعضاء الهيئة العامة لمصرف الائتمان المحترمين

تحية وتقدير ....

تنفيذ الاحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 24 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف بتشكيل لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) من اعضاء مجلس الادارة كل من السيدة (غادة فريد غني) رئيسا وعضوية كل من السيد (وليد جمال الدين السيوفي) والسيد (علي نزار خليل) ويسرنا ان نعرض لحضراتكم بأن اللجنة مارست عملها مع مراقبي حسابات مصرفنا (المحاسب القانوني شركة فرقد السلمان وشركاؤه والمحاسب القانوني ومراقب الحسابات سعد رشيد جاسم) طيلة فترة عملهم في المصرف وراجعنا كافة المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية حقوق المساهمين وكان عملنا هذا طبقا للتشريعات النافذة ووفقا لاجراءات التدقيق والمراجعة المعترف بها محليا والمقررة وبناء على ما حصلنا عليه من بيانات ومعلومات ويسعدنا ان نقدم لحضراتكم تقريرنا للعام 2022.

1. ان التقرير السنوي وماتضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعه التدقيق وان هذه المعلومات لاتخالف احكام القوانين والتشريعات المالية السائدة.وان البيانات قد نظمت وفقا للقواعد المحاسبية المحلية والدولية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وانها منظمة طبقا لمتطلبات قانون البنك المركزي.
2. اطلعت اللجنة على التقرير المشترك لمراقبي الحسابات (المحاسب القانوني شركة فرقد السلمان وشركاؤه والمحاسب القانوني ومراقب الحسابات (سعد رشيد جاسم) الذي تناول نشاط المصرف مؤكدا سلامة كافة اجراءاته التي تمت استناداً الى معايير وقواعد المحاسبة الدولية و المحلية .
3. اطلعت اللجنة على القوائم المالية الموحدة للمصرف لعام 2022 ونتائج نشاطه وتدفقاته النقدية وتقرير مجلس الادارة بخصوصها وتقرير الحوكمة وتقرير الاستدامة وتقرير تطبيق المعيار الدولي رقم (9) كما اطلعت اللجنة على التقارير المقدمة من قسم الرقابة الداخلية ومراقب الامتثال و وراجعت اللجنة تقارير قسم مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب و لم يثبت لنا ما يدل على ان المصرف قام بعمليات غسيل الاموال او مارس عمليات تمويل الارهاب وان كافة العمليات تتماشى مع قانون غسيل الاموال رقم 39 لسنة 2004.
4. تثني اللجنة على جهود الادارة التنفيذية في تحسين الاداء المالي للمصرف من خلال دراسة الفرص المتوفرة لتحقيق الأرباح ترافقه إجراءات تضمن عدم المخاطرة غير المحسوبة و توفير السيولة للمودعين والوفاء بكل التزاماته تجاههم بيسر وسهولة وتجنب الإستثمارات ذات المخاطر المرتفعة. وعلى هذا الاساس قامت ادارة المصرف بالاستثمار في سندات الحكومة العراقية و الاستمراربتحصيل الديون المتعثرة.
5. توصي اللجنة باعادة تكليف المحاسب القانوني (شركة فرقد السلمان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات) وكذلك اعادة تكليف المحاسب القانوني ومراقب الحسابات (السيد سعد رشيد جاسم) بمهمة تدقيق حسابات المصرف لعام 2023 وبإجور مهنية تحدد وفقاً للائحة الاجور المعتمدة من قبل مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات وبعد استحصال موافقة مجلس الادارة على التكليف .

لم تجد اللجنة ما يشير الى اي خلل جوهري في عمل المصرف من خلال الاجتماعات التي عقدت مع مراقب الحسابات الخارجي وهو ما يؤشر على حسن اداء الادارة التنفيذية في هذا الخصوص.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير ...

رئيس لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)

غادة فريد غني الطعمة

مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

creditbankofiraq.com